الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
-قسنطينة-
الرقم التسلسلي:...../.....
رقم التسجيل: .....

كلية الآداب والعلوم
الإنسانية
قسم: اللغة العربية

القياس اللغوي عند البصريين ودوره في تطوير اللغة

الخصائص لابن جني -أنموذجا-

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اللغويات

إعداد الطالب:
جمال بلقاسم

إشراف الأستاذ الدكتور:
سامي عبد الله الكناني

لجنة المناقشة

- -سامي عبد الله الكناني - -	رئيسا مقررا	أ.التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

السنة الجامعية:

(1424-1425هـ/2004-2005م)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ الدكتور سامي عبد الله الكناني المشرف على هذا البحث، الذي كان خير معين وموجه في أداء هذا العمل بنصائحه، التي كثيرا ما ذللت الصعوبات العلمية التي واجهتها أثناء إنجازه.

كما لا أنسى جميع أساتذة قسم اللغة العربية الذين لم يبخلوا عليّ مقدار حبّة من مؤازرتهم، التي كانت بمثابة الدعم والسند الذين تزودت بهما في هذا المشوار العلمي.

كما لا يفوتني أن أنّوه بمجهودات الأصدقاء والمقربين الذين ساهموا في إنجاز هذا البحث وإخراجه .

إلى كل هؤلاء أقدم شكري وتقديري

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي الكريمين :

أمي التي علمتني أن أكون حجر الزاوية

أبي الذي علمني أن أصنع الحياة على قمة ليست كقمة نيرون

أختي الكبرى، أجمل ذاكرة تخبئ طفولتي

إلى أبنائها جميعا

إلى مريم، اللوتس الذي يحلم به ابنيها "يعقوب" و "شعبان"

إلى سعيدة، عائشة، فاطمة، الطيب، عمارة، علي إلى أبنائهم

والصغيرين "كريم" و" إبراهيم"

إلى جميع الأصدقاء والرفاق

إلى أساتذة قسم اللغة العربية

إلى الشاعر سلطاني عادل الذي علمني أن أكون كطائر الخطاف

في بحث دائم ومستمر عن الربيع أنّى وجدته أقبض عليه وأزرعه في أرضي

إلى أجمل جدائل صنعت بها انتصاراتي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقدمة:

بسم الله والحمد لله حمدا كثيرا،والصلاة والسلام على رسوله الكريم ، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدّين ، ثمّ أما بعد:

إنّ نطق العرب بلغتهم سليقةٌ وسجيةٌ ،ولم يكونوا بحاجة إلى قواعد يضبطون بها الألسنة، أو يتعرّفون بها الأساليب .

ولما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية وزاد اختلاط العرب بغيرهم من العناصر الأعجمية نشأ عن ذلك تفشّي اللحن، فخشي من لهم علم بالعربية ممن حرّضتهم غيرتهم عليها أن تصاب هذه اللغة وأصولَها بما يضعف من شأنها ويقضي على حياتها، ففكروا في وضع قواعد وقوانين تصون اللسان وتكون بمثابة الضابط الكلّي الذي يعصمه من الخطأ.

على هذه الصورة بدأ التفكير اللغوي عند العرب بمعناه العلمي، من حيث جمع المادة اللغوية وتصنيفها، واستنباط القواعد وتحكيمها فيما يقوله أبناء اللغة، فنشأ ما سمّيَ بعلوم العربية، وظهرت المراكز اللغوية الأولى بالبصرة منذ القرن الثاني للهجرة وبعد فترة قصيرة في الكوفة، واتّخذا من القياس كوسيلة لتنظيم اللغة وتقنينها، إلاّ أنهما لم يسيرا فيه على نفس المنهج، بل كان لكلٍّ منهما طريقته ومنهجه في التعامل معه.

وبحثنا هذا يحاول أن يكشف عن تعامل المدرسة البصرية مع القياس وكيفية تطبيقه على اللغة، مما مكّن من إهدار وإبطال كثير من الاستعمالات اللغوية التي كانت تنطق بها العرب، في نظير وضع القواعد الكلّية التي شدّدوا على احترامهاوالمثول لها.

وقد ذكرت كتب اللغة والنحو ولوع هؤلاء بالقياس وتفضيله على ما عاداه، فقد كانوا يقفون عند الشواهد الموثوق بصحتها، لذا كانت أقيستهم أقرب إلى الصحة، وكانوا يؤولون ما خالفها ويحكمون عليه بالشاذّ أو المصنوع.

وإذا رأوا لغتين تسير إحداهما على القياس والأخرى لا تسير عليه ،فضّلوا التي تسير على القياس وضعّفوا من قيمة غيرها ،فهم في الواقع أرادوا تنظيم اللغة ولو بإهدار بعضها .

ويعدّ ابن جني واحدا من علماء البصرة الذين بلغوا الغاية في القياس وذروته وتصحيح مسائله، وواضع علم أصول النحو الذي يعد حلقة عليا في دراسة النحو، لأن دراسة فنّ الأصول تقوم على تجريد أصول للنحو نفسه.

كما عرف عنه ولعه بالقياس والتعليل، فمسألة واحدة في القياس عنده أجل وأنبل من كتاب في اللغة عند عيون الناس، وكتابه الخصائص خير دليل على ما نقول، فإذا نحن تصفحناه وجدنا أنه يدور حول محورين أساسيين **هما: القياس والتعليل**، كما أنّه يمثل نضج واكتمال العبقرية البصرية في هذا المجال .

فاخترت أن أضع عنوان هذا البحث كالآتي:**"القياس اللغوي عند البصريين ودوره في تطوير اللغة، الخصائص لابن جني نموذجا"**، وهو ثمرة نقاش مع أحد الأصدقاء ،الأمر الذي دفعني إلى دراسة هذا الموضوع، بعد توجيه من الأستاذ الدكتور سامي عبد الله الكناني واقتراحه لابن جني كنموذج للبحث، كما أنّ دراستي لهذا النحوي في مرحلة الدراسات العليا مكّنتني من الإقبال على الموضوع دون تردد.

أما عن الدراسات السابقة للموضوع فعلماء العربية القدامى تناولوا مسألة القياس فيما أسموه بعلم أصول النحو،كلمع الأدلة لابن الأنبا ري، والاقتراح في أصول النحو للسيوطي ،اللذين نقلا عن ابن جني كثيرا من مسائل القياس، وكتاب أصول النحو لابن السرّاج، ومقاييس اللغة لابن فارس، غير أنهما لم يتوسعا في هذا الموضوع وقد أشار إليهما ابن جني في ديباجة كتابه الخصائص.

أما تناول المحدثين لهذا الموضوع فقد تعدّدت، منهم من حاول أن يردّ وجود القياس في النحو إلى تأثره بالمنطق الأرسطي، ومنهم من اتهم النحو العربي بأنّه نحو معياري نتيجة استخدام القياس فيه،ومنهم من دافع عنه وحاول أن يبيّن ما قدّمه للنحو العربي من ضبط وتقنين للغة، ومنهم من تعسّف في فهم آراء العلماء القدامى حول هذه المسألة ، محاولا بذلك تأكيد رؤية لسانية خارجة عمّا أراده هؤلاء العلماء .

ثم بعد هذا أعتقد أنّ إشكالية الموضوع تكمن فيما يطرحه الباحث من أسئلة يحاول الإجابة عنها في بحثه، وأنا بدوري سأحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- هل استعمال القياس في اللغة هو قضية تأثّرالفكر اللغوي العربي بالمنطق الآرسطي، أو العلوم الإسلامية أعني أصول الفقه وعلم الكلام ؟.
- كيف طبق ابن جني القياس على نصوص اللغة، وما هي المسائل التي توسّع في دراستها فيه ؟.
- ثمّ إلى أي مدى ساعد القياس على تطوير اللغة في ألفاظها وأساليبها وأصواتها ومستواها الصرفي ؟.

واعتمدت في ذلك المنهج الوصفي التحليلي ،وهو في رأي الأقدر والأصلح في تتبع عناصر البحث وتحليل جوانبه ، والتعليل لما يعرض من الظواهر اللغوية المختلفة .

وبعد استقراء المادة العلمية لهذا الموضوع كانت خطة البحث كالآتي:

الفصل الأول : عنونته بـــ **"القياس اللغوي عند البصريين "** ،محاولا بذلك إعطاء لمحة تاريخية عن تعامل النحاة الأوائل من علماء البصرة مع مقولة القياس ،ولأنّ القياس لم يتخذ نفس المفهوم الإجرائي بين هؤلاء العلماء ،فليس ما طبّقه ابن اسحاق الحضرمي من أقيسة، يتوافق مع ما رسمه الخليل وسيبويه ، وليس ما وصل إليه ابن جني في القرن الرابع الهجري هو نفسه القياس في القرن الثاني والثالث للهجرة، فقد توزّع على عدّة مراحل بلورت مفهومه وحقيقة استعماله في اللغة و النحو.

وحاولت طبعا ألاّ أقفز عن تقديم تعريف للقياس وأركانه وصوره، وعلاقته بالعلوم الأخرى فخصصت لذلك مبحثين

المبحث الأول :سميته :**"القياس ،تعريفه ،أركانه،أنواعه"** ، عرضت فيه للتعريف الاصطلاحي للقياس وبيّنت أركانه الأربعة ، المقيس عليه والمقيس والعلة والحكم ، وأوردت آراء العلماء في ذلك، كي يظهر واضحا ما أتى به ابن جني من مسائل تفرّد بها في هذا الموضوع ، وفي ذكر أنواع القياس اكتفيت بما أورده ابن الأنبا ري الذي جمع تلك الأنواع بدقة لخصّت عمل النحاة في هذه الصور .

ولما كان القياس قد عدّ متأثرا بالمنطق اليوناني وتكييف لمقولاته، من طرف بعض الباحثين كان لزاما التعرض لآرائهم ،فأوردت هنا أهم أقوال أولئك الباحثين وأهم الردود عليها من طرف آخرين ، كما لم أنسى فكرة تأثره بالعلوم الدينية التي حاول الباحثون أن يرجعوها إلى ضرورة حتمية، نتيجة ما سمي بتفاعل العلوم الدينية مع علوم اللغة ، وكان ذلك كله تحت مبحث سمّيته بـــ **"القياس وعلاقته بالعلوم الأخرى"** .

لأصل بعد هذا التمهيد إلى القياس عند نحاة البصرة ، أوردت فيه أهم شخصيات هذه المدرسة كأبي إسحاق الحضرمي والخليل وسيبويه والمازني والمبرد وأبي عمرو الجرمي، تحت مبحث سمّيته بـــ **" القياس عند نحاة البصرة "**.

وفي **فصل ثان** تطرّقت إلى نموذج بحثنا وهو أبو الفتح عثمان ابن جني ، فكان عنوان هذا الفصل : **"القياس اللغوي عند ابن جني"** ، بيّنت فيه تعامله مع القياس وما تفرّد به من آراء شخصية

في هذا الموضوع، وحاولت أن أظهر ما أكدت عليه من أنه بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائله، تحت ثلاثة مباحث :

الأول منها سميّته: " **ابن جني وأصول النحو**"، عرضت فيه لتقديم دراسة تراجمية غير مطولة فمحقق الخصائص محمد علي النجار قد أغنى الباحثين عن ذلك، وحتى من ترجم لابن جني اعتمد كثير على ما أورده المحقق في مقدمة الخصائص .

وتحدثت عن كتابه **الخصائص** مصدر دراستنا الأول، والغرض من ذلك أن أبيّن أهمية الكتاب وإظهار موضوع القياس والتعليل كعنصرين غلبا عليه، ومادام أن القياس يندرج ضمن أصول النحو فقد حاولت أن أقدم جهود ابن جني في هذا المجال.

وفي **المبحث الثاني**: "**ابن جني وأركان القياس** "، ذكرت المسائل التي خاض فيها ابن جني حول المقيس عليه والمقيس والعلة والحكم ، مبرزا في ذلك طريقته ومنهجه في التعامل مع هذه الأركان.

وفي **المبحث الثالث**: "**الحمل عند ابن جني** "، وهو ما يمثل توسع ابن جني في دراسة القياس وذكر أنواعه، واخترت **الحمل** دون غيره من المصطلحات الأخرى كالإجراء والإلحاق، لأن ابن جني ذكر صورا كثيرة للحمل في خصائصه فظهر "**قياس الحمل**" أكثر من غيره **الإجرائي والإلحاقي**.

أما **الفصل الثالث**: "**دور القياس في التطور اللغوي**"، وهو آخر الكلمات المفتاحية في موضوع بحثنا ، عرضت فيه إلى حدوث هذا التطور على ثلاثة مستويات في اللغة ، المستوى الصوتي والصرفي والدلالي ، فخصّصنا المبحث الأول **للمستوى الصوتي** ، ذكرت فيه علاقة القياس بالقوانين الصوتية ، وكيف ساير حدوث هذا النوع من التطور.

أما **المبحث الثاني**:" **المستوى الصرفي**"، ذكرنا فيه القياس الخاطئ وأثر الوزن الشعري وتركّب اللغات كعوامل تساهم في حدوث هذا التطور.

و**المبحث الثالث** : "**المستوى الدلالي**"، بيّنت فيه علاقة القياس بعوامل التطور الدلالي ، محاولا بذلك إبراز القياس كأوضح وسيلة في التنمية اللغوية.

ولم يستقم لي ما استقام مما ذكرته دون أن تعترضني صعوبات وأنا في إنجاز هذا البحث أهمها: **صعوبة البحث** في كتاب الخصائص ودقة مصطلحا ته وعباراته، فكان عليّ قراءتها ثم فهمها أولا وكنت بين الحين والآخر أستعين بكتب المحدثين، فأجد فيها ما أبتغيه أحيانا، وأحيانا أخرى أجد فيها

تناقضا في فهم بعض مسائل الكتاب، فكان عليّ أن أعود إلى الخصائص وأتابع المسألة بدقة وإمعان حتى أحاول الاقتراب أكثر من المعنى المقصود.

أما الصعوبات الأخرى فترجع إلى الظروف المحيطة بالبحث، والتي لا تناسب ولا توفر جوّ البحث العلمي أحيانا.

أيضا قلّة المراجع في تناول الموضوع بشكل شامل، مما جعلني أعتمد على الخصائص مباشرة في استخراج مسائل القياس التي طرقها ابن جني.

وأخيرا ذيلت هذا البحث بقائمة للمصادر والمراجع التي اعتمدت عليها، كما وضعت فهرسا للشواهد القرآنية و الشعرية و آخر لثبت المصطلحات الأجنبية الواردة في البحث.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل الأول: القياس اللغوي عند البصريين

المبحث الأول: القياس ، تعريفه، أركانه، أنواعه

المبحث الثاني: القياس والعلوم الأخرى

أولا: القياس والمنطق الأرسطي

ثانيا: القياس والعلوم الدينية

المبحث الثالث: القياس اللغوي عند نحاة البصرة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول – **القياس ، تعريفه، أركانه، أنواعه:**

أدرك القدامى ضرورة تنظيم المادة اللغوية التي انتهوا إليها بطريق السماع، وأصبح عندهم من النصوص ما يمكن من استخراج الأحكام واستنباط القواعد اللغوية والنحوية ووجدوا في عملية المقايسة وتطبيقها على النصوص، عاملا ساعدهم في وضع القواعد وضبط الظواهر اللغوية المختلفة، حتى كاد يحصل الإجماع عل أن النحو كله قياس.

وإذا أخذنا القياس في أبسط معانيه، تبيّن لنا أنّه: «عملية فكرية، يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية معينة، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطّرد في هذه الجماعة، وهذه حقيقة من حقائق الاجتماع اللغوي، التي تُبْنَى عليها الاستعمالات اللغوية »[1].

أما إذا أردنا أن نعرّف القياس من ناحية الوضع اللغوي، فسنجد أنه يعني التقدير: فقَاسَ الشيء بغيره أو على غيره، يَقيسُهُ وقيَاسًا، أي قَدَّرَهُ على مثاله[2].

ومنه قوله تعالى: ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ [النجم: 9]. أي قدر ذراعين، فالمعنى اللغوي للقياس يصطلح في كلّه على أن القياس: تقدير شيء بشيء[3].

ومن ناحية الوضع الاصطلاحي، فالقياس اللغوي يمثل «معظم أدلّة النحو »[4]. وهو المعوّل عليه في أغلب المسائل المتعلقة به حتى قيل: «إِنَّمَا النَحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ »[5]. ومنهم من عرّف النحو بأنه «علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب »[6].

---

(1) –مني إلياس، القياس في النحو، ط1، دار الفكر، دمشق، 1985م، ص09.

(2) –جلال الدين محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب،ت ، عبد الله على الكبير، محمد أحمد حسب الله هاشم، محمد الشاذلي، دط، دار المعارف، القاهرة ، مادة (قيس).

(3) –أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة،ت، عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، مصر، 1981م،40/5.

(4) –جلال الدين عبد الرحمان السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ت، محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ص59.

(5) –البيت لعلي بن حمزة الكسائي: إِنَّمَا النَحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ وبِهِ كُلُّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ (مجزوء الوافر)

انظر، المصدر نفسه، ص59.

(6) – المصدر نفسه، ص59.

ومن علماء أصول النحو الذين تميّزوا بأنهم حدّوا الحدود، وعرّفوا المصطلحات ابن الأنباري (ت 577هـ)، فذكر التعريف الاصطلاحي للقياس بعد أن ذكر معناه اللغوي، فقال: «القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قَايَسْتُ الشيء مُقَايَسَةً، وقِيَاسَةً، قَدَّرْتُهُ... وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع»[1].

و النص متضمن لتعريفات متعددّة للقياس، فالحمل، والإجراء، والإلحاق، والاعتبار، هي صيغ تمثل إجراءات متعددة لعملية واحدة هي عملية المقايسة، وفي موضع آخر عرّف ابن الأنباري القياس بقوله: «القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل، ونصب المفعول، في كل مكان وإن لم يكن منقولا عنهم، وإنّما لما كان غير المنقول في ذلك في معنى المنقول، كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة النحو»[2].

و عُرِّفَ القياس أيضا على أساس أنه: « إذا ورد شيء، و لم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنّك تقيسه على هذا لا أنك تقيس مع وجود السماع، قال ذلك سيبويه والأخفش»[3].

وفي هذا النص إشارة إلى توليد اللغة، واختراع ما هو جديد بالقياس على المسموع عن العرب، وذلك بوجود شيئين على الأقل يكون أحدهما معيارا للآخر، أي مقيس على مسموع.

وأشار رضى الدين الاستراباذي (ت 686هـ) إلى القياس وما يتطلبه، وذلك حين أشار إلى السماع وما يتطلبه، وكان يريد أن يميّز بين هاتين الظاهرتين، وحدّد بجملة موجزة المقصود من القياس فقال: «والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلي»[4].

---

(1) -كمال الدين عبد الرحمان محمد بن الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، ت، عامر عطية، بيروت، 1963م، ص42.

(2) -المصدر نفسه، ص42.

(3) -أحمد تيمور باشا، السماع والقياس، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2001م، ص14.

(4) -رضى الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب،ت،محمد نور الحسن،محمد الزفزاف،محمد محي الدين عبد الحميد،دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان،1982م،116/1.

ومثل لذلك بقوله: «ضابط كلي يحذف الفعل، حيث حصل ذلك الضابط، والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل، أو المفعول بعد المصدر مضافا إليه، أو يجرّ الجرّ لابيان النوع»[1].

ومن علماء النحو الذين عرّفوا مصطلح القياس، الرماني (ت386هـ)، وهو من علماء القرن الرابع الهجري، حيث حدّه بقوله أنه: «الجمع بين أول وثانٍ، يقتضيه في صحّة الأول، صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول »[2]. ويفهم من تعريفه، أنّ القياس جمع بين شيئين تقتضى صحة الأول منهما صحة الثاني، ولكنه لم يبين الأوجه التي من أجلها يتم الجمع بينهما.

ويرى الباحثون المحدثون أنّ القياس في عرف النحاة «كان إمّا من قبيل القياس الاستعمالي، أو من قبيل القياس النحوي، فالأول هو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحوا وإنما يكون تطبيقا للنحو، وأما الثاني فهو (حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه)[3]. وإذا كان الأول هو **قياس الأنماط**، فإن الثاني هو **قياس الأحكام**، وإذا كان الأول هو **الانتحاء**، فإن الثاني هو **النحو** »[4].

ولعلّ من أهم النتائج التي أبرزها استخدام القياس عند النحاة أنه يمكننا التمييز بشكل واضح بين مدلولين هما:

أولا: اطراد ظواهر لغوية في النصوص المسموعة عن العرب، واعتبار ما يطّرد من هذه الظواهر، قواعد وقوانين ينبغي الالتزام بها وتطبيقها في الاستعمالات اللغوية، ومن ثمّ فالانحراف عن هذا التطبيق الضابط، يُدخل في دائرة الشاذّ، وهذا هو المفهوم الاستقرائي للقياس مثال ذلك: كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب، ثبت ذلك باستقراء كلام العرب[5].

---

(1) -رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب،116/1.

وانظر، محمد وجيه التركيتي، القياس عند الاستراباذي وقيمته،(الفيصل، الرياض،1154س،10 ،1985م) ص124.

(2) -علي بن عيسى الرّماني، الحدود في النحو،ت ، إبراهيم السامرائي، ط1، دار الفكر، عمان، 1984م، ص38.

(3)- ابن الأنباري لمع الأدلة، ص42

(4) -تمام حسان، الأصول- دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب،دط، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ص151.

(5) - حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م، ص36.

أما المدلول الثاني للقياس: «فهو عملية شكلية صورية، يتم فيها إلحاق أمر بآخر، لما بينهما من شبه أوعلّة، فيعطى الأول حكم ما ألحق به»[1].

ومن أشكال القياس التي ظهرت في القرن الرابع الهجري، أنّ اللغوي إذا اشتق صيغة من مادة من مواد اللغة، على نسق صيغة مألوفة في مادة أخرى سمى عمله هذا **قياسا**،فالقياس اللغوي هو «مقارنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال، رغبة في التوسع اللغوي وحرصا على أطراد والظواهر اللغوية»[2]، وهذا النوع من القياس ظهر على يد أبي علي الفارسي (ت 370هـ)، وتلميذه ابن جني (ت392هـ) وسنتحدث عنه في حينه.

وعلى **العموم** فالقياس اللغوي: «محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم، في صوغ أصول المادة، وفروعها وضبط الحروف وتركيب الكلمات، وما يتبع ذلك من إعلال وإدغام وإبدال وحذف وزيادة»[3].

2-أركان القياس

قسم النحاة القياس إلى أربعة أركان، قال السيوطي في اقتراحه «للقياس أربعة أركان -أصل (**وهو المقيس عليه**)- وفرع (**وهو المقيس**)، وحكم، وعلّة جامعة»[4]، وهذا المثال يوضح كيفية إجراء هذه العملية بأركانها الأربع «وذلك مثل أن تركبّ قياسا في الدلالة على رفع ما لم يُسَمَّ فاعله، والحكم هو الرفع، والعلّة الجامعة هي الإسناد»[5].

وسنحاول تفصيل كل ركن، وتحديده، وضبط أهم شروطه ومسائله التي وضعها النحاة.

أ-المقيس عليه (الأصل):

ويعنون به شيئين:

---

(1) - حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي ، ص37.

(2) -إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط7، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1994م، ص8.

(3) - محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1987م، ص191. وانظر، عباس حسن، رأي في بعض الأصول النحوية، دط، مطبعة العالم العربي، القاهرة، 1951م، ص16،17.

(4) - جلال الدين السيوطي، الاقتراح، ص60.

(5)- المصدر نفسه، ص60.

1-المادة اللغوية المنقولة عن العرب، بطريق السماع والرواية بالمشافهة أو التدوين.

2-القواعد النحوية التي صاغها النحاة من استقراء تلك المادة ، ويُرَجَّحُ أن يكون المقيس عليه هو المسموع من الكلام العربي الفصيح، أما الثاني فهو من صنيع النحاة وتعليلاتهم العقلية[1].

ثم إنّ النحاة قسموا المسموع عن العرب، وما وصل إليهم من نصوص لغوية تقسيمات وأضرب عدّة، من هؤلاء ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) وابن جني، وسنتناول ما ورد من تقسيم المسموع عند ابن هشام الذي صنّف الأصل إلى: **غالب، وكثير ونادر وقليل ومطّرد** قال:«اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطّردا، فالمطرد لا يتخلّف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلّف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقلّ من القليل فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك»[2].

ومع التجاوز عن هذه الدقة في تحديد وضبط هذه المصطلحات، لِمَا يجعلها ذات حدود مفهومة، فإنّه يمكن من كلامه فيها، واستعماله لها استخلاص أساس لتقسيم تلك المصطلحات وهو «**الكثرة النسبية للنصوص، أو القلّة النسبية لها** »[3].

ومن النحاة المحدثين من قسم المسموع عن العرب، وهو الشيخ محمد الخضر حسين الجزائري، وجاء تقسيمه على النحو الآتي:

1-ما جاء على القياس.

2-ما جاء على غير القياس[4]. وهذا قسمه إلى قسمين:

---

(1) – محمد خان، مدخل إلى أصول النحو، دط، دار الهدى، عين مليلة، 1998م، ص51.

(2) – جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ت، محمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، دط، المكتبة العلمية، صيدا، بيروت، 1987م، 234/1.

(3) – محمد عيد، أصول النحو العربي، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1989م، ص77.

(4) – محمد الخضر حسين الجزائري، القياس في اللغة العربية، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص 53،54.

أ- أن يكون كلام العرب سائرا على سنّة معروفة، ووضع عام، فتسمع الكلمة أو نحوها، ممّن لا يعرف بالفصاحة، وهي تخالف المعروف في مجاري الكلم، فهي لا تصلح أن تكون موضوعا للقياس [1].

ب- ما يرد في الكلام الفصيح، ونتحقق أنّه لم يصدر عن خطأ أو تلاعب في أوضاع اللغة، مثل آيات الكتاب الحكيم، والأحاديث التي قامت القرائن على أنها مروية بألفاظها العربية الصحيحة، وهذا وإن كانت كلمة خرجت عما نسمّيه قياسا، وذلك مثل ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾ [الأعراف:10]. التي رويت بالهمز في إحدى القراءات الصحيحة، فإنّه يصح لنا أن نعطيها حكم "اسْتَحْوَذَ" و"اسْتَصْوَبَ" فنتكلم بها لا شبهة في فصاحتها، ولكنّا نرجع بأمثالها إلى حكم القياس وهو أن (مَفَاعِلْ) لا تقلب فيها الياء همزة، متى كانت الياء عينا في بناء مفرده[2].

وذكر السيوطي أن النحاة قد حدّدوا جملة من الشروط، التي تسوّغ إجراء المقيس على المقيس عليه منها:

أ-أن ما يقاس عليه هو الكثير المطرد، في لغات القبائل العربية الفصيحة، فإن قلّ الشيء في هذه اللغات، وخالف ما عليه بقية الباب فهو الشاذ «فما كان كذلك لا يجوز القياس عليه، كتصحيح "اسْتَحْوَذَ" و"اسْتَصْوَبَ" و"اسْتَنْوَقَ"، وكحذف نون التوكيد في قوله:

* اضْرِبْ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا*[3]

ووجه ضعفه في القياس، أن التوكيد للتحقيق، وإنما يليق به الإسهاب والإطناب، لا الاختصار

---

(1)- محمد الخضر حسين الجزائري، القياس في اللغة العربية، ص54.

(2)- المرجع نفسه، ص54.

3 - البيت لطرفة العبد: اضْرِبْ عَنْكَ الهُمُوم طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ (الشرح) انظر أبي زيد الأنصاري،النوادر في اللغة،ت، محمد عبد القادر أحمد، ط1، دار الشروق، بيروت،1981م،ص165.وانظر ابن هشام الأنصاري، المغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت،محي الدين عبد الحميد،1991م، الشاهد رقم773.

والحذف » [1].

ب-كذلك ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته القياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له[2].

ب-المقيس (الفرع):

هذا هو الركن الذي خاض فيه النحاة، وأرادوا أن يجربوا الصياغة القياسية فيه لقواعدهم، ويعمّموها ويعنون به «ما كان محمولا على كلام العرب، وموجّها على ما وجّهت عليه العبارات الواردة عن العرب، فإن لم يصحّ حملها على كلام العرب فلا يجوز التكلم بها» [3].

قال أبو عثمان المازني (ت225هـ): «وكان الخليل وسيبويه يقولان: ما قيس على كلام العرب، فهو من كلامهم، فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟ وهذا هو القياس، ألا ترى أنك إذا سمعت "قَامَ زَيْدٌ" أجزت "ظَرُف خالدٌ" و"حمُقَ بشرٌ"، وكان ما قسته عربيا، كالذي قسته عليه، لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك، اسم كل فاعل ومفعول وإنما سمعت بعضا فجعلته أصلا وقست عليه ما لم تسمعه، فهذا أثبت وأقيس» [4].

وشرط المقيس أن يبنى على أمثلة العرب «والقياس، ألاّ يجوز إلاّ أن تبني على أمثلة العرب، لأنك في بناءك إياه إدخالا له في كلام العرب، والدليل على ذلك أنك تقول:"طَابَ الخُشْكُنَانُ"[5] فترفعه وإن كان أعجميا، لأن كل فاعل عربي مرفوع» [6].

وهل يوصف أنّه من كلام العرب؟

---

(2)- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص61.

(3)- المصدر نفسه، ص 62.

(4)- خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو من كتاب سيبويه،جامعة الكويت، الكويت،1974م، ص275.

(4)- أبو عثمان المازني، المنصف في كتاب التصريف، شرح أبو الفتح عثمان بن جني، ت، إبراهيم مصطفى عبد الله أمين ط1، إدارة إحياء التراث، القاهرة، 1968م، 180/1.

(5) – "خالص دقيق الحنطة وأهل الشام تسميه المكفن،ويقابله في العصر الحديث البسكويت"،انظر ابن جني ،الخصائص ،ت، محمد علي النجار، دط، المكتبة العلمية،دت ، 357/1.

(6)- المازني، المنصف في كتاب التصريف ،180/1،181.

نقل السيوطي عن ابن جني في خصائصه «كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه»[1]، وهذا ما تحدّث عنه ابن جني في خصائصه تحت باب "**اختلاف اللغات وكلها حجّة**» [2].

والمقيس عند البصريين يكون على ما كثر واطرّد في كلام العرب، و يجب أن يحمل على المقيس عليه لفظا ومعنى، لا معنى فقط، أما إذا تعدّدت الأصول المقيس عليها، لفرع واحد فإن النحاة يختلفون في ذلك، والأصح عند السيوطي، جواز ذلك [3].

ج- الحكم

يعرّف هذا الأخير على أنّه « القضاء، وقد استعمل من طرف النحاة فيما يلزم من الأمور، لزوم الحكم المقضي به، والذي لا يجوز أن يتخلّف أو يتأخرّ، فقرّوا مثلا أن للفاعل أحكاما منها الرفع، وكونه عمدة، ووجوب تأخيره عن الفعل، أو ما في قوته»[4].

كما جاء في تعريفه بأنّه: «ما قضى فيه النحاة بالواجب، أو الجواز، أو المنع، أو الضعف، أو القبح، أو الرخصة » [5].

وللنحاة فيه جملة من المسائل، اتبعوها لثبوته وصحته:

1- اتفق النحاة على جواز القياس، على قاعدة كل حكم ثبت بورود الاستعمال عن العرب «إنما يقاس على حكم ثبت استعماله على الغير » [6].

2- اختُلِفَ في القياس على الأصل المختلف في حكمه، فمنعه نحاة لأنّ المختلف فيه فرع لغيره، فكيف يكون أصلا؟، ورد الطرف المجيز بأنّه يجوز أن يكون فرعٌ لشيءٍ أصلٌ لشيء آخر، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وأصل للصفة المشبهة، وكذلك (لات) فرع

---

(1)- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص108.

(2)- أبو الفتح عثمان بن جنى، الخصائص،12/2.

(3)- جلال الدين السيوطي، المصدر نفسه، ص108.

(4)- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص65.

(5)- جلال الدين السيوطي ، المصدر نفسه، ص175.

(6)- المصدر نفسه، ص65.

على (لا) و(لا) فرع على ليس و(لا) أصل لـــ(لات) وفرع على (ليس) ولا تناقض في ذلك لاختلاف الجهة [1].

ومن أمثلة المختلف فيه وما يقاس عليه:«أن تستدلّ على أن "إلاّ" تنصب المستثنى فتقول: حرف قام مقام الفعل، يعمل النصب فوجب أن يعمل النصب كـــ"يا" في النداء، فإنّ إعمال "يا" في النداء مختلف فيه، فمنهم من قال إنه العامل ومنهم من قال: فعل مقدّر» [2].

د-العلّـــــة:

هي الركن الرابع في عملية القياس، إذ لا بد لإلحاق المقيس بالمقيس عليه من علّة جامعة بينهما، وعلى أساس منها يجب للمقيس حكم المقيس عليه.

والعلّة في معناها الأول هي: «السبب الذي يُمَكِّنُ من جمع معطيات لغوية متفرّقة والمقارنة بينها لاستنباط حكم يَعُمُّهَا، أو قاعدة تجمع شملها، فبواسطتها تتسنّ ممارسة القياس والقياس طريق إلى التعميم » [3].

وهذا التعريف يجعل العّلة سببا، والسبب كما سنرى عند ابن جنّي هو قسم من أقسام العلّة المجوّزة[4]، وقد استخدمت كلمة "سبب" مرادفة لكلمة "علّة"، و جاء في اللسان «هذا علّة لهذا، أي سبب»[5]، فقد يكون التقارب في استخدام المصطلحين بمفهوم واحد، يرجع إلى القرب اللغوي في الاستعمال.

وجاء في تعريف العلّة عند الرّماني أنّها: «تغيير المعلول عمّا كان عليه » [6].

---

(1)-جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص69.

(2)-المصدر نفسه،ص67.

(3)-عبد القادر المهيري، كتاب العلل لابن الورّاق، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنـــسانية، المطبعـــة الرسمية التونسية، ع120، ص111.

(4)-ابن جني الخصائص، 124/1.

(5)-ابن منظور، لسان العرب، مادة (علل).

(6)-جلال الدين السيوطي، الاقتراح، ص175.

وهناك من عدّ العلّة أنها "**وصف**"، وبنى تعريفه على أنّها : «هي الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم» [1]، وهذا التعريف يفضي إلى الميزة التي من أجلها عدّي حكم المقيس عليه إلى المقيس.

إنّ العلّة تعدّ عنصرا أساسا في تسويغ الظاهرة اللغوية، من أجل تعميمها في القياس وغرض التعليل هو أن يظهر خضوع الظاهرة النحوية لقواعد العلم وأحكامه «وعلى الرغم من أن نشأة التعليل أتت متأخرة عن التقعيد النحوي، وكان التعليل في بدايتها يقتصر على تبرير القواعد، وتسويغ أحكامها، لا يتجاوز إلى التأثير فيها بالتغيير أو التبديل، فإنّه قد مرّ بمراحل طويلة من التطور، انتهت به إلى التأثير المباشر في القواعد ذاتها، دون أن يقف عند تبريرها وتقديم ما عساه أن يكون مسوغا لها، وللظواهر التي ورائها» [2].

ولذلك لعب دورا أساسيا في الدرس النحوي العربي، وعُدَّ من الأصول الأولى، وقد ظلّ يتطور حتى غلب على الفكر النحوي كلّه، ومن النحاة الأوائل الذين عرف عنهم بأنهم "معلّلون" **عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي** (ت117هـ)، فتذكر الروايات أن ابن أبي إسحاق هو :«أوّل من بعج النحو، ومدّ القياس وشرح العلل» [3]، وكان فيهم من يسأل عن العلة كأبي **عمرو بن العلاء** (ت154هـ)، فقد روي عنه أنه قال: «سمعت أعرابيا يقول: فلان لغوب(أحمق) جاءته كتابي فاحتقرها، قال: فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: أليس بصحيفة، فحمله على المعنى، وقد جاء ذلك كثيرا في كلامهم» [4].

وكان في طليعة هؤلاء المتقدمين جميعا، **الخليل بن أحمد الفراهيدي** (ت175هـ) فقد «بلغ الغاية في تصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو وتعليله» [5]، والنص الآتي يبيّن أن للعرب وعيا بالعلل، وأنهم قصدوها في كلامهم، وتمثّلوا موجباتها:«إن العرب نطقت على

---

(1)- بكري عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو، دط، د م ج، الجزائر، 1982م، ص47.

(2)- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، الجامعة الليبية، ليبيا، 1973م، ص164.

(3)- ابن سلام أبو عبد الله محمد الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ت،محمود محمد شاكر،مطبعة المدني،القاهرة،1980م ص14.

(4)- ابن سلام أبو عبد الله محمد الجمحي، المصدر نفسه، ص14.

5 – محمد بن إسحاق بن النديم ، الفهرست ، دط، مكتبة الرحمانية ،مصر، د ت ، ص64.

سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها واعتللت أنا بما عندي أنه علّة لما علَّلْتُهُ منه، فإنّ أكن أصبت العلّة فهو الذي التمست »[1].

ويكاد كتاب **سيبويه** (ت180هـ) يكون كلّه مبينا على التعليل، وإذا تأملنا هذه التعليلات وغيرها ممّا امتلأ به كتاب سيبويه وجدناها شبيهة بعلل الخليل بن أحمد، والذين روى عنهم سيبويه، من حيث عنايتها بالمعنى، والاهتمام بقياس الشبيه بشبيهه، وحمل النظير على نظيره، واعتمادها ذوق العرب في طلبه الخفة، وفراره من القبح والثقل[2].

ويعدّ كتاب سيبويه أول بحث جامع للعلل النحوية، وقد كان له الفضل في توسع حركة التعليل «وهو فضل في دقّة السير على منهجهم في الاستنتاج والقياس، حتى بات كتابه يعلم البحث والنظر والقياس، كما يعلم النحو سواء بسواء »[3].

وبعد الخليل وسيبويه أخذت حركة التعليل تتطور شيئا فشيئا، في مسار تأثر أحيانا بالتعليل الأرسطي، وأحيانا أخرى بالتعليل الكلامي والفقهي، كما يقول الدكتور لطفي عبد البديع [4]، ثم ما فتأ أن ترسخّ في أبجديات الدرس النحوي، وجعل النحاة يقصدون إلى التأليف في العلل النحوية تأليفا خاصا، ونشير هنا إلى أن الناحية العقلية ووجود العلل مثلا في منطق آرسطو، ليس مبرّرا على تأثر العرب باليونان، لأنّ وجود العقل خاصة لكل البشر، فلماذا ننفي إمكانية أن العرب استعملت عقولها، واستخدمت العلل بطبيعتها البشرية.

ومن الذين صنّفوا في مجال العلّة **أبو القاسم الزجاجي** (ت337هـ)، الذي وضع كتابا سمّاه "**الإيضاح في علل النحو**"، ويذكر في مقدمة إيضاحه:«ولم أر كتابا إلى هذه الغاية مُفْرَدًا في علل النحو، مستوعبا فيها جميعها، وإنما يذكر في الكتب يعقب الأصول الشيء اليسير منها مع خلوّ أكثرها منها» [5].

---

(1)- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ت، مازن المبارك، ط5، دار النفائس، بيروت، 1986م، ص66.

(2)- مازن المبارك، النحو العربي، العلّة النحوية نشأتها وتطورها، ط3، دار الفكر، بيروت، 1981م، ص63.

(3)- المرجع نفسه، ص64.

(4)- لطفي عبد البديع ، التركيب اللغوي للأدب، الشركة المصرية العالمية، القاهرة، 1997م، ص12.

(5)- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، المقدمة، ص، 01.

والعلل عنده على ثلاثة أضرب [1]:

1-العلل التعليمية: وهي التي يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب، لأننا لم نسمع كل كلامها منها لفظا، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره مثال ذلك: أنك إذا سمعت "قَامَ زَيْدٌ" فهو قائم، و"رَكِبَ" فهو "راكبٌ"، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: "ذهبَ" فهو "ذاهبٌ"، و"أكلَ" فهو "آكلٌ" وما أشبه ذلك، فهذا وما يماثله من نوع التعليم، وبه يضبط كلام العرب[2].

2-العلل القياسية: وأما هذا النوع من العلل فكأن يقال: لما نصب "زيدًا" بـــ "أنْ"؟ في قولك: "إنَّ زيداً قائمٌ"، ولِمَ وجب أن تنصب "إنّ" الاسم؟ فالواجب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول، فحملت عليه فأعلمت إعماله لما ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله نحو: ضرب أَخَاكَ زَيْدٌ [3].

3-العلل الجدلية، وهي كل ما يعتلُّ به في باب "أنّ" بعد هذا مثل أن يقال: فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شُبِّهَت؟ أبالماضية، أو المستقبلية؟ أم الحادثة في الحال أم المتراخية؟ أو المنقضية بلا مهلة ؟ [4].

فهذا النوع من العلل داخل في إطار الجدل والنظر، ولا طائل من وراءه لأنّه لا يقدم شيئا للدرس النحوي بل يضفي عليه نوعاً من التعقيد، ويدخله في دائرة الفروض والتجميد.

ومن الذين كان لهم اهتمام بالعلّة، وأضرب اعتلالات النحويين **ابن السراج** (ت316هـ)، فقد ذكر في كتابه "**أصول النحو**":« اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا:كل فاعل مرفوع، وكل مفعول به منصوب، وضرب يسمى "**علّة العلّة**"، مثل أن يقولوا: لما صار الفاعل مرفوعا، والمفعول به منصوبا؟

---

(1)- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص64.

(2)- المصدر نفسه، ص64.

(3)- المصدر نفسه ، ص64.

(4)- المصدر نفسه، ص65.

وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبيِّن به فضل هذه اللغة على غيرها » [1].

وواضح أن ابن السرّاج يرتضي بهذا الكلام، إثبات فائدة العلل التعليمية التي تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، والتي تجدي الباحث في اكتساب وتعلم اللغة العربية وينفي نوعا آخر لا صلة له بعملية الاكتساب وتعلم لغة العرب، وإنما يساق لبيان حكمة العرب في الأصول التي وضعتها، وهذا النوع من العلل هو ما يسميه **ابن مضاء القرطبي** (ت592هـ)بـــ"**العلل الثواني**" [2].

وابن مضاء من النحاة الذين رفضوا مبدأ التعليل، ودعى إلى إلغاءه من الدرس النحوي وزَوَى على المعلّلين، وطعن عليهم ما شحنوا به كتبهم من الفروض والتعقيدات، التي أرهقت النحو وكدّت الفكر حتى استحال هذا الدرس صلبا غير ليّن «وقد كانت نزعة ابن مضاء الظاهرية التي تنفي العلل، وما تستتبعه بالتالي من قياس، هي التي أمْلَت عليه موقفه هذا من النحو والنحاة... مدّعيا أنّه فعل ذلك لتخليص النحو من كل ما علق به، مما يعوق مسيره وانطلاقه» [3].

ولكنّه لم يتشبث بإلغاء العلل جملة واحدة، فإن فيها قدرا لا يمكن أن نلغيه وهي ما سمي بـــ "**العلل الأوَل**" وهي الضرب الأول من تقسيم ابن السراج، أو ما يسميه الزجاجي بالعلل التعليميّة: "أما ما يجب أن يسقط من النحو فهي "العلل الثواني والثوالث"، وذلك مثل سؤال السائل، عن "زيد" من قولنا "قامَ زيْدٌ" لما رفع؟ فيقال: لأنّه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: و لم رفع الفاعل، فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر» [4].

---

(1)- محمد بن سهل بن السراج، الأصول في النحو، ت، عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م ص35.

(2)- ابن مضاء القرطبي، الردّ على النحاة، ت، شوقي ضيف، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1986م، ص36.

(3)- منى إلياس، القياس في النحو، ص153،154.

(4)- ابن مضاء القرطبي، المصدر نفسه، ص36.

وهذا الضرب من العلل أشار إليه ابن السرّاج، وبيّن أنّ هذا الضرب لا يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما لاستخراج الحكمة من وضع الأصول، وبيان اختلاف هذه اللغة عن غيرها.

ومحصول الحديث أن النحاة يميلون دائما إلى العلّة التعليمية، وترى وكأنهم ينبذون العلل الثواني أو الجدلية النظرية، لما فيها من إفساد لطبيعة الدرس النحوي الذي حاول أن ينظّم اللغة(**Systématisation de la langue**)، مع ما يتماشى والهروب إلى خفة الذوق والحس ونبذ المستثقل والمستكره في اللغة، وسنرى فيما بعد أن ابن جني يرسّخ هذا المبدأ و يعمل على تعميقه في هذا المجال.

3- أنواع القياس:

قسم ابن الأنباري القياس إلى:

أ-قياس الشبه: وهو القياس الذي تراعى فيه العلّة المناسبة مثل: قياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلّة الإسناد [1].

ب-قياس الطرد: وهو الذي تراعى فيه العلّة غير المناسبة، كالقول بناء "ليس" لاطراد بناء الأفعال غير المتصرفة [2].

ج-قياس العلة: وهو القياس الذي تراعى فيه العلّة، كقياس إعراب المضارع على إعراب اسم الفاعل لما بينهما من شبه [3].

ومن المحدثين الذين قسموا القياس محمد الخضر حسين الجزائري، فلفظ القياس عنده يجري عند البحث في معاني الألفاظ العربية وأحكامها على أربعة وجوه:

---

(1)-ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص33.

(2)-المصدر نفسه، ص33.

(3)-المصدر نفسه ، ص34.

أ- حمل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى وإعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما، كما يقال: نصبت (لا) النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياسا على "أنّ" لمشابهتها إياها في التوكيد، فإن (لا) تأتي لتأكيد النفي، كما تأتي إنّ لتوكيد الإثبات [1].

ب- أن تعمد إلى اسم وضع لمعنى، يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجودا وعدما، فتعدّي هذا الاسم إلى معنى آخر، تُحَقِّقُ فيه ذلك الوصف، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة، مثال هذا: اسم الخمر عند من يراه موضوعا للمعتصر من العنب خاصة، وما وُضِعَ للمعتصر من العنب إلاّ لوصف هو مخامرته العقل وستره، فإن وجد ما يشارك المعتصر من العنب في الشدة المطربة المخمرة للعقل، فإنّ من يقول بصحة هذا القياس، يجعل هذا العصير من أفراد الخمر ويسميه خمرا [2].

ج- إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامّة ،كصيغ التصغير والنّسب والجمع [3].

د- إعطاء الكلمة حكم ما ثبت لغيرها من الكلمة المخالفة لها في نوعها، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياسا على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث، وهذا النوع من القياس يسمى عنده بالقياس التمثيلي، أما الذي قبله فهو القياس الأصلي [4].

---

(1)- محمد الخضر حسين، دراسات في اللغة العربية وتاريخها، ط2، مكتبة دار الفتح، دمشق، 1960م، ص27.

(2)- المرجع نفسه، ص28.

(3)- المرجع نفسه، ص28.

(4)- المرجع نفسه، ص29.

المبحث الثاني – **القياس وعلاقته بالعلوم الأخرى:**

أولا – القياس والمنطق الأرسطي:

أهم ما وجه للنحو العربي بصفة عامة، نقده بأنّه متأثر بالمنطق الآرسطي، وأن معطياته هي في أساسها تكييف لهذه المقولات المنطقية، وهذا ما دعى إلى القول بأن المشاغل المنطقية قامت مقام المشاغل اللغوية.

وإذا أردنا أن نتفحص نظرة الدارسين، والباحثين في طرق هذا الموضوع، فنجدهم مذهبين:

أ- ما نحا فيه أصحابه منحى تاريخيا، افترضوا فيه أن النحو العربي نشأ على قواعد المنطق اليوناني، حتى كاد يحصل الإجماع على تأثر النحو العربي بالفلسفة اليونانية، أو المنطق الآرسطي[1].

وهذا الاعتقاد حرّك حفيظة بعض الباحثين، وآثار ردود أفعالهم عربا كانوا، أو مستشرقين، متناولة تفنيد حجج القائلين بتفرّع النحو العربي عن المنطق اليوناني، بالبرهان العقلي، أو بالرجوع إلى آراء هذا المنطق في مظانّه الأصلية.

ومن هؤلاء المستشرق الفرنسي "**جيرار تروبو**" (G.Troubou) الذي نشر مقالة بعنوان "**نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه**" أشار فيها إلى أن المستشرق الألماني "**ماركس**" (Marx) صاحب كتاب "**تاريخ صناعة النحو عند السريان**"، هو الذي زعم لأول مرة أن المنطق اليوناني أثّر في النحو العربي، لأن الثاني اقتبس من الأول بضعة من المفاهيم والمصطلحات[2].

وسار معظم المستشرقين من بعده على هذا الرأي، كالفرنسي "**فليش**" (Fleisch) والهندي "**فرستيج**" (Versteegh) في كتابه "**العناصر اليونانية في الفكر اللساني العربي**"[3].

---

(1)-عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، دط، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1981م، ص30.

(2)-جيرار تروبو، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه(مجلة مجمع اللغة العربية، الأردني، م1، ع1)، ص125.

(3)-المرجع نفسه، ص125،126.

ومن المستشرقين الذين فندّوا هذا الزعم أيضا الإنجليزي "**كارتر**" (Carter)، في مقال له بعنوان "**في أصول النحو العربي**" بيّن فيه أن سيبويه يستعمل في الكتاب مجموعتين من المصطلحات، مجموعة قليلة العدد تتضمن مصطلحات لعلّها يونانية الأصل، ومجموعة كثيرة العدد تتضمن مصطلحات عربية الأصل منقولة من الفقه إلى النحو[1].

وتذهب الباحثة اللسانية الفرنسية "**جوليا كرستيفا**" (Julia Kristeva) في كتابها "**اللغة ذلك المجهول**" (Le langage cet inconnu)، إلى أنّه إذا وجد اقتباس إغريقي أو هندي في النظريات اللسانية العربية، فإنّه يتعلق عموما بالمنطق، أما النحو فقد ظل مستقلا، فقد ظهرت المراكز اللغوية العربية الأولى منذ القرن الثاني للهجرة في البصرة وبعد فترة قصيرة في الكوفة[2].

فالنحو العربي «لم يرد أن يخضع تحليل اللغة لهذه المقولات، بل ظلّ وثيق الصلة بالنظريات الخاصة بالإسلام »[3]، وهي تعني بذلك الدرس الفقهي والأصولي على السواء.

لذلك فالنحو العربي عندها أكثر تجريبية من النحو الإغريقي، وأكثر ارتباطا بالاعتبارات الأنطولوجية الدينية.

أما فيما يختص بالباحثين العرب، فـــ**عبده الراجحي** في كتابه "**النحو العربي والدرس الحديث**" يرى أن القضية قد اكتسبت هذه الأهمية، لأنها ترجع إلى أساس من أسس المنهج «ذلك أن منطق آرسطو، يهتم بالصورة أكثر من المادة، ودرس اللغة ينبغي أن يركز على (المادة) لا على (الصورة) وتأثير المنطق على النحو، يبعده عن درس الواقع اللغوي كما هو»[4].

وما دام أن التاريخ لم يؤكد حدوث التقاء بين النحو العربي والمنطق الآرسطي في مرحلة النشأة، وهي المرحلة التي تأسس فيها منهج النحو العربي، فهو يدعو إلى التخلّي عن مثل هذا البحث ويرى أن الباحثين اللغويين لم يطلعوا على آراء آرسطو في مظانّها الأصلية، إطلاعا كافيا

---

(1)-جيرار تروبو، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، ص125.

(2)-Julia kristeva : Le langage cet inconnu, une initiation à la linguistique, édition du seuil, P129

ترجمة، رشيد بلحبيب.، الموقع الإلكتروني:summerh@uaeu.ac.ae

(3)-Ibid, P129.

(4)-عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1986م، ص61،62.

ولم تتوافر لديهم المادة النحوية، التي تنتشر على هذا المدى الطويل، ومن ثم فإن أحكامهم عن هذه الصلة، قد يكون فيها شيء من التعميم والتسرع[1].

وبعد أن قدم للقضية بمعالجة عناصرها الأساسية، وعرض الجانب التاريخي لها، وعقد مقارنة بين آراء أرسطو وما قدّمه النحاة خلُصَ إلى أن «تأثير المنطق في النحو، كان في القرون التالية في مجال التصنيف والتعريف والاصطلاح»[2].

كما أن القضية لا ترتبط بالأصالة أو التقليد، وإنما تتصل "**بالتملك**" (**Appropriation**)[3]، بمعنى ما جدوى هذا التقليد أو التأثر في مجال الدراسات اللغوية والنحوية العربية.

إن تأثير المنطق على النظريات اللسانية العربية دليل كما يرى على مكانة الجانب العقلي في هذه النظريات، وهو جانب كان موجودا في المناخ العام الذي كان في البيئة الإسلامية وقت نشأة العلوم وازدهارها[4].

وحرص **محمود قاسم** في كتابه «**المنطق الحديث ومناهج البحث**» على التفريق بين القياس اللغوي والقياس المنطقي والفقهي.

ابتدأ فيه بتعيين القياس اللغوي قائلا: «والقياس بهذا المعنى استنباط الأحكام من كلام العرب عن طريق الاستقراء، هذه الأحكام التي تخوّل للمتكلم الحق في أن يقيس على ما ورد من كلام العرب ما ينطق به، فليس هذا القياس الذي اعتمد عليه النحاة منهجا لهم في استخلاص الأحكام النحوية، كالقياس المنطقي الذي تنتقل فيه من العام إلى الخاص، وليس كالقياس الفقهي الذي يلحق المسكوت عنه بالمنصوص عليه لعلّة جامعة، وإنما هو استقراء بمعناه العلمي»[5].

---

(1)- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص61،62.

(2)- المرجع نفسه، ص104،105.

(3)- المرجع نفسه، ص104،105.

(4)- المرجع نفسه، ص104،105.

(5)- محمود قاسم، المنطق الحديث، ومناهج البحث، ط3، الأنجلو، القاهرة، دت، ص15.

والاستقراء كما هو محدّد علميا يعرّف بأنّه «بمجموعة الأساليب والطرق العلمية والعقلية التي يستخدمها الباحث في الانتقال من عدد محدود من الحالات الخاصة، إلى قانون أو قضية عامة، يمكن التحقق من هدفها بتطبيقها على عدد لا حصر له من الحالات الأخرى» [1].

ب-أما المذهب الثاني الذي انتهجته هذه الدراسات في هذا الموضوع فيتمثل في محاولة بحث واستنباط المقولات المتطابقة بين التفكير النحوي والتفكير المنطقي، انطلاقا من منظومة علم النحو العربي حينا، ومن مادة التراث الفكري في الحضارة العربية حينا آخر[2].

ومن هؤلاء **إبراهيم بيومي مدكور** الذي نشر مقالة بعنوان "**النحو العربي ومنطق آرسطو**" عزى فيها هذا التأثير إلى جانبين: أولهما موضوعي والآخر منهجي، فيقول: «وقد أثر فيه -يعني النحو العربي- المنطق الآرسطي من جانبين: **أحدهما موضوعي**، والآخر منهجي، فتأثر النحو عن قرب أو بعد بما ورد على لسان آرسطو في كتبه المنطقية من قواعد نحوية، وأريد بالقياس النحوي أن يحدّد ويوضع على نحو ما حدّد القياس المنطقي» [3].

وكما أن ظهور النحو السرياني، في القرن السادس ميلادي أي في القرن الثاني للهجرة على مقربة من البلاد العربية، وكذا ترجمة المنطق اليوناني، الذي عدّ ثروة جديدة نقلت إلى العالم الإسلامي وتتلمذ الخليل على يد حنين بن إسحاق، الذي نقل علوم اليونان ومنها الآجرومية إلى العربية، وقرّر هنا «أن حنينا كان معاصرا للخليل وسيبويه بل وصديقا للخليل وقد تعلم العربية في سن متقدمة وعانى منها ما عانى، ومن اليسير أن نتصور أنّه قد تبادل فيما تبادل مع الخليل بعض القواعد النحوية» [4].

كلّها عوامل تدعو إلى القول بأن النحو العربي ليس أصيلا في أدواته وأصوله التي اعتمد عليها كمنهج للبحث في اللغة.

---

(1)- محمود قاسم، المنطق الحديث ومناهج البحث ، ص15.

(2)- عبد السلام المسدّي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص30.

(3)- إبراهيم بيومي مدكور، النحو العربي ومنطق أرسطو (مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة وزارة المعارف العمومية، 1953م) ، 339/7

(4)- إبراهيم مدكور ، منطق آرسطو والنحو العربي، 341/7.

ومن الذين تصدوا لهذا الرأي، **مهدي المخزومي** في كتابه "**الخليل بن أحمد – أعماله ومنهجه–**" قائلا: «لا بد من محاكمة هذه الآراء واستخلاص ما يمكن الاعتماد عليه في تأييد هذه الفكرة »[1].

1–اعتبار القياس أصلا من أصول العمل النحوي، ليس دليلا على أنّه مقتبس من المنطق اليوناني، لأن هناك اختلافا واضحا بين الاصطلاح النحوي للقياس والاصطلاح المنطقي له عند أرسطو، «فالأول انتقال من الجزئي إلى الكلّي، وهو يساوي الاستقراء عند آرسطو، والثاني انتقال من الكلي إلى الجزئي»[2].

2–تأثير النحو السرياني على النحو العربي دعوة مزعومة، فهو وإن كان قد ظهر على مقربة من نحاة العرب الأولين: «فالظاهر أنّه لم توضع قواعده إلاّ في أواخر القرن السابع وأوائل القرن الثامن للميلاد»[3].

3–وأخيرا ما ورد من تلمذة حنين بن إسحاق للخليل، فأمر كما ذكر «لا نستطيع الاطمئنان إليه، ولا نسمح لأنفسنا بمتابعة الدكتور في القول فيه »[4].

وبنى رأيه المشكك لهذه الدعوى انطلاقا من أن وفاة الخليل لا تتعدى سنة (ت135هـ) في أكثر تقدير، وأن ولادة حنين، لم تكن قبل سنة (ت194هـ)، وإذا فبين وفاة الخليل، وولادة حنين تسع وخمسون سنة في أقل تقدير، وإذن فإنّ حنينا لم يدرك الخليل ولا رآه فلا يصح لنا أن نقفوا أثر هذه المغالطة[5].

ثم يرى في الأخير أنّ هذا التأثّر لم يكن مباشرا، كما أنه يفتقر إلى شيء من التحقيق وإن كان ما اعتد به الخليل من قياس ومنهج كلامي جرى على لسانه، ولسان تلميذه سيبويه من

---

(1)– مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد أعماله ومنهجه، ط2 ، دار الرائد العربي، بيروت، 1986 ص63.

(2)– المرجع نفسه، ص63.

(3)– المرجع نفسه، ص63.

(4)– المرجع نفسه، ص66.

(5)– المرجع نفسه ، ص66.

مصطلحات شبيهة بما جاء في منطق آرسطو «ليس فيه ما يدل على أن نحو الخليل متأثر بالمنطق الآرسطي تأثرا مباشرا في المنهج والموضوع» [1].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1)- المرجع نفسه، ص67.

ثانيا– القياس والعلوم الدينيّة :

يبدو أن القياس كان متأثرا بالعلوم الدينية وأعني أصول الفقه، فقد عقد الباحثون بين القياس في اللغة والقياس في الدرس الأصولي، روابطا وأشباها رتبوا عليها أحكاما لغوية وأخرى شرعية، وتوسّعوا في التفصيل والتفريع والاستدلال، وهذا ما دعى إلى اعتباره «أشدّ العلوم الدينية أثرا في الدرس النحوي، منذ نشأة هذا الدرس، حتى زحمه الفكر اليوناني بتصوّراته المذهبية، ومنطقه الشكلي »[1].

ولعلّ ما دعى إلى القول بهذا التأثير هو ما وضعه النحاة وسمّوه بـــ"**أصول النحو**"، فقد عُدَّ عملا تقليديا لأصول علم آخر يبعد بطبيعته ومصادر أحكامه عن علم النحو، كما تم اعتبار هذه الصلة المتماثلة والمتطابقة تشمل الجانبين «تشخيص الأدلة وأوجه دلالتها»[2].

أما تشخيصهم لأدلة النحو: فهي نفسها بالتقريب عند علماء الأصول: السماع، القياس والإجماع، والاستحسان، والاستصحاب[3].

وأما أوجه دلالتها: فيبحثون كما يبحث الأصوليون، في طرق حمل النص وثقة الرواة[4] وعن المتواتر والآحاد والمرسل والمجهول وشروط ذلك[5]، كما يتحدثون عن إجماع أهل العربية ومتى يكون حجة ومتى تجوز مخالفته[6]، وعن أنواع الإجماع كإجماع العرب والإجماع السكوتي وإحداث قول ثالث[7].

وما يدعم هذا الزعم قول ابن جني «وذلك أنّا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض

---

(1)- أحمد محمود نخلة، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2002م، ص15.

(2)- مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو وتأثره بأصول الفقه(مجلة كلية الفقه ،الجامعة المستنصرية،س1، ع1،بغداد 1979م) ،ص35.

(3)- جلال الدين السيوطي، أصول النحو، ص24، 55، 59، 101، 103، 107. ابن جني، الخصائص ، 101/1، 109 116، 118، 190، 194، 144، 445.

(4)- ابن جني، الخصائص، 309/3، 313.

(5)- ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص32، 40.

(6)- ابن جني، المصدر نفسه، 189/1.

(7)- السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص24، 58، 56.

لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه »[1].

ومن ثمّ فعمل النحاة كان محصورا في نقل كثير من المصطلحات، التي حكم عليها بأنها غير أصلية فيه، بل وافدة عليه من الدرس الأصولي ويمكن التمثيل لهذا بما يلي:

أ-كلامهم عن أقسام القياس: قياس شبه وقياس علة وقياس طرد[2] وعن أركانه الأربعة أصل وفرع و علة وحكم وشروط هذه الأركان[3].

وسيأتي حديثنا عن العلّة وتقسيمها عند ابن جني، فقد خصّ العلة ببحوث غاية في الدقة، تحدث فيها حديث الأصوليين.

ب-كذلك ما سمي بقضية الأصل والفرع «التي شغل بها النحاة منذ المرحلة الأولى وافدة عليهم من أصول الفقه، فقد سبق إليها أبو حنيفة وأصحابه، وكان النحاة يقفون على جهودهم في الدرس الفقهي »[4].

ج-تقسيم الحكم النحوي إلى: واجب، ممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى وجائز ليس إلا أثرا من آثار تقسيم الحكم الفقهي، كما تحدّد في أصول الفقه[5].

ولكننا إذا تتبعنا هذا التأثير داخل سياقه التاريخي، نلاحظ أنه جاء في مرحلة متأخرة عن نشأة الدرس النحوي، و هذه التفريعات والتقسيمات نلاحظها بدقة في كتب المتأخرين كـــ: "**لمع الأدلة**" لابن الأنباري و"**الاقتراح في أصول النحو**" للسيوطي، هذا إذا لم نستثني كتاب "**الخصائص**" لابن جني، في بعض بحوثه.

وإذا تأملنا العصور المتأخرة سنجد تقليد المؤلفين من النحاة للفقهاء والأصوليين في وضع كتب على غرارهم، وهذا ما دلّ عليه أبو البركات ابن الأنباري في مقدمة كتابه "**الإنصاف في**

---

(1)- ابن جني، الخصائص، 06/1.

(2)- الصدر نفسه، 269/3. وانظر السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص63.

(3)- انظر السيوطي، الصدر نفسه ، ص60.

(4)- أحمد محمود نخلة، أصول النحو العربي، ص16.

(5)- علي أبو المكارم،تقويم الفكر النحوي،دار الثقافة،بيروت ،1975م، ص230.

مسائل الخلاف" أنّه وضعه، «يشتمل على أشهر المسائل الخلافية بين نحوّي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين المذهبين الشافعي وأبي حنيفة، ليكون أول كتاب صنّف في علم العربية على هذا الترتيب» [1].

إن مصطلح القياس أصيل في الدرس النحوي، واحتاج في نضجه واكتماله إلى أن يتأثر أحيانا ويحرّب ويقلّد أحيانا أخرى، وهذه سمة في جميع العلوم ، وليست مقصورة على النحو العربي وحده.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(1)- كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ت، محمد محيي الدين عبد الحميد، دط دار الفكر، دت، المقدّمة ،ص،5.

المبحث الثالث – **القياس اللغوي عند نحاة البصرة:**

لقد شهد الدرس النحوي عند العرب نحاة **"قياسيين"** بنوا منهجهم في دراسة النحو على تطبيق القياس، وكانوا على تفاوت في اصطناعه، فمنهم من كان يتوسع فيه ويقيس على كل ما وصل إليه، ومنهم من كان يتحرج ويتشدد، فلا يقيس إلاّ على ما كان يرى أنّه غالب وكثير «وكان هذا أهم ما يفرق بين مدرستي الكوفة والبصرة، فتلك تسلك مسلك المترخص في القياس، وهذه تنهج نهج المتحرّج» [1] .

ولو أردنا أن نؤرخ لبداية هذا المصطلح، فسنجد أنّه ورد مقرونا بمحاولة النحاة البصريين الأوائل وضع أسس للنحو العربي لحفظ اللسان من اللحن، والإعانة على فهم القرآن الكريم وضبط أدائه، ومن هذه المحاولات ما ورد عن **أبي الأسود الدؤلي** (ت69هـ) بأنه كان «**أول من أسس العربية و فتح بابها و أنهج سبيلها و وضع قياسها** » [2].

إلا أن القياس في هذه المرحلة كان قياس اللغة، وقانونها لا قياس الظواهر بعضها على بعض، لأنّه في تلك المرحلة الأولى لم يكن قد تمّ من نضج الدرس النحوي وأدواته –أعني القياس– ما يمكن من وجود المصطلح بمعناه المعروف [3]، إلا أنه لا يمكن إغفال هذا المعنى الذي يتمثل في كون القياس صياغة ووضع القاعدة، وهذا المفهوم يؤيد خلّو القياس على الأقل في بدايته من بصمة المنطق الأرسطي.

ثم كان من بعده **عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي** «وكان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء، وبقي بعده بقاء طويلا، وكان ابن أبي إسحاق أشد تجريدا للقياس وكان أبو عمرو أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها » [4].

وعلى هذا يؤسس بعض الباحثين المحدثين رأيه في أن ابن أبي اسحاق الحضرمي يعدّ ممّن يمثلون بداية اتجاه نحاة البصرة إلى القياس، فكلمات مثل التي ينعت بها الجمحي الحضرمي بأنه

---

(1)– مهدي المخزومي، في النحو العربي –نقد وتوجيه–، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1986م، ص22.

(2)– ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ص12.

(3) – محمد خير الحلواني، المفصل في تاريخ النحو، ط1، مؤسسة الرسالة، سوريا، 1979م، 133/1.

(4)– ابن سلام الجمحي، المصدر نفسه، ص14.

بعج النحو، **ومدّ وجرّد** القياس دليل على أنه «حول النحو من طابع الانتحاء، أو قياس الأنماط إلى النحو، أو ما يسمى بقياس الأحكام وهو قياس الحكم على الحكم لعلة جامعة، أو لشبه بين الطرفين »[1].

ولو نتمثل لذلك، فنجد أن هذا الاتجاه الذي هو أساسا تحديد الظاهرة اللغوية المطرّدة ثم جعلها قانونا أو قاعدة، لا يصح الخروج عنها، أو مخالفتها، ولذلك وقف مخطئا للفرزدق عندما سمعه ينشد[2]:

مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشَّامِ تَضْرِبُنَا بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطْنِ مَنْثُور (الطويل)

عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأَرْحُلِنَا عَلَى زَوَاحِفٍ تُزْجِي مُخُّهَا رِيرِ

قال ابن أبي إسحاق: «أسأت إنما هي –ريرُ– وكذلك قياس النحو في هذا الموضع»[3].

ومن النصوص التي توضح هذا المنهج، ما ذُكر من أنّه عندما سأله يونس بن حبيب (ت182هـ):«عمّا إذا كان بين العرب من يقول (الصُوِّيقُ) ،بمعنى (السُّوِيقُ) قال: نعم عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك باب من النحو يطّرد وينساق»[4].

إن اطراد الظاهرة اللغوية، والعمل على الأكثر والغالب هو ما سار عليه **عمرو بن العلاء** :«أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كلّه؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات»[5].

ومن صرامة هذا المنهج ما **فعله عيسى بن عمر** (ت149هـ) عندما خطأ النابغة الذبياني

---

(1)– تمام حسان ، الأصول، ص 154.

2 – ديوان الفرزدق، شرح إيليا الحاوي ،ط01، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1983م ،182/1.

(3)– ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء،ص15.

(4)– المصدر نفسه، ص15.

(5)– المصدر نفسه، ص15.

في قوله[1]:

فبتُّ كأنْ ساورَتْني ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ في أنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ (البسيط)

وكان يرى وجه الصواب أن يقول: السُّمُ ناقعًا[2].

ثم جاء **الخليل بن أحمد الفراهيدي** (ت175هـ) «وكان غاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس»[3]، وقد قال عنه ابن جني بأنه «سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه»[4] ويصور كتاب سيبويه آراءه النحوية واعتماده على القياس والتعليل في تأصيل القواعد، «وقد نحا بالقياس نحوا علميا، امتازت به المدرسة البصرية، وأصبح فيها أصلا من أصولها العلمية فيما بعد»[5].

وتطور القياس على يد الخليل تطورا بارزا، إذ لم يعد يُكْتَفَي بالقياس على الظواهر اللغوية المطّردة، فحسب، بل تعدّى ذلك إلى افتراض مسائل لم يرد فيها شيء من كلام العرب لتطبيق الأصول التي استخرجها عليها، وهو نوع من الاستقراء، ولكنه استقراء لصور يستخرجها العقل في ضوء الأساليب العلمية وحملها في الحكم على وما ورد من كلامهم، بعيدا عن فلسفة المسألة، أو تكلّف التعليل تكلّفا عقليا، وإنما يستعرض في ذهنه استعمالات العرب وأساليبهم[6].

ومن ذلك ذهابه إلى تركيب (لن) من (لا) و(إن) حاملا إياها على كلمات أخرى تشبيها في احتوائها الهمزة التي يستثقلها أكثر العرب ويميلون إلى التخفف منها، وكان الخليل يرى في ذلك أن (لنْ) أصلها (لا إنْ)، لكنهم حذفوا للخفّة في كلامهم كما قالوا: ويْلُمِّهِ

---

(1)- ديوان النابغة الذبياني،المكتبة الثقافية، بيروت، ص70.

(2)- ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ص16.

(3)-ابن النديم، الفهرست، ص64. وانظر، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، معجم الأدباء، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1991م، 626/3.

(4)- ابن جني، الخصائص ، 361/1.

(5)- مهدي المخزومي، الخليل بن أحمد، ص73.

(6)- المرجع نفسه، ص73. وانظر، مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص23.

يريدون:(وَيْ لأمّه)، كما قالوا: يوْمَئِذٍ [1].

ويمتاز نحو الخليل بكثرة الأقيسة التي تتخذ ثلاث وظائف:

أ-**استنباط القاعدة**: وذلك مثل إعمال (لاَ) في كل موضع حسن فيه إعمال (رُبَّ) فذكر سيبويه في كتابه قال:«سألت الخليل عن قول العرب(ولا سيّما زيْدٌ)، فزعم أنّه مثل قولك: (ولاَ مثْلَ زَيْد) و (مَا لَغْوٌ) وقال: (ولا سيَما زيدٌ) كقولهم:(دَعْ ما زَيدٌ)، وكقولك: ﴿مَثَلاً مَا بَعُوضَةً﴾ [البقرة:26] في هذا الموضع، بمنزلة (مثل) فمن ثمّ عملت فيه، لا كما تعمل (ربَّ) في مثل، وذلك قولك: ربَّ مِثْلَ زَيدٍ »[2].

ب-**تفسير الظاهرة**: ويكثر هذا في تفسير الظواهر اللغوية التي تنتجها بعض التراكيب الواردة عن العرب، وذلك مثل «بِعْتُ الشاء شاةً ودِرهمٌ» إنما يريد :"شاةً بدرهم"ويجعل "بدرهم" خبرا للشاة وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى، كما كانت في قولك:"كلّ رجلٍ وضَيْعَتُهُ" في معنى مع» [3].

ج-**رفض الظاهرة**: وذلك كأن يأتي التركيب مخالفا للقياس، مثل: "الضَّاربُ الرّجلُ" فينبغي له أن يقول: الضَاربُ أخي الرَّجلُ، كما يقول:" الحَسَنُ الأخ"، فينبغي أن يقول" الحسنُ وجهِ الأخِ" [4].

وسار سيبويه سيرة أستاذه الخليل في القياس والتعليل، ونهجَ نَهْجَ البصريين فجاء «مصطلح القياس عند سيبويه دالا على الكثرة والشيوع، فهو عنده إلحاق صيغة بنظيرتها، أو تركيب لغوي بنظيره، في حكم ثبت للنظير بسبب وروده في اللغة على وجه الشيوع والكثرة ومن ثم فالقياس عنده يعني الحكم ، أو القاعدة، أو الأصل» [5].

وكان أغلب قياسه على كلام العرب الموثوق بهم، وقد صرّح بذلك في غير موضع من

---

(1)- عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب،ت،عبد السلام محمد هارون ،ط1،دار الجيل،1991، 278/1.

(2)-المصدر نفسه ، 286/1.

(3)-المصدر نفسه، 393/1.

(4)-المصدر نفسه، 193/1.

(5)-نادية رمضان، قضايا في الدرس اللغوي، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000م، ص93.

كتابه «سمعت من العرب، وممّن يوثق به »[1]، و«حدثنا من يوثق به...»[2]، و«حدثنا أنّه سمع من العرب الموثوق بهم »[3].

كما أنّه يطرح الأقل ويصطلح عليه بـــ"النادر" فهو القائل «فإنما هذا الأقلّ نوادر تحفظ ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه»[4].

ومن أقيسة سيبويه:

-«"إذَا جَاءَ غدٌ فَاتِنِي"، وإن شئت قلت: إذا كان غدٌ فأتني، وهي لغة بني تميم، والمعنى أنه لقي رجلا فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السلامة، أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني، ولكنهم أضمروا استخفافا لكثرة ما كان في كلامهم، لأنه الأصل، لما مضى وما سيقع»[5].

- وما جاء يمثّل القاعدة قوله «واعلم أنّ ما كان صفة للمعرفة لا يكون حالا ينتصب انتصاب النكرة، وذلك أنّه لا يحسن لك أن تقول:" هذا زيدٌ الطويلَ"، ولا هذا زيدٌ أخاكَ من قِبَلِ أنّه من قال هذا فينبغي له أن يجعله صفة للنكرة، فيقول:" هَذَا رَجُلٌ أخُوكَ"»[6].

ومن نحاة البصرة الذين جروا في عنان هذا المنهج أبو عثمان المازني، وكان إن وجد «ما يؤيد قياسه عن المسموع أخذ به وقوّى مذهبه وكانت له أقيسة استقل بها، وكان في بعض الأحيان يأخذ بأقيسة غيره، ويجعل السماع عاضدا للقياس، فأبطل القياس فيما لم يسمع»[7]. وتراه يقول: «وهذا هو القياس، ألا ترى أنّك إذا سمعت "قامَ زيدٌ" أجزت "ظَرُفَ خالدٌ" و"حُمُقَ بِشرٌ" وكان ما قسته عربيا كالذي قسته عليه، لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك

---

(1)- سيبويه، الكتاب،1/ 255.

(2)- المصدر نفسه ، 255/1.

(3)- المصدر نفسه، 329/1.

(4)- المصدر نفسه، 8/1.

(5)- المصدر نفسه، 224/1.

(6)- المصدر نفسه، 113/2.

(7)- محمد عاشور السويح: القياس بين مدرستي البصرة والكوفة، ط1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 1986م ص192.

اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعت بعضا فجعلته أصلا وقست عليه ما لم تسمع »[1].

أما أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) **فهو يتجه هذا الاتجاه البصرى العام في** عدم القياس على النادر أو الشاذ، ويتمثل هذا في قوله « السماع الصحيح والقياس المطّرد، لا تعترض عليه الرواية الشّاذة»[2]، وفي قوله: «القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة »[3].

ولقد طرّد المبرد القياس فيما يأتي:

- القياس على نحو: قُرَشِيٌّ، ثَقَفِيٌّ في النسب[4].
- إعمال "لكن" المخففة قياس[5].
- إعمال "إنّ" النافية إعمال "ليس" قياس[6].

وقال على ما يراه غيره قليلا أو شاذّا، فأجاز القياس فيما يأتي.

- الجمع بين فاعل "نِعْمَ" وتمييزها[7].

وأما أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش (ت315هـ) **فكان يجيز** أن يقال له: (ابن لي من كذا مثل كذا)، قال أبو عثمان المازني: « وكان أبو الحسن الأخفش يجيز أن تبني من كذا مثل كذا، وإن لم يكن من أمثلة العرب، ويقول: إنّما سألتني أن أمثّل لك، فمسألتك ليست بخطأ، وتمثيلي عليها صواب، وكان الخليل وسيبويه يأبيان ذلك ويقولان: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب، فليس له معنى إلا في كلامهم، فكيف تجعل مثالا من كلام قوم، ليس له في أمثلتهم معنى »[8].

ويمكن أن نحصر القياس عند الأخفش في اتجاهين:

---

(1)- أبو عثمان المازني، المنصف في شرح كتاب التصريف، 180/1،181.

(2)- أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، الكامل في اللغة والأدب، دط، مؤسسة المعارف، بيروت، دت، 22/1.

(3)- المصدر نفسه، 22/1.

(4)- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، ت، محمد عبد الخالق عضيمة، دط، عالم الكتب، بيروت، دت، 124/3.

(5)- المصدر نفسه، 39/1.

(6)- المصدر نفسه، 621/2.

(7)- المصدر نفسه، 433/2.

(8)- أبو عثمان المازني، المنصف في شرح كتاب التصريف، 180/1،181.

أ- القياس على المسموع الكثير من كلام العرب كغيره من البصريين.

ب- التوسّع في القياس ومن صوره.

-القياس على القليل النادر

-القياس على مسموع غير مقيس

-قياس بعض الأمور المتباعدة بعضها على بعض [1].

وهذا ما يبيّنه النص الذي أوردناه، ومن النحاة البصريين الذين كان لهم اهتمام بالقياس **أبو عمرو الجرمي** «وكان أشدّ اعتدالا في القياس، إذ كان يرى الاقتصار على السماع الصحيح والقياس عليه دون افتراض لصور لم ترد عن العرب، لأنّ ذلك غير مفيد في تعلم العربية » [2].

ولم يكد ينتصف القرن الرابع الهجري، حتى ظهر أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني ونادا بذلك الرأي المشهور عن الخليل وسيبويه «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب» [3]، ولقد بلغ من اعتزاز أبي علي الفارسي بالقياس، وولعه به، أنه قال: «لأن أخطئ في خمسين مسألة ممّا بابه الرواية، أحبُّ إليّ من أخطئ في مسألة واحدة قياسيّة» [4].

وهنا أخذ القياس كما يذكر إبراهيم أنيس معنى جديدا لم يكن معروفا، في صورة صيغ أو دلالات أو تراكيب، وفكرة القياس بهذا المعنى أشتهر الفارسي بتبنّيها واحتضانها، وعدّ زعيم المدرسة القياسية في القرن الرابع الهجري [5].

---

(1)-محمد عاشور السريح، القياس بين مدرستي البصرة والكوفة، ص180.

(2)-شوقي ضيف، المدارس النحوية، ط5، دار المعارف، القاهرة، دت، ص111.

(3)-أبو عثمان المازني، المنصف في شرح كتاب التصريف، ص180.

(4)-ابن جني، الخصائص، 77/2.

(5)-إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة العربية، ص19.

الفصل الثاني: القياس اللغوي عند ابن جني

المبحث الأول: ابن جنّي وأصول النحو

المبحث الثاني: ابن جني وأركان القياس

المبحث الثالث: الحمل عند ابن جني

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول- ابن جنيّ وأصول النحو:

1- ترجمته :

يكنى بأبي الفتح، واسمه عثمان بن جنيّ[1]، ولا يعرف من نسبه غير هذا، وقد نسب إلى الأزد لأن أباه جنيّ[2] كان مملوكا روميا لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي[3].

وقد صرح ابن جنيّ بنسبه الرومي في شعر له، وذلك إذ يقول في قصيدة له أوردها ياقوت الحموي[4] من (مجزوء الوافر):

فإنّ أصبح بلا نسبٍ ... فعلمي في الوَرَى نَسَبِي
على أنّي أَؤُولُ إلى ... قُرُومٍ سادة نُجُبِ
قياصرةٍ إذا نَطَقُوا ... أَرَمَّ الدهرُ ذو الخُطُبِ
أُولَاكَ دعا النَّبيُّ لهم ... كَفَى شَرَفًا دُعَاءُ نَبِي[5]

ويذكر الراوة أنّ ابن جنيّ ولد بالموصل قبل سنة (330هـ)[6]، والأزد من أوائل من سكنوا بلاد الموصل بعد أن فتحها المسلمون سنة (20هـ)، وكان سليمان بن فهد الأزدي مولى لجنّي في حداثته

---

(1)- جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، ت،محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي القاهرة، ،1986م،335/2. وانظر السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، ت، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، سوريا 1979م، 2/ 132. وانظر ابن النديم، الفهرست، ص128. ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ت إحسان عباس،دار صادر، بيروت ،1977م،410/2.

(2)- يقول الشيخ النجار في مقدمة الخصائص.

«وحي: علم رومي، ويذكرون أنه معرّب (كتي) وأن معناه في العربية: فاضل، وحي بكسر الجيم وكسر النون المشدّدة وسكون الياء فلا تتشدد الياء لياء النسب إذ ليست بها»، 8/1.

(3)- القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، 335/3. وانظر ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 461/3.

(4)- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 462/3. وانظر القفطي، 335/2-336.

(5)- أرمّ: سكت، وذو الخطب :أي المنطيق بأفعاله وآثاره، فالخطب بضم ففتح جمع الخطبة، وقرأها بعضها (الخطب) بضمتين على أنها (الخطوب) فحذفت الواو ضرورة، قروم: جمع قرم، والقرم من الرجال السيد المعظم.انظر ابن منظور، لسان العرب،مادة(أرم)،(خطب)،(قرم).

(6)- ابن النديم، الفهرست،ص 128. ابن خلكان، وفيات الأعيان، 412/2.

بين يدي أبي إسحاق الصابي المتوفي سنة (384هـ)[1].

ويقول ابن قاضي شُهبة : إنّه توفي وهو في سنّ السبعين، فإذا أخذ بهذا وروعي أنّ وفاته كانت سنة (392هـ)، فإن ولادته تكون في سنة (332هـ)، أو سنة (321هـ) [2].

ويرجّح بعض الباحثين المحدثين أن مولده لم يكن سنة (322هـ) على وجه التحديد، فربما كان سنة (320هـ)، فيكون قد تصدّر للتدريس، وسنّه سبع عشرة سنة، لأن صغر سنّه هذا هو الذي دفع أستاذه أبو علي الفارسي أن يقول له: «زُبِّبْتَ وأنت حِصْرِمَ»[3]، ولو لم يكن صغيرا في السنّ ولو كان في الثلاثين أو نحوها كما يرى أبو الفداء، لما وجّه له أبو علي هذا القول[4].

أما عن نشأته فلقد كانت بالموصل، وبها تلقى مبادئ التعليم، وصحب أبا علي الفارسي أربعين سنة بعد اتصاله به على إثر حادثة مسجد الموصل سنة (337هـ)[5] ، حتى انتقل إلى بغداد ملازما إياه واستوطنها حتى توفي بها [6].

وكان من شيوخه الذين تتلمذ على أيديهم أبو علي الفارسي ويذكر الرواة أنّه «صحب أبا علي الفارسي، وتبعه في أسفاره وخلا به في مقامه، واستملى منه، وأخذ عنه وصنّف في زمانه ووقف أبو علي تصانيفه واستجادها»[7].

ومعرفته له كانت بمرور أبي علي بجامع الموصل وأبو الفتح في حلقة يُقْرِأُ النَّحو، وهو لا يزال حديث السنّ :«فسأله أبو علي عن مسألة في التصريف فقصَّرَ فيها، فقال له أبو علي: "زبّبْتْ وأنت حِصْرِمْ» فسأل عنه فقيل له: هذا أبو علي الفارسي، فلزمه من يومئذ واعتنى بالتصريف... فلما مات أبو علي تصدر أبو الفتح مجلسه ببغداد »[8]، وكان كثير الذكر له في خصائصه[9].

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص، المقدمة، ص5،6 .

(2)- المصدر نفسه ،1/ 9 .

(3)- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 466/3. وانظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان، 246/3.

(4)- أحمد سليمان ياقوت، دراسات لغوية في خصائص ابن جنّي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1999م ص16.

(5)- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 466/3.

(6)- المصدر نفسه، 446/4.

(7)- القفطي، أنباء الرواة على أنباه النحاة، 372/2.

(8)- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 466/3.

(9)- ابن جنّي، الخصائص، 9/1.

ومن الذين أخذ عنهم ابن جنّي:

- أحمد بن محمد أبو العباس الموصلي الشافعي المعروف بالأخفش، ذكر السيوطي أنّه قرأ عليه ولا تعرف سنة وفاته، و لم يعرف من شيوخه في الموصل غير هذا الرجل[1].

ومنهم أيضا:

- أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب العطار المقرئ النحوي، المعروف بابن مِقْسَمْ،وهو من رواة اللغة والأدب ومن قرّاء بغداد،وكان راوية ثعلب، وروى ابن جنّي عنه أخبار ثعلب وعنه وتردد ذكره في كتبه[2].

- أبو الفرج الأصفهاني صاحب كتاب "الأغاني"، ذكر ابن جنّي أنه قرأ عليه في (سرّ الصناعة) توفي سنة (356هـ)[3].

- أبو عبد الله محمد العسّاف العقيلي التميمي، وقد ذكره ابن جنّي بأبي عبد الله الشجري وقال عنه: «قلّما رأيت بدويا أفصح منه»[4].

وروى كثيرا عن الأعراب الذين لم تفسد لغتهم، وممن روى عنهم:

- أبو بكر محمد بن هارون الرَوْيَاني عن أبي حاتم السَجِسْتاني[5].

- محمد بن سلمة عن أبي العباس المبرد[6].

وكان لا يأخذ عن بدوي إلا بعد أن يمتحنه ويتثبّت من أمره وصدق نجيزته، وقد عقد لهذا بابا في الخصائص سماه "**باب في ترك الأخذ عن أهل المدر، كما أخذ عن أهل الوبر**»[7].

ويظهر أنّه كانت له رحلة في طلب العلم وتلّقى الروايات عن الشيوخ، ويقول في إجازة أثنتها ياقوت في ترجمته «وما عنده أيده الله من جميع رواياتي ممّا سمعته من شيوخي –رحمهم الله– وقرأته

---

(1)- السيوطي، بغية الوعاة، 389/1.

(2)- ابن جنّي، الخصائص، 38/1.

(3)- أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، ت،حسن هنداوي ،ط2،دار القلم،دمشق،1993م، 74/1، 213.

(4)-ابن جنّي، الخصائص، 76/1، 78، 240، 250.

(5)-المصدر نفسه، 75/1.

(6)-المصدر نفسه، 15/1.

(7)-المصدر نفسه، 5/2.

عليهم بالعراق والموصل والشام وغير هذه من البلاد التي أتيتها وأقمت بها»[1].

ويذكر الرواة أن ابن جنيّ كان يحضر بحلب عند المتنبّي كثيرا ويناظره في شيء من النحو، من غير أن يقرأ عليه شيئا من شعره[2]، وكان المتنبي معجبا بسعة المعرفة اللغوية التي تملّكها ابن جنيّ ولطالما كان يقول فيه: «هذا رجل لا يعرف قدره كثير من النّاس»[3]، ويذكر القفطي أنّه «كشف الغطاء عن شعر المتنبي »[4] وبالفعل فهو يعدّ أول شارح لديوان المتنبي، وهو كثير الذكر له في خصائصه ويعبر عنه بـ"شاعرنا"قال : «حدّثني المتنبي شاعرنا، وما عرفته إلا صادقا»[5].

ومَبْلَغُ ابن جنيّ من علوم العربية مبلغٌ لم يصله إلاّ القليل، ويبدو أنّه لم ينل من المكانة ما يستحقُّه وما قاله المتنبي: «هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس»[6]، لم يكن سوى شهادة لأحد معاصريه، ممن كان لهم إطلاع على حياته آنذاك ومكانته في الأوساط العلمية.

وبرز كثيرا في علم التصريف وما كان أحد أعلم منه فيه، ولا أقوم بأصوله وفروعه، وصنّف فيه وفي غيره من علوم العربية، مصنّفات وكتبا تدل على علمه الواسع ومعرفته باللغة، وذكائه الحاد جمع فيها علم البصرة والكوفة على السواء، وكان يكثر من الرواية عن غيره ويستشهد بالشعر والقَصَصِ، ويخرج من باب إلى باب ومن فنّ إلى فنّ مستطردا في بعض الأحايين[7].

وكان في رواية اللغة واسعا، بحيث أصبح مرجعا فيها في مواضع كثيرة، وكتب اللغة خير شاهد على ذلك[8].

فصار بذلك إماما للعربية، يحضر حلقات دروسه عدد من طلاب العربية وعلمائها أبرزهم:

---

(1)- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 479/3.

(2)- المصدر نفسه، 465/3.

(3)- المصدر نفسه، 466/3.

(4)- القفطي ،إنباه الرواة على أنباه النحاة،372/2.

(5)- ابن جنيّ، الخصائص، 239/1.

(6)- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 466/3.

(7)- ابن جنيّ، المصدر نفسه ، 27/1.

(8)- انظر ابن منظور، لسان العرب. وانظر كذلك أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة الأندلسي، المخصص، الفكر،بيروت،1978م .

- أبو الحسن علي بن عبد الله بن عبد الغفار السَمْسَمِي المتوفي سنة (414هـ)[1].
- أبو القاسم محمد بن ثابت الثمانيني النحوي الضرير المتوفي سنة (414هـ)[2].
- علي بن مزيد القاشاني، وقد لازم ابن جنّي كما ذكر السيوطي[3].
- أبو أحمد عبد السلام بن الحسين البصري المتوفي سنة (405هـ)[4].

أما عن **مذهبه النحوي** فيذكر محقق الخصائص أنه كان كأستاذه أبو علي بصري المذهب[5]فهو يجري في كتبه ومباحثه على أصول هذا المذهب[6]، ويطلق على البصريين في كتبه اسم "أصحابنا"

قال : « فمذهب أصحابنا فيه وفي مثله، ومذهب البغداديين...غير أن لأصحابنا ألاّ يقبلوا اللغة إلاما رُوِيَ عن فصيح موثوق بعربيته»[7]. وقال أيضا: «وذلك أن قِنْيَة من قَنَوْتُ و لم يثبت أصحابنا قَنَيْتُ وإن كان البغداديون قد حكوها »[8]، وهذا ما يثبت أن ابن جنّي لم يكن من نحاة بغداد اللذين توسّعوا في الروايات ونادوا بالرخص وتفاخروا بالنوادر وتركوا الأصول[9]،بل جرى على مذهب البصريين وهو ألاّ يقبلوا اللغة إلاّ ما روى عن فصيح موثوق بعربيّته[10].

أما آثاره العلمية فله مصنّفات وكتب عدّة[11]، تدل على علمه الغزير واطلاعه الواسع وسعة

---

(1)- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 466/3.

(2)- المصدر نفسه، 466/3.

(3)- السيوطي، بغية الوعاة، 167/2.

(4)- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، 466/3،478.

(5)- ابن جنّي، الخصائص، المقدّمة، ص44.

(6)- انتهى فاضل السامرائي بأدلة كثيرة إلى أن ابن جنّي بصري المذهب ،لابغدادي ولا كوفي ، انظر كتابه، بن جني النحوي، دار النذير، بغداد،1969م،ص290، وانظر أدلته من ص 245 إلى 290،وانظر كذلك، أحمد بن مصطفى، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1،1985م، 166/1 فقد عدّه صاحبه بصري المذهب، ومن اللذين أبطلوا آراءه بغدادية بن جني أحمد سليمان ياقوت في كتابه، دراسات لغوية في خصائص بن جني، ص18، وانظر ما كتبه مهدي المخزومي في إنكار المدرسة البغدادية و جعلها كوفية، الدرس النحوي في بغداد، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، 1987 م.

(7)- ابن جنّي ، المصدر نفسه ،137/1.

(8)- المصدر نفسه ،137/1.

(9)- أحمد سليمان ياقوت ،دراسات لغوية في خصائص بن جني ،ص21.

(10)- للمثال انظر ،الكتاب 4/1،225،08/329.

(11)- أورد ياقوت الحموي فهرست كتب ابن جني، انظر كتابه، معجم الأدباء ،478/3

معرفته باللغة ومباحثها من نحوٍ وصرف وعروض، وكثيرا ما جاءت آراؤه موافقة لأراء الدرس اللغوي الحديث وسنرى ذلك في باقي المباحث .

يبقى الآن أن نشير إلى واحد من أهم الكتب التي ألفها ابن جنّي :

2-كتاب الخصائص:

من أشهر الكتب التي ألّفها ابن جنّي كتابه" الخصائص "، **أهداه إلى**" بهاء الدولة" الذي تولّى الملك في بغداد مع الخضوع للخليفة العبّاسي سنة(379هـ)إلى سنة(403هـ) ،قال في ديباجة كتابه: «هذا- أطال اللّه بقاء مولانا الملك السيد المنصور المؤيد بهاء الدولة ،وضياء الملّة وغياث الملّة وأداه ملكه ونصره...- كتاب لم أزل على فارط الحال فيه وتقادم الوقت، ملاحظا له ، عاكف الفكر عليه، مُنْجَذِبَ الرأي والرَّوية إليه»[1].

ولا يفتأ ابن جنّي في كتابه كلّه وهو موسوعة لغوية ، لا نظير لها في شمولها ووضوحها . يشيد بلسان العرب ويحكي ما يراه فيه من جمال ودقة، لا تتأتيان لغيره من الألسنة، وهو حين يدفع عن نفسه وعن أستاذه أبي علي الفارسي تهمة النسب غير العربي، يوضح أصلا من الأصول اللسانية السليمة وهي أنّ علوم الألسنة كلها تهدف إلى البصر بهذه الظاهرة الإنسانية الفذة: «فإنّ العجم العلماء بلغة العرب، وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم، فإنّ قواهم في العربية تؤيد معرفتهم بالعجمية وتؤنسهم بها وتزيد في تنبيههم على أحوالها لاشتراك العلوم اللغوية، واشتباكها وترامیها إلى الغاية الجامعة لمعانيها »[2].

ويذكر في الديباجة أنّه ألّفه في علم أصول النحو، وأنّ أحدا من علماء المدرستين سواء البصرية أم الكوفية لم يتعرّض لهذا العمل، قال: « وذلك أنّا لم نر أحدا من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو، على مذهب أصول الكلام والفقه »[3].

ويوضح غرض كتابه قائلا : « وليكون هذا الكتاب ذاهبا في جهات النظر ، إذ ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجرّ والجزم، لأنّ هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه، وإنّما هذا

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص، 1/ 01.

(2)- المصدر نفسه،243/1،وانظر ،محمود محمود غالي، أئمة النحو في التاريخ، ط01، دار الشروق، جدّة ، 1976م ، ص99

(3)- المصدر نفسه، 1/01.

الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمباديء، وكيف سَرَت أحكامها في الأحناء و الحواشي»[1].

كما يقول في موضع آخر: «**إنّ هذا الكتاب ليس مبنيّا على حديث وجوه الإعراب**، وإنما هو مقام القول على أصول هذا الكلام وكيف بُدِيء وإلاَمَ نُحِي »[2]. ويدافع بعد هذا عن علم أصول النحو الذي قصر فَهْمُ بعضهم في إدراكه **مما جعلهم يقدحون فيه، وفي احتجاجاته** وعلله قال: « حتى دعا أقواما نَزَرَتْ من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم وتأخّرت عن إدراكه أقدامهم، إلى الطعن عليه، والقدح في احتجاجاته وعلله ... »[3].

هذه أهم الأغراض والدواعي التي حرّضت ابن جنّي على تأليف كتابه هذا، ونحاول أن نعرض فيما يلي لأهم الموضوعات التي اشتمل عليها كتابه هذا:

يبدأ ابن جنّي كتابه بأن يفرّق بين الكلام والقول في باب سماه"**باب القول على الفصل بين الكلام والقول**»[4]، وهذه التفرقة بين الكلام والقول شبيهة بثنائية دي سوسير DE SAUSSUR : اللغة (**LANGUE**)، والكلام (**PAROLE**) في اللسانيات الحديثة[5]، ثم يسلك مسلكا في التفرقة بين "كَلِمْ" و"قَوْل" يعتبر من أحدث ما تواضع عليه النحويون القدامى وهو توزُّع الأصوات الثلاثة الساكنة في "كلم" و"قول"، والصيغ المختلفة الموجودة في العربية التي تأتي فيها هذه الأصوات في المواقع الثلاثة للكلمة، فيرى أنّ العربية تحتوي على" قلو، وقل، ولق، لوق، لقو" وهي الصيغ المحتملة للكلمة، ولا يوجد إلا خمسة صيغ لـ "كلم" **فأُهْمِلَ منها ل م ك**[6] .

ويورد بعض الأقوال عن أصل اللسان ،أإلهام هو أم إصطلاح[7]؟، والخلاف في هذا قديم . وقد لجأ علماء الألسنيَّة المحدثون إلى التوقُّف عن الخوض فيه وإغلاق بابه، لأن القطع فيه بأمر ثابت بعيد

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص ،32/1 .

(2)- المصدر نفسه ،67/1 .

(3)- المصدر نفسه ،03/1.

(4)- المصدر نفسه ،04/1.

DE SAUSSURE:**cours de linguistique général.editions talantakit**. p:25

(6)- محمد محمود غالي ، أئمة النحو في التاريخ،53،54 .

(7)- ابن جنّي، المصدر نفسه ،33/1.

المنال[1] .

ونرى ابن جنّي هنا حائراً بين القول بالإلهام أم الاصطلاح،فمرة يقول بالاصطلاح خاصة حين يعرض في إيجاز لبعض الألسنة الأجنبية، ولكنّه يعود إلى القول بالإلهام حين يقصر حديثه عن العربية[2].

ويتحدث في مواضع كثيرة عن اللهجات العربية، ويسمّيها لغات، ويورد عن هذه اللهجات بعض خصائصها التي تختلف بها عن غيرها، وهذا رأي يؤيده علم اللغة الحديث، فهو لا يفرّق بين اللغة (LA LANGUE) و اللهجة(DIALECTE) ، فمادام أن اللهجة قادرة على أداء وظيفة التواصل ،(COMMINICATION)، فهي نظام (SYSTEME)[3].

ومن المباحث الرائعة التي تكلم عنها في هذا الموضوع: **تداخل اللهجات وتركّبها**[4] .

ويورد مبدأً هامّا من مبادىء التحليل الوصفي للألسنة حين يتحدث عن المتحرك والساكن في الكلام، فيقول أنّ الكلمة خارج السياق لا تكون مفيدة بذاتها ، وإنّما الجملة هي التي تحدّد الفائدة منها، والنظر في نوع الحركة في الكلمة ينبغي أن يُبْنَى على أساس وجود الكلمة في جملة، لا على المفردة [5].

ويقرر كذلك مبدأً وصفياً هاما في التعامل مع الكلمات الأعجمية في باب «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب »[6]، مادامت قد سرت عليها القواعد الصوتية والصرفية والنحوية فهي من اللسان الذي دخلته، وهو موقف سليم تؤيّده الأراء الحديثة التي تعدّ أن الكلمة إذا انتقلت من لسان إلى لسان فهي منه، خاصة إذا جرت عليها القواعد التي ذكرناها [7].

---

(1)- محمد محمود غالي ، أئمة النحو في التاريخ،ص55.

(2)- ابن جنّي، الخصائص،1/ 40، 48 ،وانظر، محمد محمود غالي ، المرجع نفسه ،ص55.

(3)- حسام النعيمي، الدراسات الصوتية و اللهجية عند ابن جنّي، دار الرشيد، العراق، 1980م، ص261.

(4)- ابن جنّي، الخصائص، 384/1

(5)- إسماعيل أحمد عمايرة، تطبيقات في المناهج اللغوية، ط01، دار وائل للنشر، عمان، 2000م، ص138.

(6)- ابن جنّي، المصدر نفسه ،357/1 .

(7)- محمد محمود غالي ، أئمة النحو في التاريخ،ص56.

وتحدّث في خصائصه كذلك عن الاشتقاق[1] والأصوات[2] والصرف[3] وما يسمّى بعلم المعاني[4] .

هذه أهم الموضوعات التي طرقها كتاب الخصائص لأبي الفتح، وقد جاءت واضحة الدلالة على ما كان يتصف به من معرفة واسعة وعميقة بألفاظ العرب وأساليب لغتهم، واستقلالٍ في الرأي بذكاء وبعد نظر،فهو كما قال فيه: « كتاب يتساهم ذَوُو النَّظر من المتكلّمين والفقهاء والمتفلسفين والنحاة والكتّاب والمتأدّبين ، للتأمل له والبحث عن مستودعه، فقد وجب أن يخاطب كلّ انسان منهم بما يعتاده ويأنس به، ليكون له سهم منه وحصة فيه»[5].

3- عمل ابن جنيّ في أصول النحو:

استفاد ابن جنيّ من الجهود النحوية التي سبقته، ولاسيما جهود شيخه أبي علي الفارسي في دراساته النحوية المختلفة، فقد رُوِيَ عنه أنّه كان يقول : «لأن أخطئ في خمسين مسألة ممّا بابه الرواية أحبّ إليّ من أن أخطىء في مسألة واحدة قياسيّة »[6]، وفي كتاب الخصائص ما يدلّ دلالة واضحة على تأثّر ه به في أصول اللغة والنحو، وجاء ذلك التأثر مظهراً لتلقي ابن جنيّ من شيخه خصوصا وأنّه صحبه أربعين عاما كما يذكر الرواة، وصنّف في زمانه ووقف أبو علي على تصانيفه واستجادها[7] وأورد في الخصائص أنّ أبا علي«قد خطر له وانتزع ثلث هذا العلم »[8] يعني القياس والعلل .

وقد كان لهذا أثر في تلميذه ابن جنيّ الذي سيحاول فيما بعد وضع علم أصول النحو وتحديده وتقنينه على طريقة الأصوليين و المتكلّمة، ولا ينسى أن يشير إلى جهود من سبقوه مثل أبي بكر بن السرّاج وأبي الحسن الأخفش: « و لم نر أحدا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأمّا كتاب أبي بكر فلم يُلِمْ فيه بما نحن عليه، إلاّ حرفا أو حرفين

---

(1)- ابن جنيّ، الخصائص، 2/ 133،139 ،05/1.

(2)- المصدر نفسه، 2/ 327، 323، 3/ 126،122، 128، 144.

(3)- المصدر نفسه، 2 / 46، ،57، 58 ،141، 147 .

(4)- المصدر نفسه،301/1، 2/ 348، 392 .

(5)- المصدر نفسه، 67/1.

(6)- المصدر نفسه، 77/2.

(7)- القفطي، أنباء الرواة على أنباء النحاة، 372/2.

(8)- ابن جنيّ، المصدر نفسه،37/1 .

في أوّله [1] على أنّ أبا الحسن صنّف في شيء من المقاييس كتيّبا، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك ،أنّا نُبْنَا عنه فيه، وكفيناه كلفة التّعب به، وكافأناه على لطيف ما أولاناه »[2].

وهذا النص يؤكد أنّ ابن جنيّ لم يكن مقصوده التكلُّم عن مسائل الرفع والنصب والجرّوالجزم، وإنّما أراد رسم منهج نحويّ وفق أصولٍ تقوم على تجريد أصولٍ للنحونفسه وهذا لم يتم إلاّبعد أن وصل النحو درجة طيبة من النضج والاكتمال، فدراسة فن الأصول حلقة عليا بعد دراسة النحو نفسه [3].

يقول: « إذ ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم، لأنّ هذا أمر قد فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه، وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادئ وكيف سرت أحكامها في الأحناء و الحواشي»[4].

وأولية ابن جنيّ في وضع أصول النحو لاتعني أنه وضع هذا العلم في شكله النهائي و الكامل إلا أنّ الفضل له يعود في إثارته لهذا العلم وتكوين أدواته ومصطلحاته، التي نجدها في كتابه الخصائص وسيأتي من بعده السيوطي وابن الأنباري اللّذين اكتمل عندهما هذا العلم، وذلك بالاستعانةبعلم آخر وهو علم أصول الفقه، وتوظيف كثير من تفريعاته وتقسيماته في هذا الدرس، ولذلك اعتبر« أشد العلوم الإسلامية أثرا في الدرس النحوي»[5]، فكان علم أصول النحو صورة رائعة لتفاعل العلوم الإسلامية مع العلوم اللغوية.

أما عن المباحث التي وردت عند ه فيما يختص بهذا العلم فهي كالآتي:

السماع[6]، وهو ما يقاس عليه،وسنتكلم عنه في حينه، **الإجماع**[7].

---

(1)- يقصد به كلامه عن العلل وتقسيمه لها، أنظر ابن السرّاج، الأصول،35/1 .

(2)- ابن جنيّ، الخصائص،02/1 .

(3)- سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ط3، مطبعة جامعة دمشق ، دمشق 1964م، ص123.

(4)- ابن جنيّ، المصدر نفسه،32/1 .

(5)- أحمد محمود خلة، في أصول النحو، ص 15.

(6)- ابن جنيّ، المصدر نفسه،1/ 79، 2 /05 .

(7)- المصدر نفسه،1/71، 189 .

والاستحسان[1] والقياس[2] وهذه المباحث تحدّث عنها ابن جنّي في خصائصه وجاءت متوزعة في أحنائه وأجزائه و لم يتكلم عن **استصحاب الحال**، غير أن سليمان ياقوت ذكرأنه تكلم عنه في باب «الحكم للطارئ»[3]،« **فإن تنازع المحل الواحد شيئان، فكان كالأسود يطرأ عليه البياض** والساكن تطرأ عليهما الحركة، فالحكم للثاني منهما»[4].

غيرأن استصحاب الحال لم يكن أصلا من أصول الفقه إلا في القرن الرابع الهجري، عندما وضعه متأخروا الشافعية، لذلك فمن الطبيعي ألا يتحدث عنه ابن جنّي، لأنه حنفي المذهب إضافة لكونه من رجال القرن الرابع الهجري الذي وضع فيه هذا المصطلح[5].

أ- **الإجماع** :

أحد أدلة الفقه المهمّة جدا، ومن يطلع على كتب الأصوليين، يرى المساحة التي شغلها من ذلك الدرس والمباحث التي عقدوها فيه، ويدرك قيمة الإجماع عندهم وأهميته،وهم يذهبون عدّة مذاهب في تحديد مفهومه، تتفق جميعها في أنه: «حدوث اتفاق جملة أهل الحل والعقد من أمة محمد ﷺ في عصر من الأعصار، على حكم واقعة»[6].

والإجماع في نظر الأصوليين هو إجماع الأمة جميعا، ويكون على المسائل المعلومة من الدين بالضرورة، وهذا الاتجاه لا يختلف عليه العلماء وهو الإجماع الممكن والمرتضى عند الإمام الشافعي وقد أشار إليه في أكثر من موضع في كتبه، ففي كتابه الرسالة يقول: «لست أقول ولا أحد من أهل العلم هذا مجمع عليه، إلا لمّا لا تَلْقَى عالما أبدا إلا قاله لك وحكاه عما قبله، كالظهر أربع، وكتحريم الخمر، وما أشبه هذا »[7].

ولهم فيه تقسيمات وتفريعات عدّة منها:

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص، 133/1.

(2)- المصدر نفسه، 117/1، 357 .

(3)- المصدر نفسه، 65،62/3، انظر أحمد سليمان ياقوت ، دراسات لغوية في خصائص ابن جنّي ، 153.

(4)- المصدر نفسه،62/3 .

(5)- مصطفى جمال الدين، رأي في أصول النحو وصلته بأصول الفقه، ص 41،40 .

(6)- أحمد حمد، الإجماع بين النظرية و التطبيق، ط1، دار القلم، الكويت، 1986م، ص20 .

(7)- محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، ت أحمد محمد شاكر، دار الفكر، بيروت، دت، ص543 .

1- الإجماع على قول ثالث: ويعنون به «تكلّم المجتهدين جميعهم في مسألة واختلافهم فيها على قولين، فهل لمن يأتي بعدهم من المجتهدين إحداث قول ثالث ؟ »[1].

2-الإجماع السكوتي: «وهو أن يقول بعض المجتهدين قولا ويعرفه الباقون فيسكتوا ولاينكروا عليه قوله»[2].

3-ومنها أيضا: « **الإجماع على إحداث فرق بين مسألتين، والإجماع على الحكم بعد الإختلاف فيه، وإجماع الباقي من الطائفتين**»[3].

أما إذا انتقلنا إلى علم أصول النحو فسنجد أن هذا المصطلح استعمل من طرف النحاة وتم توظيفه في تخريج بعض المسائل النحوية، غير أنّنا إذا نظرنا إليه من زاوية الأصالة أوالتقليد فسنجد أنه «أصل في علم أصول النحوأما الاستفادة من علم أصول الفقه، فقد جاء في تقسيم الاجماع إلى الاجماع القولي والاجماع السكوتي »[4].

وهذا ما ذكره السيوطي في اقتراحه حيث ورد عنده مصطلح الاجماع السكوتي وإحداث قول ثالث ومثّل له بما أورده عن أبي البقاء العكبري (ت 616هـ)، من أنه جاء في الشعر(لَوْلاَيَ) فقال: معظم البصريين أن الياء والكاف في موضع جر وقال الأخفش والكوفيون أنها في موضع رفع فالإجماع إذن منحصر في قولين: إما الرفع وإما الجر، والقول بحكم آخر خلاف الإجماع وهو أن يجعل منصوبا من حيث كان من ضمائر النصب، فموضعه إذن النصب فهذا خلاف الإجماع[5].

وقد علل السيوطي لذلك بأمرين[6]:

أحدهما: أن هذا من إجماع مستفاد من السكوت، وذلك أنهم لم يصرّحوا بالمنع من قول ثالث وإنما سكتوا عنه، والإجماع هنا هو إجماع على حكم الحادثة قولا.

---

(1)- أحمد حمد، الإجماع بين النظرية والتطبيق، ص73.

(2)- المرجع نفسه، ص83 .

(3)- المرجع نفسه، ص76 وما بعدها، وانظرعمرسليمان عبد الله الأشقر، نظرات في أصول الفقه، ط01، دار النّفائس، الأردن، 1999م، ص34 .

(4)- أشرف ماهر النّواجي، مصطلحات علم أصول النحو، ص66 .

(5)-جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص58 .

(6)- المصدر نفسه،ص58 .

والثاني: أن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين، جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث ويقرّر السيوطي هنا أن هذا معلوم في أصول الشريعة، وأصول اللغة محمولة على أصول الشريعة ولقد صنع مثل ذلك من النحويين أبو علي الفارسي، فإن له مسائل كثيرة سبق إليها بحكم وأثبت هو فيها حكما آخر، منها أن لفظة (كلّ) لا يدخلها الألف واللام في أقوال الأُوَل، وجوَّزَ هو فيها ذلك واستدل على ذلك بالقياس ويجيز السيوطي ذلك، فعنده غير ممتنع أن يذهب ذاهب هنا إلى مذهب ثالث لوجود الدليل عليه وهو القياس هنا عند أبي علي[1].

كما تكلّم السيوطي عن إجماع العرب وعدّه حجة، وذلك فيما نقله عن الفرزدق في مدحه لعمر بن عبد العزيز [2]:

فَأَصْبَحُوا قدْ أعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قريشٌ ،وإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ (البسيط)

استدل فيه على جواز توسيط خبر"ما" الحجازية-مثل-، وقد جاء منصوبا في بيت الفرزدق ، ويجيب السيوطي عن ذلك بأنّ: « الفرزدق كان له أضداد من الحجازيين والتميميين ومن مُنَاهُم أن يظفروا له بزلّة يشنّعون بها عليه مبادرين تخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل لتوفُّرِ الداعي على التحدّث بمثل ذلك إذا اتفق، ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أضداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله»[3].

وتكلّم أيضا عن تركيب المذاهب وهو ما« يشبهه في أصول الفقه إحداث قول ثالث و التلفيق بين المذاهب»[4]وقد نقل ذلك عن ابن جنّي من كتابه الخصائص[5] ، أمّا ابن الأنباري فلم يتكلم عن الإجماع في كتابه" لمع الأدلّة "غير أنّه ذكر في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بعض المسائل النحوية التي أجمع نحاة البصرة والكوفة عليها[6].

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص، ص 58 .

(2)- ديوان الفرزدق، شرح إيليا الحاوي، 1/ 316.وانظر ابن هشام الأنصاري، المغني، رقم الشاهد، 120 .

(3)- جلال الدين السيوطي، المصدر نفسه، ص56 .

(4)- المصدر نفسه، ص57 .

(5) - المصدر نفسه،71/1.

(6)- ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف،2/ 596.

ونستطيع أن نقف على ثلاثة أنواع من الإجماع اللغوي التي تعرضّ لها علماء اللغة[1]:

1-**إجماع الرّواة:** ويكون ذلك بإجماعهم على رواية معيّنة لشاهد من الشواهد ،وقد ذكر ابن الأنباري في معرض ردّه على الكوفيين إذ ذهبوا إلى أن "كَمَا" تكون بمعنى "كَيْمَا"ويجوزنصب ما بعدها، وأورد شاهدا على ذلك وهو قول عديّ بن زيد العبّادي[2]:

اسْمَعْ حَدِيثًا كمَا يَومًا تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهْرِ غَيبٍ إذَا مَا سائِلٌ سَأَلاَ (البسيط)

قال: «ولم يروه أحد "كما يوما تحدّثه" بالنصب إلا المفضّل الضبي وحده، فإنّه كان يرويه منصوباً وإجماع الرواة من نحوي البصرة والكوفة على خلافه، والمخالف له أقوم منه بعلم العربية »[3].

2- إجماع العرب:وهو ما ذكرناه سابقا عن السيوطي وهو عنده حجّة ، وهو داخل فيما أسماه الأصوليون الإجماع السكوتي[4].

3- إجماع النحاة: والمقصود به إجماع أهل المصرين البصرة والكوفة، وقد ذكر السيوطي أنّ: «إجماع النحاة على الأمور الغوية، معتبر خلافا من تردّد فيه، وخرقه ممنوع ومن ثم ردٌّ»[5]، وقد أورد ابن الأنباري عددا من المسائل النحوية في إنصافه صرّح بأنهم أجمعوا عليها[6].

أمّا ابن جنّي فقد أفرد للإجماع في خصائصه باباً سمّاه : «**باب في القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجّة**»، والإجماع المرتضى عنده إنّما يكون حجّة، إذا لم يخالف النص، أو ما قيس على هذا النص، أو بعبارة أخرى لايخالف الدليل- النص أو القياس –وفي هذا يقول : «اعلم أنّ إجماع أهل البلدين إنّما يكون حجّة ،إذا أعطاك خصمك يده ألاّيخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ،فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّة عليه، وذلك أنّه لم يَرِدْ ممن يطاع أمر

---

(1) -محمد محمود نخلة، في أصول النحو، ص79.

(2) - عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، ت، عبد السلام محمد هارون، ط1، مكتبة الخانجي،1986 م، 224/10.

(3) - ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 592/2 .

(4)- محمد محمود نخلة، في أصول النحو،ص56.

(5)- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص106 .

(6)- ابن الأنباري ، المصدر نفسه، 08/1، 19، 46، 53، 54، 58، 59 .

له في قرآن أو سنّة ...وإنّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة»[1] .

فإن لم يقم دليل يؤيّده السماع ويعاضده القياس، فابن جنّي يجيز مخالفة الإجماع لعدم توفّر الدليل كما قلنا : « فكلّ من فرق له عن علّة صحيحة وطريقٍ نَهْجَةٍ ،كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره»[2].

وهو على هذا لا يجيز مخالفة ما يسمّيه "الجماعة":« التي طال بحثها وتقدّم نظرها،...وقد قال عمرو بن بحر الجاحظ:ما على الناس شيء أضرّمن قولهم : ما ترك الأول للآخر شيئا، وقد قال أبو عثمان المازني :وإن قال العالم قولاً متقدّماً، فللمتعلّم الاقتداء به والانتصار له والإجماع لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلا »[3].

وله مسألة خالف فيها الإجماع وهي" **الجرّبالمجاورة** "، في قولهم :"هذاجُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ" حيث قال: «وتلخيص هذا أنّ أصله :"هذاجُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحْرُهُ"، فجرى "خَرِبٍ"وصفا على "ضَبٍّ" إن كان في الحقيقة للجرِّ،كما تقول :مررت برجلٍ قائمٍ أبُوهُ، فتُجري "قائماً" وصفا على "رجلٍ"، وإن كان القيام للأب لا للرّجل، لما ضمن من ذكره، فلمّا كان أصله كذلك حذف "الجحر" المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه، فارتفعت، لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعا، فلمّا ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس "خربٍ"، فجرى وصفا على" ضبٍّ"، وإن كان الخراب للجحر لا للنصب على تقدير حذف المضاف»[4].

وأورد أمثلة من كلام العرب تؤيّد ما ذهب إليه، من ذلك قول امرئ القيس[5] :

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص،189/1.

(2)- المصدر نفسه، 190/1.

(3)- المصدر نفسه،190/1، 191.

(4)- المصدر نفسه،192/1.

(5)- الشطر الأول من البيت :*كأنّ ثبيرا في عَرَانِينِ وَبْلِهِ*،أنظر ديوان إمرأ القيس،ت،حنّا الفاخوري،ط[0]،دار الجيل،بيروت،1989م،ص53.

كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ[1] (الطويل)

قال ابن جنّي : «لأنه أراد :مزمّل فيه ،ثم حذف الجر ،فارتفع الضمير و استتر في اسم المفعول».[2]

ومنه قول لبيد[3]:

أو مُذْهَبُ جُدُدٌ عَلى أَلْوَاحِهِ النَّاطِقُ المَبْرُوزُ و المَخْتُومُ (الكامل)

«أي المبروزِ به، فحذف حرف الجر، فارتفع الضمير، واستتر في اسم المفعول »[4].

وأيضا قول بشر بن أبي خازم[5]:

إلى غير مَوْثُوقٍ من الأَرْضِ تَذْهَبُ (الطويل)

«أي موثوقٍ به، فحذف حرف الجر فارتفع الضمير و استتر في اسم الفاعل» [6].

ومن المصطلحات الأخرى التي وردت عند ابن جنّي مصطلح "تركيب المذاهب»"[7] وقد أشـــار إليه السيوطي في اقتراحه، و ذكر أن هذا المصطلح شبيه عند الأصوليون بـــ «**إحداث قول ثالـــث**» و«**التلفيق بين المذاهب**»"[8]، وقد شبّهه ابن جنّي بتركب اللغات قائلا أن الغرض منه أن: «نذكرفيه كيف تتركب المذاهب، إذاضُمَّت بعضها إلى بعض وأنتجت بين ذلك مذهبا »[9].

---

(1) – البِجَاد،كساء مخطط، التزميل، التلفيف بالثياب، أنظر شرح الألفاظ في الديوان، ص53. وانظرجلال الدين السيوطي، شرح شواهد المغني، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ، 2/ 883. و عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، 98/5 .

(2)– ابن جنّي، الخصائص،193/1 .

(3)– ابن منظور ، لسان العرب، مادة (برز) .

(4) – ابن جنّي، المصدر نفسه،153/1.

(5)– ياقوت الحموي، معجم البلدان، ت مزيد عبد العزيز الجندي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1990م، مادة (أجياد).

(6) – ابن جنّي، المصدر نفسه.193/1.

(7)– المصدر نفسه،71/1.

(8)– جلال الدين السيوطي،الاقتراح في أصول النحو، ص57.

(9)– ابن جنّي، المصدر نفسه،1/ 71 .

و مثل له بما أورده عن أبي عثمان المازني من أنه: «كان يعتقد مذهب يونس في رد المحذوف في التحقير و إن غني المثال عنه ، فيقول في تحقير "هار":هُوَيِّر، وفي" يضع " اسم رجل: يُوَيْضِع و في "بَالَة" من قولك :ما باليت به بالة :بُوَيْلِيَة، وسيبويه إذا استوفى التحقير مثاله، لم يردد ماكان قبل ذلك محذوفا، فيقول:هُوَيْر و يُضَيْع و بُوَيْلَة، و كان أبو عثمان أيضا يرى رأي سيبويه في صرف نحو "جوارٍ" علما، و إجراؤه بعد العلمية، على ماكان عليه قبلها، فيقول في رجل وامرأة اسمهما" جوارٍ" أو" غواشٍ"، بالصرف في الرفع و الجر على حاله قبل نقله، و يونس لايصرف ذلك ونحوه علما و يجريه مجرى الصحيح في ترك الصرف، فقد تحصل إذا لأبي عثمان هنا مذهب مركب من مذهبي الرجلين ،و هو الصرف على مذهب سيبويه، و الردُّ على مذهب يونس»[1].

ومن أمثلته أيضا ما ذكره ابن جنيّ و هو يخرج لفظة "جَابَة" من قولهم "أساء سمعاً فأساء جابةً " فذكر أن أصلها "إجابة " ثم كثر فجرى مجرى المثل، فحذفت الهمزة تخفيفا فصارت "جابة " : «فقد تركب الآن من قوله هذا –يقصد المبِّرد – و قولي أبي الحسن و الخليل مذهب طريف، و ذلك أن أصلها (إِجْوَابَة)، فنقلت الفتحة من العين إلى الفاء فسكِّنت العين وألف (إفْعَالَة) بعدها ساكنة فحذفت الألف على قول الخليل و العين على قول أبي الحسن، فـ(جابة) على قول الخليل إذا ضامَّه قول أبي العباس (فَعْلَة) ساكنة العين، وعلى قول أبي الحسن إذا ضامَّه قول أبي العباس (فالَة)، أفلا ترى إلى هذا الذي أدّى إليه مذهب أبي العباس في هذه اللفظة، وأنه قول مركب»[2].

و في جزء آخر من الخصائص يعترض ابن جنيّ على أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد في إنكاره جواز تقديم خبر (ليس) عليها، في باب سماه «**الإحتجاج بقول المخالف** » قال فيه : «وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر ليس عليها، فأحدٌ ما يحتج به عليه أن يقال له: إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن و كافة أصحابنا، و الكوفيون أيضا معنا، فإن كانت إجازة ذلك مذهبا للكافة من البلدين، وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر على خلافه و تستوحش منه و لا تأنس بأوّل خاطر يبدو لك فيه »[3].

فالمبرد قد خالف الإجماع من غير إحكام الدليل وإنعام الفحص فيما ذهب إليه: «و إن لم يكن

---

(1)– ابن جنيّ، الخصائص، 76/1.

(2)– المصدر نفسه، 74/1 .

(3)– المصدر نفسه،188/1، 189 .

فيه قطع، لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يلْوِ بنص، أو ينهك حرمة شرع »[1].

ب- **الاستحسان:**

وهو من مصطلحات أصول الفقه وبالتالي فهو وافد على علم أصول النحو، وكثيرا ما يرد هذا اللفظ في كلام فقهاء الحنفية، وهو أحد الأدلة عندهم، ويجعلونه في غالب الأحيان في مقابلة القياس «فالقياس يقتضي الحظر والاستحسان يقتضي الإباحة، فجعلوه دليلا شرعيا يعارض دليلا مثله ويرجع عليه»[2].

وقد أكبر معارضوهم إطلاق هذا اللفظ، لأنّهم ظنّوه تشريعا بلا دليل، ومن هنا ردّه الأصوليون من المتكلّمة وعدّوه من الأدلّة الفاسدة التي لا يصح الاعتماد عليها في استنباط الأحكام[3].

غير أنّ الحنفيّة في استخدامهم لهذا المصطلح، ليس كما ظنّه معارضوهم من أنّه مجرّد قول بلا دليل أو قول بالهوى والتشهّي، إذهو عندهم «قياس خفيت علّته، بالنسبة إلى قياس ظاهر متبادريعني أن يكون في المحلّ علّة ظاهرة توجب له حكما، إلحاقابأصل ووصف آخر خفي، يقتضي بإلحاقه بأصل آخر»[4].

والاستحسان في مذهب الإمام مالك كما عرّفه الإمام القرافي: «الأخذ بمصلحة جزئية في مقابلة دليل كلّي »[5] ومقتضى هذا التعريف الرجوع إلى تقديم الاستدلال على القياس، فإنّ من استحسن لم يرجع إلى مجرّد ذوقه وتشهّيه، وإنّما رجع إلى ما علم من قصد الشارع في الجملة[6].

أما إذا أتينا إلى أصول النحو، فسنجد أنّ هذا المصطلح ورد عند ابن جنّي قال : «وجماعه أنّ

---

(1) - ابن جنّي، الخصائص، 189/1 .

(2) - محمد الخضري بك، أصول الفقه، ط07، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 333، 334 .

(3) - المرجع نفسه ،ص333 .

(4)- المرجع نفسه،ص333 .

(5) - جلال الدين عبد الرحمان، غاية الوصول إلى دقائق علم الأصول، دط، دن، 1992م،ص214.وانظر، مصطفى شلبي، أصول الفقه الإسلامي، دط، دار النهضة العربية، بيروت، 1986م،236/1 .

(6)-جلال الدين عبد الرحمان،المرجع نفسه،236/1.

علّته ضعيفة غير مستحكمة، إلاّأن فيه ضربا من الاتّساع والتصرّف»[1]، وتوظيفه لهذا المصطلح ينقاد مع ما أراده فقهاء الحنفيّة وقد مثّل ابن جنيّ لذلك بمايلي :

– ترك الأخف إلى الأثقل من غير ضرورة نحو :"الفَتْوَى والتَقْوَى"،قال : «ألا ترى أنّهم قلبوا الياء هنا واوا من غير استحكام علّة ،أكثر من أنّهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة »[2]، فهذه الألفاظ كان المتبادرألاّ يجري فيها إعلال، فيقال :"الفُتْيَا والتُقْيَا"،لكن عارض هذا الأمر الجلي القاضي بالتصحيح أمر يدعوا إلى الإعلال وهو الفرق بين الاسم والصفة، إلاّ أن ابن جنيّ يرى أن هذه العلّة غير مستحكمة ضعيفة، فيقول:«وهذه ليست علّة معتدّة، ألا تعلم كيف شارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة، لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينها فيها، من ذلك قولهم في تكسير"حَسَن، حِسَان"، فهذا "كجَبَل وأَجْبَال" وقالوا: "فرس وَرْدٌ" و" خيل وُرْد"، فهذا كـ"سَقْف وسُقُف"، وقالوا :"رجل غَفُور" و"قَوْمٌ غُفُر" و"فَخُور وفُخُر"، فهذا كـ"عَمُودوعُمُد"...ولسنا ندفع أن يكونَ قد فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه، إلاّ أن جميع ذلك، إنّما هو استحسان، لا عن ضرورة علّة»[3].

ومن الاستحسان أيضا قول الشاعر[4] :

أقائِلُنّ أحْضِروا الشُّهودا (الرجز)

قال ابن جنيّ: «فألحق نون التوكيد باسم الفاعل تشبيها له بالفعل المضارع، فهذا إذا استحسان لاعن قوّة علّة ولا عن استمرار عادة، ألا تراك لا تقول بعد هذا "أقائمُنّ يا زيدون"ولا"أمنطلقنّ يا رجال"، إنّما تقوله بحيث سمعته»[5].

– ومن أمثلته كذلك قولهم:"صِبْيَة وقِنْيَة" و"عِذْيٌ "و" ناقة عِلْيَان"، فهذا كلّه استحسان لاعن قوّة علّة قال: «وذلك أنّهم لم يقيّدو الساكن حائلا بين الكسرة والواولضعفه،وكلّه من الواووذلك أن "قِنْيَة"من" قَنَوْتُ"و لم يثبت أصحابنا "قَنَيْتُ"، وإن كان البغدادين قدحكوها و"صِبْيَة" من "صَبَوْتُ

---

(1) – ابن جنيّ، الخصائص، 133/1.

(2) – المصدر نفسه، 134/1.

(3) – نفس المصدر، 136/1 .

(4) – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الشاهد رقم554.وانظر عبد القادر بن عمر البغدادي: خزانة الأدب، 420/11.

(5) – ابن جنيّ، المصدر نفسه، 136/1.

"و"عِلْيَة" من" عَلَوْتُ"...»[1].

– ومن الاستحسان أيضا: رجل غَدْيان وعَشْيان، فالقياس يقتضي أن يكون المثالين على غَدْوَان وعَشْوَان ، لأنهما من غَدَوْتُ وعَشَوْتُ[2].

وذكر ابن جنّي أن من الاستحسان ما يخرج عن القاعدة تنبيها عن أصل بابه نحو« اسْتَحْوَذَ وأَغْيَلَتِ المرأة»[3].

ومنه قول عمر بن أبي ربيعة[4]:

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُدُودَا وقَلَّمَا وِصالٌ على طول الصدودِ يدومُ (الطويل)

وقول العرب: "هذا شرابٌ مَبْوَلَة "و"مَطْيَبَةٌ للنَّفْسِ"[5].

وقول الراجز[6]:

فإنّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا (الرجز)

ونظائره كثيرة،قال ابن جنّي : «غير أن ذلك يخرج ليعلم به أن أصل"استقام،اسْتَقْوَمَ" وأصل "مَقَامَة،مِقْوَمَة" وأصل" يُحْسِنُ ،يُؤَحْسِنُ" ولايقاس على هذا ولا ما قبله، لأنّه لم تستحكم علّته وإنّما يخرج تنبيها وتصرّفا واتساعا»[7].

هذا ما تكلّم عنه ابن جنّي بخصوص أصول النحو التي وردت في خصائصه، وسنخصُّ الحديث الآن عن القياس اللغوي عنده وكيف تعامل معه؟، وما هي المسائل التي تفرّد بها في حديثه عنه؟، فهو يعدّ زعيم المدرسة القياسية في القرن الرابع الهجري، بجانب أستاذه أبو علي الفارسي.

المبحث الثاني – **ابن جنّي وأركان القياس:**

---

(1)–ابن جنّي، الخصائص ، 137/1 .

(2) – المصدر نفسه ، 147/1.

(3)– المصدر نفسه، 147/1.

(4) – عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب، 245/1، 226/10 .

(5) – ابن جنّي، المصدر نفسه،147/1.

(6)– رضي الدين محمد بن الحسن الإستربادي، شرح شافية ابن الحاجب، 58/4.

(7) – المصدر نفسه.143/1 144.

1-المقيس عليه:

قسم ابن جنّي ما سمع عن العرب على أساس أصلين في اللغة و هما "**الاطراد و الشذوذ**"

و ذكر أن « أصل مواضع **(ط ر د)** في كلامهم التتابع و الاستمرار[1] ... و أما مواضع **(ش ذ** ذ) في كلامهم فهو التفرق و التفرد[2] ... هذا أصل هذين الأصلين في اللغة، ثم قيل ذلك في الكلام و الأصوات على سمته و طريقته في غيرهما، فجعل أهل علم العربية ما استمر من الكلام في الإعراب و غيره من مواضع الصناعة مطّردا و جعلوا ما فارق عليه بقية الباب و انفرد عن ذلك إلى غيره شاذا»[3].

و أغلب القواعد النحوية التي صاغها النحاة من البصريين هي من استقراء تلك المادة المسموعة عن العرب المطّردة و ما انفرد عن ذلك عُدَّ شاذا و هذا ما يحفظ و لا يقاس عليه، ثم قسم ابن جنّي الكلام عل أربعة أضرب، أو الاستعمال كما يسمّيه:

أ- **مطرد في القياس و الاستعمال جميعا** : و هذا يمثل عنده «الغاية المطلوبة و المثابة المنوبة»[4]. و ذلك نحو : قام زيد و مررت بسعيد و صافحت عمروا .

ب- **مطرد في القياس شاذ في الاستعمال**: و ذلك نحو: الماضي من" يَذَرُ و يَدَعُ" و كذلك قولهم:" وادٌ مُبْقِلٌ" ، هذا هو القياس و الأكثر في الاستعمال "بَاقِل" و الأول مسموع أيضا[5].

ج- **مطرد في الاستعمال شاذ في القياس**: ونحو ذلك:" أَحْوَصَ الرِّمْثُ" و" اسْتَصْوَبْتُ الأَمْرَ"

---

(1) - من ذلك أيضا: " طردت الطريدة ، إذا أتبعتها و استمرت بين يديك . و منه مطاردة الفرسان بعضهم بعضا، ألا ترى أن هناك كرًّا و فرًّا ، فكل يطرد صاحبه، و منه المِطْرَدُ: رمح قصير يطرد به الوحش، و اطرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح ... و منه بيت الأنصاري :* أتعرف رسما كاطراد المذاهب* (**الطويل**), أي كتتابع المذاهب ". انظر : الخصائص ,96/1.

(2) -و منه أيضا :"يتركن شذان الحصى جوافلا (البسيط)، أي ما تطاير و تخافت منه، و شَذَّ الشيء يَشِذُ و يَشُذُّ شُذُوذًا و شذًّا و أَشْذَذْتُهُ أنا و شَذَذْتُهُ أيضا أَشُذُّهُ، و أباها الأصمعي و قال : لا أعرف إلا شاذا، أي متفرقا، و جمع شاذ شُذَّاذ، قال : كبعض من مر من الشذاذ". انظر: المصدر نفسه، 97/1 .

(3)- المصدر نفسه، 96/1, 98 .

(4)- المصدر نفسه، 97/1 .

(5) -"قال أبو دؤاد لابنه دواد : يا بني ما أعاشك بعدي ؟ فقال دواد أعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادُ مُبْقِلٌ آكُلُ مِنْ حَوْذَانِهِ وَ أَنْسِلُ ". انظر المصدر نفسه ، 97/1.

و" اسْتَحْوَذَ" و" أَغْيَلَتِ المَرْأَةُ" و" اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ" و" اسْتَتْيَسَتِ الشَّاة" [1].

د- شاذ في القياس و الاستعمال جميعا :و هو كتتميم مفعول فيما عينه واو , نحو قولك :" ثوبٌ مَصْوُونٌ" و" مِسْكٌ مَدْوُوفٌ"[2] .

و يتعرض ابن جنّي بعد ذلك بالنقد لهذه الأضرب الأربعة , فالأول عنده و هو المطرد في القياس و الاستعمال جميعا يمثل الغاية المطلوبة و المثابة المنوبة كما قلنا[3]، أما ما كان مطردا في السماع شاذا في القياس , فإنه يوجب فيه اتباع السمع الوارد فيه بنفسه قال: « واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال و شذ في القياس , فلابد من اتباع السمع الوارد فيه بنفسه, لكنه لا يتَّخذ أصلا يقاس عليه غيره, ألا ترى أنك إذا سمعت" استحوذ و استصوب" أديتهما بحالهما, و لم تتجاوز ما ورد السمع فيهما إلى غيرهما , ألا تراك لا تقول في استقام اسْتَقْوَمَ و لا في" اسْتَسَاغ اسْتَسْوَغَ" ...و لا في "أَعَادَ أَعْوَدَ" , لو لم تسمع شيئا من ذلك قياسا على قولهم :أخوص الرمث»[4].

فإن كان الضرب الثالث، وهو الشاذ في السماع، المطرد في القياس « تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من " وَذَرَ" و" وَدَعَ"، لأنهما لم يقولهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما، نحو : " وَزَنَ ووَعَدَ"، لو لم تسمعهما ».[5]

ويبقى الأخير وهو الشاذ في القياس والاستعمال معا« فلا يسوغ القياس عليه، ولا ردُّه إلى غيره »[6].

---

(1) - و منه قول زهير بن أبي سلمى :* هُنَاكَ إِنْ يُسْتَخْوِلُوا المَالَ يُخْوِلُوا*، و منه استفيل الجمل :* يُدِيرُ عَيْنَيْ مُصْعَبٍ مُسْتَفِيلِ* .أنظر, ابن جنّي، الخصائص,98/1.

(2)- و ذكر أن البغداديون قد حكوا ذلك أيضا فقالوا: "فرس مَقْوُودٌ , و رجل مَعْوُوذٌ من مرضه , و كل ذلك شاذ في القياس و الاستعمال" انظر المصدر نفسه , 99/1.

(3) - المصدر نفسه , 97/1.

(4) - المصدر نفسه, 99/1.

(5) - وأما قول أبي الأسود الدؤلي :" ليت شعري عن خليلي ما الذي، غاله في الحب حتى وَدَعَه (الرمل)، فشاذ، وكذلك قراءة بعضهم: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ [الضحى:03] انظر الخصائص، 99/1، ورد البيت في شرح شافية ابن الحاجب،رضي الدين الإستراباذي،50/4.

(6) - المصدر نفسه ،1/ 99.

وهذا عند ابن جنّي لا يحسن استعماله إلا على وجه الحكاية[1].

هذا هو الإطار العام الذي حدد فيه ابن جنّي معنى الشذوذ والاطراد ، ومن خلالهما قسم الكلام وتبقى بعض الجزيئات الأخرى، التي نراها مبثوثة هنا وهناك في كتابه، من ذلك ما عقده في باب سماه «**باب في تعارض السماع والقياس**»[2]، يرى فيه أن التعارض يلزمك أن تنطق « بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسمه في غيره، وذلك نحو قوله تعالى ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [المجادلة:19] فهذا ليس بقياس، لكنه لابد من قبوله، لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في ذلك جميع أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره، ألا تراك لا تقول في استقام، استقوم ولا في استساغ، اسْتَسْيَغَ» [3].

إنّ استعمال ما كثر استعماله أولى، لذلك فابن جنّي حين يعرض إلى ما شذّ في الاستعمال وقوى في القياس « كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه، إلى ما انتهى إليه استعماله»[4].

من ذلك أن اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياسا، إلا أن اللغة الحجازية أيسر في الاستعمال ويعلل ابن جنّي لذلك: «وإنما كانت التميميّة أقوى قياسا من حيث كانت عندهم كـ (هل)، في دخولها على الكلام مباشرة،كل واحد من صدري الجملتين: الفعل والمبتدأ، كما أن (هل) كذلك إلا أنك إذا استعملت شيئا من ذلك، فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية»[5].

وإذا فشى الشيء في الاستعمال، وقوى في القياس، وهو ما تكلمنا عنه سابقا في الضرب الأول«فذلك ما لا غاية وراءه، نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب والجر بحروف الجر والجزم بحروف الجزم، وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال، قوي في القياس»[6].

أما إذا ضعف الشيء في القياس وقلّ في الاستعمال فهذا مرذول مطَّرَح، غير أنه يجيء منه الشيء إلا أنه قليل، ونحو ذلك ما أنشده أبو زيد من قول لبيد[7]:

اضْرِبْ عنك الهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ (المنسرح)

---

(1) – ابن جنّي، الخصائص ، 99/1.

(2) – المصدر نفسه ، 117/1.

(3) – المصدر نفسه، 177/1.

(4) – المصدر نفسه،124/1.

(5)– المصدر نفسه، 125/1.

(6)– المصدر نفسه، 126/1.

(7).. أبو زيد الأنصاري، النوادر،ص،165 وأنظر، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الشاهد رقم773.

ووجه الضعف هنا أن الشاعر نقض الغرض، فهو أراد (اضْرِبَنْ عَنْكَ) فحذف نون التوكيد وهذا من الشذوذ في القياس والاستعمال، وذلك أن الغرض من النون التحقيق، وهذا مما يليق به الإطناب وينتفي عنه الإيجاز، ففي حذف هذه النون نقص للغرض[1].

وإتباع المسموع عن العرب هو الأصل ولذلك فإنه : « إذا أداك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه، فإن أنت سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت مخيّر، تستعمل أيهما شئت»[2].

وفي باب آخر يعرض ابن جنيّ إلى ما ورد من الألفاظ مخالفا للغة الجمهور، وهو « **باب فيما يرد عن العربي مخالفا لما عليه الجمهور**»[3]، فإن اتفق شيء من ذلك، نُظِرَ في حال ذلك العربي وفيما جاء به:

أ-إن كان ذلك العربي فصيحا في جميعٍ ، ماعدا ما أتى به مخالفا، وانفرد به، وكان ما أورده لا يخالف القياس، بل يقبله، إلا أن السمع لم يَرِدْ به إلاّ من جهته، فإن الأولى به في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يُحْمَل على فساد ما جاء به[4].

وعلل ابن جنيّ لحسن الظن بأمرين:

1- أن ما جاء به، قد يكون وقع إليه من لغة قديمة، قد طال عهدها[5].

2- أن يكون قد ارتجل هذا المخالف، فقد ذهب ابن جنيّ إلى أنّ الأعرابي يمكن أن يتصرف ويرتجل ما لم يسبقه أحد إليه، إذا قويت فصاحته [6].

وقد مثّل للشيء يسمع عن العربي الفصيح، لا يسمع عن غيره، بما ورد عن ابن أحمر من كلم انفرد به [7]، وقد وضع ابن جنيّ في ذلك كلّه قاعدة من خلالها، يمكن الحكم على هذا المخالف بالخطأ أو الصواب قال: « إذا كان القياس يعاضده، فإن لم يكن القياس مسوّغا له

---

(1) - ابن جنيّ، الخصائص ،126/1 .

(2) - المصدر نفسه ،125/1 .

(3) - المصدر نفسه، 385/1 .

(4) - المصدر نفسه، 385/1 .

(5) - المصدر نفسه، 386/1 .

(6) - المصدر نفسه، 25/1 .

(7) - المصدر نفسه، 24/2، وذكر أيضا ارتجال رؤبة وأبيه للغة، 2/ 25 .

كرفع المفعول وجر الفاعل، ورفع المضاف إليه، فينبغي أن يردَّ، وذلك أنّه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا»"[1].

ب- أما إذا كان الرجل الذي سمعت عنه تلك اللغة المخالفة للّغات الجامعة: " مَضْعُوفًا في قوله مألوفا منه لحنه وفساد كلامه، حكم عليه و لم يسمع ذلك منه »"[2].

هكذا تعامل ابن جنّي مع ما ورد مخالفا لغة الجمهور، ولا يغفل أن : « العرب مختلف أحوالها في تلقي الواحد منها لغة غيره، فمنهم من يخفّ ويسرع في قبول ما يسمعه ومنه من يستعصم فيقيم على لغة البتّة، ومنهم من إذا طال تكرّر لغة غيره عليه لصقت به، ووجدت في كلامه»[3].

كما أنّه أشار إلى مبحث هامّ سماه بـ «**بتركب اللغات**»[4]، وهذا موضع في رأيه « دعا **أقواما ضعف نظرهم، إذ جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم وادّعوا أنّها موضوعة في أصل اللغة ألا تراهم كيف ذكروا ما جاء على :" فَعِلَ، يَفْعُلُ" نحو : "نَعِمَ، يَنْعُمُ" ... وقالوا أيضا : فيما جاء من "فَعَلَ، يَفْعَلُ" وليس عينه ولا لامه حرفا حلقيا نحو :" قَلَى، يَقْلَى" ... ومما عدّوه شاذا ما ذكروه من "فَعُلَ" فهو" فاعل" نحو :" طَهُرَ" فهو" طَاهِر"، واعلم أن أكثر ذلك وعامَّته إنما هو لغات تداخلت فتركّبت، هكذا ينبغي أن يعتقد، وهو أشبه بحكمة العرب»**[5].

وتداخل اللغات وتركُّبها أمر تجيزه ظروف عدّة، إذ أن « العرب وإن كانوا منتشرين وخلقا عظيما في أرض الله، غير مُتَحَجِّرين، ولا مُتَضَاغِطِينَ، فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة، فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغته، كما يراعي ذلك من منهم أمره»[6].

وابن جنّي بهذا يقدم صورة حية كما يقول **محمد عيد** للطريقة التي توحَّدت بها لغة العرب **فهم بحكم الجوار والإلتقاء جماعة واحدة، يحكمهم عرف واحد في اللغة**، وتلك هي الطريقة

---

(1) – ابن جنّي، الخصائص ، 387/1.

(2) – المصدر نفسه ، 390/1.

(3) – المصدر نفسه، 383/1.

(4) – المصدر نفسه، 374.375/1.

(5) – المصدر نفسه، 374.375/1.

(6) – المصدر نفسه، 16/15/2.

الصحيحة لتوحيد اللغة[1].

ومما يؤكد هذه النظرة ما جاء في خصائصه « **باب في اختلاف اللغات وكلها حجّة**»[2] قال فيه: « ليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها،لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها»[3] وضرب مثالا لذلك بما أورده في إعمال (ما)، ففي لغة التميمين ترك إعمالها، بينما الحجازيون يعملونها وكل ذلك مما يقبله القياس[4].

إلا أنه يدعو دائما إلى تخيّر ما هو أقوى وأشيع في الاستعمال« فأما أن تقلّ إحداهما جدًّا وتكثر الأخرى جدًّا، فإنك تأخذ بأوسعها رواية، وأقواها قياسا، ألا تراك لا تقول:"مَرَرْتُ بِكَ" ولا" المَالُ لِكَ"، قياسا على قول قضاعة:" المَالُ لهْ" و"مَرَرْتُ بَهْ"»[5]، فلا مناص من أن نتخيَّر أقوى اللغتين وأشيعهما، إلا أنّ المستعمل للغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء لكلام العرب «فالناطق على قياس لغة من لغات العرب، مصيب غير مخطىء، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه»[6].

وأخذ اللغة يكون عن أهل المدر، لاعن أهل الحظروهذا ما سمّاه« **باب في الأخذ عن أهل المدركما أخذ عن أهل الوبر**»[7]، والمُحَكّم في هذا، سلامة اللغة من الاختلال والفساد في البادية وبعدها عن الخطل: « ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم و لم يعتر ض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر»[8].

فعلّة الأخذ ليست المكان، بل سكان هذا المكان، فالاحتفاظ باللغة وصيانتها من اللحن والعجمة، هو ما يدعو إلى أخذ اللغة.

2-المقيس:

جرى ابن جنيّ على أصول من سبقه من البصريين، ونادى بذلك الرأي المشهور عنهم « ما

---

(1) - محمد عيد، المستوى اللغوي، دط، عالم الكتب، 1981م. ص79.

(2) - ابن جنيّ، الخصائص ، 10/2 .

(3)- المصدر نفسه ، 10/2 .

(4)- المصدر نفسه، 10/2 .

(5)- المصدر نفسه، 10/2 .

(6)- المصدر نفسه، 12/2 .

(7)- المصدر نفسه، 05/2 .

(8)- المصدر نفسه، 05/2 .

قيس على كلام العرب، فهو من كلام العرب »[1]، وعدّه موضعا شريفا وأكّد على أن أكثر العرب يضعف عن احتماله، لغموضه ودقّته [2].

فما كان مجهول الحكم غير مسموع عن العرب، قيس على المسموع عنهم لأن: «ما قيس على كلام العرب فهو كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت " قَامَ زَيْدٌ"، أجزت " ظَرُفَ بِشْرٌ" و" كَرُمَ خَالِدٌ"...»[3].

فالقياس ضرورة تمليها طبيعة اللغة وواقع الاستعمال اللغوي، الذي ينمو ويتطور، ويحتاج إلى ابتكار واختراع وتوليد استعمالات تركيبية جديدة، أو مفرداتية كما أن «القياس على ما صح من نصوص لغوية أمرتحتّمه طبيعة التقعيد للظواهر اللغوية إذ ليس من الممكن الاعتماد على المسموع وحده، لأنه غير محدود، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال»[4].

والنص الذي أوردناه عن ابن جنّي شبيه بما أوردته الدراسات الألسنية الحديثة، وذلك بما جاء عن المدرسة الاستغراقية، فأصحابها يحلّلون الجملة على محورين: محور تركيبي(syntagmatique) ومحور استبدالي(paradigmatique)[5].

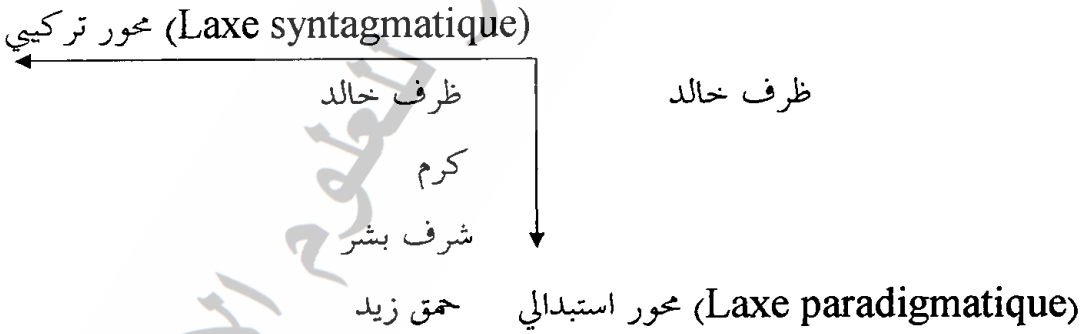

وفي باب «**اللغة المأخوذة قياسا**»[6] ، يشير ابن جنّي إلى أن كلام العرب على ضربين

---

(1)–ابن جنّي، الخصائص ، 1 /357. انظر المازني، المنصف،180/1.

(2)– المصدر نفسه، 1/ 357.

(3)–المصدر نفسه ، 357/1.

(4)– أحمد محمود نخلة: أصول النحو العربي، ص120.

(5)– عبد الرحمن حاج صالح: محاضرات في اللسانيات، محاضرات ألقيت على طلبة الماجيستير 1996/1995، جامعة الجزائر.

(6)– ابن جنّي، المصدر نفسه، 40/2 .

– أحدهما: ما لابد من تقبله على هيئة، لا بوصية فيه، ولا تنبيه عليه نحو : حجرودار.

– وثانيهما: يتدارك بالقياس، فقننوه وفصلوه، إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب نحو: «المقصور من حاله كذا، ومن صفته كذا، والممدود من أمره كذا، ومن سببه كذا وقالوا: في علامات التأنيث كذا، وأوصافها كذا، ثم لما أنجزوا ذلك قالوا : ومن المؤنث الذي روى رواية كذا كذا، فلما رأى القوم كثيرا من اللغة مقيسا ومنقادا، وسموه بمواسمه، وغنوا بذلك عن الإطالة والإسهاب، فيما ينوب عنه الاختصار والإيجاز، ثم لما تجاوزوا ذلك إلى ما لابد من إيراده ونص ألفاظه التزموا به، وألزموا به، وألزموا كلفته»[1].

فهذا مذهب العرب بلغتهم وما ينبغي أن يعمل عليه، ويؤخذ به ولا يعني هذا أن «جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسا»[2] بل ما أمكن القياس، قسنا.

وأجاز ابن جنّي مثلما أجاز أبو الحسن على بن سليمان الأخفش من قبله التوسع في القياس وذلك بالبناء على أمثلة صرفية، أمثلة صرفية أخرى لا وجود لها في واقع الاستعمال، ولكنها تجسيد القواعد التجريدية « ومما يدلك على أن ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها، أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل التصريف، نحو قولهم في مثال: (صَمَحْمَحْ) من الضرب (ضَرَبْرَبْ) ومن القتل (قَتَلْتَلْ)، ومن الأكل (أَكَلْكَلْ)، ومن الشرب، (شَرَبْرَبْ) ومن الخروج (خَرَجْرَجْ) ومن الدخول (دَخَلْخَلْ)، ونحو ذلك، فقال لك قائل: بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون ؟ لم تجد بدا من أن نقول: بالعربية، وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف»[3].

ولو شاء شاعر، أو متسع في اللغة أن يبني بإلحاق اللام اسما أو فعلا، أو صفة، لجاز له ولكان ذلك من كلام العرب وذلك نحو: « خَرْجَجٌ أكرم من دَخْلَلٍ"، وضَرْبَبَ زيد عمرا، ومررت برجل ضَرْبَبٍ وكريم، ونحو ذلك»[4].

فهذه الألفاظ لا وجود له في واقع الاستعمال اللغوي، وقد كانت قواعد الميزان الصرفي هي المسؤولة عن إيجاد هذه الأمثلة « وخلاصة القول في هذا المنهج أنه منهج استنباطي يسعى إلى إثبات أن ما يصدق على الكل (القاعدة) يصدق على الأجزاء (المثال)، فإن كان الاستقراء انتقالا من

---

(1)– ابن جنّي، الخصائص، 42/2 .

(2)– المصدر نفسه، 43/2 .

(3)– المصدر نفسه، 360/1، وأنظر المازني / المنصف، 1./181،180.

(4)– المصدر نفسه،358.359/1 .

ملاحظة الجزيئات، لتشكيل الكل أو القاعدة، فإن الاستنباط، انتقال من الكل أو القاعدة، للتطبيق على الجزئيات »[1].

ويراعي ابن جنّي اللغة العربية وما هو مسموع عن العرب ، وذلك بعدم جعل أمثلة في لغة قوم ليس لها في لغتهم معنى، وهذا مذهب الخليل وسيبويه من قبله فقد كانا ينكران ذلك[2]، فالعرب إذا تركت أثرا من الأمور لعلة داعية، وجب اتباعها عليه، و لم يسع أحدا بعد ذلك العدول عليه وأورد حكاية للأصمعي عن الخليل أنه قال: « أنشدنا رجل:

تَرَافَعَ العِزُّ بِنَا فَارْفَنْعَعَا (الرجز)

فقلت: هذا لا يكون، فقال: كيف جاز للحجاج أن يقول:

تَقَاعَسَ العِزُّ بِنَا فَاقْعَنْسَسَا (الرجز)

فهذا يدل على امتناع القوم من أن يقيسوا على كلامهم، ما كان من هذا النحو من الأبنية، على أنه من كلامهم»[3].

ويعلل ابن جنّي لموقف الخليل، تعليلا صوتيا بقوله: « وذلك أن الخليل إنما أنكر ذلك لأنه بناه مما (لامه) حرف حلقي، والعرب لم تبن هذا المثال، مما لامه أحد حروف الحلق، إنما هو مما لامه حرف فموي، وذلك نحو: اقعنسس، فلما قال الرجل للخليل (فارفنعا) أنكر ذلك»[4].

وعلى هذا قيل في العجاج ورؤبة: « إنهما قاسا اللغة، وتصرفا فيها وأقدما على ما لم يأت به من قبلهما»[5].

وفي التعامل مع الألفاظ الأعجمية يمس ابن جنّي مبدأ وصفيا مهمّا ولعل من أظهر ملامح هذا المنهج الوصفي، أن المعرب من أسماء الأجناس يجرى مجرى الأسماء العربية، « ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب عن أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها، ألا تراهم يصرفون في العلم نحو آجُرٍّ، وإِبْرَيْسَمٍ، وفِرِنْدٍ، وفَيْرُوزَجٍ، وجميع ما تدخله لام التعريف ، وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الدِّيبَاجِ، والفِرِنْدِ،... والآجُرِّ، أشبه أصول كلام العرب، أعني النكرات ، فجرى في

---

(1)- اسماعيل عمايرة، تطبيقات في المناهج اللغوية، ص 111،112.

(2)- المازني، المنصف،1/181،180.

(3)- ابن جنّي، الخصائص، 1/ 361،360.

(4)- المصدر نفسه، 362/1.

(5)- المصدر نفسه، 369/1.

الصرف ومنعه مجراها».[1]

ويشير ابن جنّي إلى اشتقاق العرب من كلام العجم « ومما اشتقته العرب من كلام العجم ما أنشدناه من قول الراجز[2]:

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ لِأُمِّ الخَزْرَجِ مِنْهَا فَظَلْتَ اليَوْمَ كَالمُزَرَّجِ (الرجز)

أي الذي شرب الزرجون[3]،وهي الخمر، فاشتق المزرّج من الزرجون وكان قياسه: كالمزرجن، من حيث كانت النون في زرجون قياسها أن تكون أصلا، إذا كانت عزلة، كالسين من قربوس»[4].

ويتابع ابن جنّي في مسألة اشتقاق العرب من كلام العجم وينوّه بمبدأ حيوي سماه " **التخليط**" « العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلّطت فيه»[5]، والتخليط هنا ضرب من التصرف يرمي إلى التعامل مع الكلمة الأعجمية كما لو كانت عربية، وهذا كما نفعل نحن في وقتنا الحاضر مثل الاشتقاق من كلمة " باستور" : مُبَسْتَر، بَسْتَرَ، بَسْتَرَة، ومن تلفزيون الفعل : تَلْفَزَ ومن تلفون تَلْفَنَ ...[6] .

ومن تطبيقات ابن جنّي في هذا المجال، ما قاله في كلمة " زرجون" الفارسية، التي أوردناها سابقا والتي اشتق منها العرب فقالوا: المزرّج[7].

كما اشتقوا من الدرهم وهو اسم أعجمي الفعل "درهم" نحو: دَرْهَمْتُ الخُبَّازَى ، وقالوا كذلك: " رجل مُدَرْهَمٌ" بمعنى كثير الدراهم[8].

3- العلّة:

بداية لابد من التأكيد على أنه لم يقف نحوي من النحاة موقفا ثابتا من التعليل برمّته، وإنما

---

(1)- ابن جني، الخصائص ، 357/1. وأنظر عمايرة: تطبيقات في المناهج اللغوية، ص137، 138.

(2)- المصدر نفسه ، 359/3 .

(3) - وهو لفظ فارسي مركب من "زر" بمعنى الذهب، و " كون" بالكاف الفارسية ومعناه لون، معنى التركيب، لون الذهب أنظر الخصائص، 359/1 .

(4)- المصدر نفسه، 359/1 .

(5)- المصدر نفسه، 359/1 .

(6) – عمايرة، تطبيقات في المناهج اللغوية، ص138 .

(7)- ابن جنّي، المصدر نفسه، 359/3.

(8)- المصدر نفسه، 1/ 358 .

كانت مواقف النحاة مبنية على مستوى العلة والغاية التي تحققها فالسيوطي مثلا ينقل إشارة الدينوري الجليس [1]، إلى أن النحاة أكثر استعمالا وأشد تداولا للعلل الأوَل، التي تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، أو نقيس بها على كلامهم وهي نفسها العلل الأصلية، أو القريبة، أو السهلة، أو الصورية السماعية، أو الغائية التعليمية.[2]

غير أن هناك من النحاة من نظر إلى العلة بأنها إفساد للنحو، وأنها أقرب إلى الفروض والتعقيدات، حيث نبه على وجوب اطراح العلل، التي لا تفيد غير التعقيد وطعن على المعللين وزوى عليهم ما شحنوا به كتبهم منها[3].

ومن الذين اهتموا بالتعليل اهتماما كبيرا، ابن جنّي وهو من يمثل ذروة القياس وفلسفته ونضج الدرس اللغوي في القرن الرابع الهجري، فقد أفرد للعلة النحوية أبوابا كثيرة في خصائصه، وأقام نظرته في التعليل على أساس أن نطق العرب اتخذ لنفسه أيسر السبل، وأن اهمال ما أهمل في العربية أكثره للاستثقال، فالعلة عنده مرجعها الثقل والخفة، والعرب تهرب من الثقل إلى الخفة دائما « ولست تجد شيئا مما علل القوم به وجوه الإعراب، إلا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به»[4]، وليست كذلك علل الفقه، فالنفس لا تحلى بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله، ومن أجل ذلك فابن جنّي يجعل العلة النحوية قريبة من علل المتكلمين « واعلم أن علل النحويين- أعني بذلك حذّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين، أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنّا، غير بادية الصفحة لنا »[5].

وقد نقل السيوطي في اقتراحه « من أن بعضهم قال: إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال هذا تعبدي، وإذا عجز النحوي عنه قال : مسموع»[6].

---

(1) – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص71.

(2)– تمام حسان، الأصول ، ص188 . وأنظر منى إلياس، القياس في النحو، ص، 143 .

(3)– ابن مضاء القرطبي، الرّد على النحاة، ص36 .

(4) – ابن جنّي، الخصائص، 51/1، وانظر عبد الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص،85 ،86 .

(5) – ابن جنّي، المصدر نفسه، 48/1 .

(6) – جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص70.

فهناك ما لا يعرف له علة في الفقه: فمن أي بعيم وجه المسحة في ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق، وغير ذلك «إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ...وليس كذلك علل النحويين»[1].

ولكن هناك أيضا في علل الفقه ما يتضح أمره وتعرف علته نحو: رجم الزاني إن كان محصنا وحدّه إذا كان غير محصن، وذلك لتحصين الفروج مثلا، فلِمَ جعلت علل الفقه أخفض رتبه من علل النحو؟ يجيب ابن جنّي على ذلك : « ما كانت هذه حاله من علل الفقه، فأمر لم يستفد من طريق الفقه، ولا يخصّ حديث الفرض والشرع، بل هو قائم في النفوس قبل ورود الشريعة به، ألا ترى أن الجاهلية الجهلاء كانت تحصن فروج مفارشها، وإذا شك الرجل منهم في بعض ولده لم يلحقه به»[2].

ولذلك جاءت علل النحو كلها مواطئة للطباع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعهاهذا الانقياد، وإحالة ابن جنّي على الحس هو حديث في غاية الأهمية لأننا نلحظ أن اللغوي العربي كان يدرس اللغة باعتبارها مادة توضع موضع البحث، ويتخذ مقاييس معينة لمعرفة ظواهرها المختلفة، هذه المقاييس لا تعدو أن تكون مقاييس طبيعية[3] .

وفي حديثه عن العلة النحوية يستعير مبحثا من أصول الفقه وهو " **تخصيص العلل** "، قال «ومحل تخصيص العلل، أن يتخلف الحكم مع وجود العلة، ومن أمثلة هذا أن يعلل الربا بالطعم فيورد على هذا العرايا، وهي بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب فيها الطعم، والتعارض فيها مع جهل التماثل ليس بحرام، في مقدار معين مبين في الفروع، فقد وجدت العلة وتخلّف الحكم »[4].

وقد ذكر السيوطي هذا المبحث في اقتراحه تحت باب «**القوادح في العلة**»[5] وتخصيص العلل هذا يجري على جوازها في النحو عند ابن جنّي، فعلل النحو أو أكثرها، إنما تجري مجرى التخفيف والفرق، ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكنا، وإن كان على غير قياسٍ ومستثقلا « ألا تراك لو تكفلت تصحيح فاء" ميزان و ميعاد"، لقدرت على ذلك ، فقلت :" مِوْزَانْ ومِوْعَادْ"؛ ... وكذلك لو نصبت الفاعل ورفعت المفعول، أو ألغيت العوامل، من الجوازم و النواصب ... لكنت

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص، 48/1 .

(2)- المصدر نفسه، 50.51/1 .

(3)- عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دت، ص225 .

(4)- ابن جنّي، المصدر نفسه، 144/1 .

(5)- الاقتراح، للسيوطي، ص90 .

مقتدرا على ذلك وإن نفى القياس تلك الحال »[1].

وليست كذلك علل المتكلمين، فالسواد والبياض لا يجتمعان في محل واحد، والجسم إمـــا أن يكون متحركا أو ساكنا « فقد ثبت بذلك تأخر علل النحويين، عن علل المتكلمين »[2].

ويؤكد هذا الفرق بين علل النحويين وعلل المتكلمين حين يقول: « ولسنا ندعي أن علـــل أهل العربية في سمت العلل الكلامية البتة، بل ندعى أنها أقرب إليها من العلل الفقهية »[3].

تقسيمه للعلل:

قسم ابن جنّي علل النحويين على ضربين:[4]

– أولهما: واجب لابد منه، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، وهذا الضرب من العلل لاحق بعلل المتكلمين ولا يمكن تخصيص هذا الضرب من العلل ومثاله: قلب الألف واوا لانضمام ما قبلـــها وياء لانكسار ما قبلها نحو :" ضُورِبَ وقَرَاطِيس"، وامتناع الابتداء بالساكن[5].

– ثانيهما: ما يمكن تحمله، إلا أنه على تجشم واستكراه له، وهذه العلل يمكن تخصيصها وهي ليست لاحقة بعلل المتكلمين، ومن ذلك امتناعهم عن تصحيح الياء في" مُوسِر ومُوقِن "والواو في نحو "ميزان وميعاد"[6].

وفي باب آخر يفرق ابن جنّي بين العلّة والسبب، فما كان موجبا يسمى علّة، وما كان مجوزا يسمى سببا، لأن العلّة يجب معلولها عند وجوبها إن لم يوجد مانع، وفي السبب قد يتخلف المـــسبَّب عن السبب لفقد سبب من تعدد الأسباب، أو لوجود مانع، كوجود الر احة من أسباب جواز الحج لا وجوبه[7].

والعلل التي مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف إليه[8].

---

(1)– ابن جنّي، الخصائص ، 145/1.

(2)– المصدر نفسه ، 145/1 .

(3)– المصدر نفسه، 53/1 .

(4) – المصدر نفسه ، 1/ 77، 145، 261.

(5) – المصدر نفسه ، 261/1،145،77.

(6) – المصدر نفسه، 1/ 77، 145.

(7)– المصدر نفسه ،1/ 165،164.

(8) – المصدر نفسه، 165/1،164.

وأمّا العلة المجوزة أو السبب كأن يقال: « ما علة قلب واو" أُقِّتَت"، فعلة ذلك أن الواو انضمت ضمّا لازما وقد يجوز ظهورها واوا غير مبدلة فتقول "وُقِّتَتْ" فهذه علة جواز»[1].

ويعترض ابن جنّي على ابن السراج فيما أسماه بـ : «**علّة العلّة**»[2]، ويرى أن ذلك « إنما هو تجوُّزٌ في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة، ألا ترى أنه إذا قيل له: فلم ارتفع الفاعل؟ قال: لإسناد الفعل إليه، ولو شاء لابتدأ هذا فقال: في جواب رفع زيد من قولنا" قَامَ زَيْدٌ" إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه، فكان مغنيا عن قوله: " إنما ارتفع بفعله، حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل »[3].

ويرى ابن جنّي أن هذا يؤدي إلى تصاعد العلل، من علة العلة، إلى علة علة العلة،... وهكذا يسير النحوي في طريق لا نهاية لها، وهذا يؤدي إلى هجنة القول وضعفة القائل به[4].

وفي باب سماه « **باب دور الاعتلال**»[5]، وفكرة الدور من مصطلحات المتكلّمة ولهم فيه تقاسيم عدّة ويقصد بدور الاعتلال « أن يعلل الشيء بعلة معللة بذلك الشيء »[6]، ومن أمثلته ما أجازه سيبويه في جر (الوجه) من قولنا:" هذا حَسَنُ الوَجْهِ" وإجازته للجرّ على وجهين:

- أحدهما: طريق الإضافة الظاهرة.

- ثانيهما: تشبيهه " بالضارِبِ الرَّجُلِ"، ومعلوم أن الجرّ إنما جاز في" الضارب الرجل" ونحوه مما كان منها منصوبا، لتشبيههم إياه بـ :"الحسنِ الوجهِ" فصار كل واحد من الموضعين علّة لصاحبه في الحكم الواحد الجاري عليهما جميعا[7].

أما عن وضع العلل، فقد صرح أن أستاذه أبو علي الفارسي قد خطر له وانتزع ثلث ما وقع لسائر النحويين منها،وقد دعا صراحة إلى اختراع العلل « فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نَهْجَةٍ، كان الخليل نفسه وأبا عمرو فكره »[8].

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص، 77/1، 145، 261.

(2)- ابن السراج، الأصول في النحو،35/1 .

(3)- ابن جنّي، المصدر نفسه، 173/1 .

(4)- المصدر نفسه، 173/1 .

(5)- المصدر نفسه، 183/1 .

(6)- المصدر نفسه، 186/1، وانظر أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، ص96 .

(7)- المصدر نفسه ، 183/1.

(8)- المصدر نفسه، 190/1.

والعلل التي نسبها النحاة للعرب وحملوها عليهم، قد قصدوها في كلامهم: « لاشك أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسباه إليها، ألا ترى أن اطراد الفاعل ونصب المفعول والجر بحروفه والنصب بحروفه والجزم بحروفه.. فهل يحسن بذي لب أن يعتدّ أن هذا كله اتفاق وقع وتوارد اتجه »[1].

وفي نص له يذكر ابن جنّي أنه جمع عناصر العلة فيما ذكر من كلام أصحابه النحويين وقد كانت منثورة فيه، كما كان أصحاب محمد بن الحسن الشيباني يجمعون العلل الفقهية من كلامه فله في النحو أسوة بأصحابه في الفقه « وكذلك كتب محمد بن الحسن رحمه الله، إنما ينتزع أصحابنا منها العلل، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق »[2].

ويردّ ابن جنّي على من اعتقد فساد علل النحويين، لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة ويرى أن هذا الذي يتعسف بأكثر من ترى، وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم، فيرى لذلك أن ما أورده من العلة ضعيف واه، ساقط غير متعال، وهذا كقولهم: « يقول النحويون أن الفاعل رفع والمفعول به نصب وقد ترى الأمر بضدّ ذلك ألا ترانا نقول:" ضُرِبَ زَيدٌ" فترفعه وإن كان مفعولا به، ونقول:" إنَّ زيداً قَامَ" فتنصبه وإن كان فاعلا، وتقول أيضا قد قال الله عز وجل ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ [البقرة:150] فرفع (حيث) وإن كان بعد حرف الخفض ... ومثل هذا يتعب مع هذه الطائفة... »[3].

هذا ما خصه ابن جنّي لمسألة التعليل، الذي يميل دائما إلى الخفة وينفر من الاستثقال، فاهمال ما أهمل في العربية أكثره للاستثقال لذلك نراه معتدّا بالعلة زاريا على من اعتقد فسادها، ومدافعا عن النحاة المعللين، ويرى أنهم قد قصدوا قصد العرب في أغراضهم وكلامهم.

4- الحكم:

تعرّض ابن جنّي في خصائصه لأمور كثيرة تتّصل بالحكم النحوي ،منها أنه عقد بابا لـ: « **بقاء الحكم مع زوال العلة**»، انتهى فيه إلى إقرار الحكم مع زوال العلة، على قلّة ذلك في الكلام وكثرة ضدّه في الاستعمال[4]، ومنها أنه عقد بابا

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص ، 1/ 237 .

(2)- المصدر نفسه،163/1 .

(3)- المصدر نفسه، 184/1 .

(4)- المصدر نفسه ، 157/3.

لـــ: «**حكم المعلول بعلتين**»[1].وعقد بابا لـــ : «**حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الـــذي أعطي الأول ذلك الحكم**»[2] وعقد بابا في أن «**سبب الحكم، قد يكون سببا لضدّه على وجـــه**»، [3]وبابا« **في احتمال القَلْبِ لظاهر الحكم**»[4] و آخر في أنّ « **الحكم للطارئ**» [5].

إلا أنه لا يمكن القول بأن هذه الفصول التي أفردها ابن جنّي خاصة بالحكم من حيث هو نتاج للقياس النحوي، فهذه الأبواب « لا تتناول الحكم من حيث جوهره، ومن حيث طريقة اســتنباطه من العلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه، بل هي أبواب تتناول عوارض ظاهرة متغيّرة للأحكام»[6].

ففي باب بقاء الحكم مع زوال العلل والأسباب وهو كثير جدًّا كما قال [7]، كثرة الـــورود في كلام العرب إلا أن حال إقرار الحكم مع زوال العلّة هو الأقل في كلامهم [8]، وهذا الباب هـــو مـــا يعرف عند الفقهاء بدوران العلة مع المعلول وجودا وعدما[9]، ومن أمثلته:

قول عياض بن أمِّ دُرَّة الطائي[10]:

حِمًى لاَ يَحِلُّ الدَّهْرُ إلاَّ بِإِذْنِنَا ولا نَسْأَلُ الأَقْوَامَ عَقْدَ المَيَاثِقِ (الطويل)

ففاء" ميثَاق" – التي هي واو وَثِقْتُ – انقلبت ياء للكسرة التي قبلها، كما انقلبت في" ميـــزان وميعاد": « فكان يجب على هذا لما زالت الكسرة في التكسير أن تعاود الواو، فتقول:" المَوَاثِيق" كما يقال :" المَوَازِين والمَوَاعِيد"، فترك الياء بحالها ربّما أوهم أن انقلاب هذه الواو يـــاءً، لـــيس للكسرة التي قبلها، بل هو لأمر آخر غيرها، إذا لو كان لها لوجب زواله مع زوالها »[11]،وأيضا ما

---

(1)– ابن جنّي، الخصائص ، 174/1، 181.

(2)– المصدر نفسه ، 213/1، 215.

(3)– المصدر نفسه، 56/3،51.

(4)– المصدر نفسه، 3/ 59، 61.

(5) – المصدر نفسه،62/3، 65.

(6)– أحمد سليمان ياقوت، دراسات لغوية في خصائص ابن جنّي ، ص133.

(7)– ابن جنّي، المصدر نفسه ، 164/3.

(8) -المصدر نفسه،161/1.

(9) – أحمد سليمان ياقوت، دراسات لغوية في خصائص ابن جنّي ، ص136.

(10)– رضي الدين الإستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب، 96/4.

(11)– ابن جنّي، الخصائص، 158/3،157.

أنشده خلف الأحمر[1]:

عَدَانِي أَنْ أَزُورَكِ أُمَّ عَمْرٍو دَيَاوِينُ تُشَقَّقُ بِالمِدَادِ (الوافر)

قال ابن جنّي : « لو أن ياء " ديوان" إنما قلبت عن واو" دوّان" للكسرة قبلها لعادت عند زوالها»[2].

وكذلك لو كانت الواو إنما انقلبت في "صِبْيَة" و"قِنْيَة" و"صِبْيَان" للكسرة قبلها، لوجب إذا زالت الكسرة أن تعود الواو، فتقول: "صُبَوَة "و"صُبْوَان "و"قُنْوَة"، لزوال الكسرة[3].

ويعلل ابن جنّي لذلك بأمرين:

– أولها: « معلوم أن أكثر اللغة وشائع الاستعمال، إعادة الواو عند زوال الكسرة، فلما كثر عندهم واطرد في الواحد القلب، وكانوا كثيرا ما يحملون الجمع على حكم الواحد وإن لم يستوف الجمع جميع أحكام الواحد نحو:" دِيَمَة"و"دِيَم"، و"قِيمَة" و"قِيَم" ، صار الأثر في الواحد كأنه ليس عندهم مسبَّبا عن أمر، ومعرضا لانتقاله بانتقاله، بل تجاوزوا به ذلك، حتى صار الحرف المقلوب إليه لتمكنه في القلب كأنه أصل في موضعه، وغير مسبَّب عندهم عن علة»[4].

– ثانيهما: أن الغرض في هذا القلب إنما هو طلب للخفة قال ابن جنّي : « فمتى وجدوا طريقا أو شبهة في الإقامة عليها، والتعلل بخفتها سلكوها واهتبلوها،... فكأنهم قنّعوا أنفسهم بتصور القلب في الواحد لما انتقلوا عنه إلى الجمع ملاحظة لأحواله ومحافظة على أحكامه واستراواحا إلى خفة المقلوب إليه ودلالة على تمكُّن القلب في الواحد حتى ألحقوه بما أصله الياء»[5].

وعلى طرف من الملامحة يمثل ابن جنّي لبقاء الحكم مع زوال العلة، من القرآن الكريم قوله عز وجل: ﴿آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس:91] والإشارة التي يريدها ابن جنّي هنا، أن فرعون حقّت عليه اللّعنة لعتوّه، وبقيت عليه اللعنة عند توبته في آخر أمره، فهذا يشبه بقاء الحكم مع زوال العلة[6].

وقد يتجاذب الحكم الواحد علتان أو أكثر منهما، وقد يكون الحكمان في الشيء الواحد

---

(1)- ابن منظور، لسان العرب، مادة (دون).

(2)- ابن جنّي، الخصائص، 158/3 .

(3)- المصدر نفسه، 158/3 .

(4)- المصدر نفسه، 159/3 .

(5)- المصدر نفسه، 160/3 .

(6)- المصدر نفسه، 161/ 3 .

مختلفين دعت إليهما علتان مختلفتان ومن أمثلته:

– الأول: كرفع المبتدأ، قال ابن جنّي: « فإننا نحن نعتلّ لرفعه بالابتداء... والكوفيون يرفعونه إما بالجزء الثاني الذي هو مرافعه عندهم، وإما بما يعود عليه من ذكره على حسب مواقعه، وكذلك رفع الخبر ورفع الفاعل ورفع ما أقيم مقامه، ورفع خبر(إنّ) وأخواتها... فكل واحد من هذه الأشياء له حكم واحد تتنازعه العلل »[1].

– الثاني: وهو الحكمان في الشيء الواحد المختلفان، دعت إليهما علتان مختلفتان وذلك كإعمال أهل الحجاز (ما) النافية للحال، و ترك بني تميم إعمالها وإجرائهم إياها مجرى (هل) ونحوها مما لا يعمل: « فكأنّ أهل الحجاز لما رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول ليس عليهما ونافية للحال نفيها إياها، أجروها في الرفع والنصب مجراها إذا اجتمع فيها الشبهان بها، وكأنّ بن تميم لما رأوها حرفا داخلا بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها، ومباشرة لكل واحد من جزئيها، أجروها مجرى (هل) »[2].

ويردُّ ابن جنيّ على ذلك بأن (ما) داخلة عل الجملة لمعنى النفي دخول (هل) عليها للاستفهام، ولذلك كانت عند سيبويه لغة التميميين أقوى قياسا من لغة الحجازيين[3].

والحكم للطارىء عند ابن جنيّ و معناه:«إذا ترادف الضدّان في شيء منهما كان الحكم منهما للطارىء ، فأزال الأول»[4] ومن أمثلته:

لام التعريف إذا دخلت على المنوَّن حذف لها تنوينه نحو:" رجلٌ، الرجلُ"،" غلامٌ، الغلامُ" وذلك لأن اللام للتعريف والتنوين من دلائل التنكير، فلما ترادفا على الكلمة تضادّا، فكان الحكم لطارئهما وهو اللام[5].

وكذلك حذف تاء التأنيث للإضافة، كقولك في الإضافة إلى البصرة:"بَصْرِيٌّ " وإلى الكوفة "كُوفِيٌّ" وكذلك حذف تاء التأنيث لعلامته أيضا نحو :" ثَمَرَات وحَمَرَاتْ وقَائِمات وقاعِدَات".[6]

---

(1)– ابن جنّي، الخصائص ، 166/1.

(2) – المصدر نفسه ، 167/1.

(3)– المصدر نفسه، 1، ص167.

(4)– المصدر نفسه، 3، ص62.

(5)– المصدر نفسه ، 3، ص62.

(6)– المصدر نفسه،3، ص66.

ومن الأمور التي وردت عند ابن جنّي متصلة بالحكم « **احتمال القلب لظاهر الحكم** »[1]

ومن أمثلته:

- "أَسْطُر"، فهذا وجهه أن يكون جمع سَطْرْ، كـــ :"كَعْبْ ،أَكْعُبْ"[2]، وقد يجوز أيضا أن يكون جمع "سَطَرْ"، فيكون حينئذ كـــ:"زَمَن وأَزْمُنْ" و"جَبَلْ و أَجْبَل" ومثله قول الشاعر[3]:

إِنِّي لأَ كْنِي بِأَجْبَالٍ عَنَ اجْبُلُهَا وبِاسْمِ أَوْدِيَة عَنْ اسْمِ وَادِيهَا (البسيط)

قال ابن جنّي: « فهذا وجه أن يكون جمع "سَطَرْ" كـــ:" جَبَلْ وأَجْبَالْ" وقد يجوز أيضا أن يكون جمع:" سَطْر"، كـــ:" تَلْج وأَثْلاَجْ وفَرْخ وأَفْرَاخْ"»[4] .

- وكذلك:" القِنْيَة" يجب على ظاهرها أن تكون من" قَنَيْتُ"، وأما البصريون فيحملونها على أنها من" قَنَوْتُ"،ويختم ابن جنّي هذا الباب بقوله: « وكذلك عامة ما يجوز فيه وجهان أو أوجه ينبغي أن يكون جميع ذلك مُجَوَّزًا فيه، ولا يمنعه قوة القوي، من إجازة الضعيف أيضا فإن العرب تفعل ذلك تأنيسا لك بإجازة الوجه الأضعف »[5].

وربط ابن جنّي في باب عقده بين الحكم والقياس ولعله الباب الوحيد الذي يمس الحكم النحوي المقصود به عند علماء العربية وقد سمى هذا الباب : « **باب في الشيء يرد فيوجب له القياس حكما، ويجوز أن يأتي السماع بضده أيقطع بظاهره أم يتوقف إلى أن يرد السماع بجليّة حاله**»[6].

-ومن أمثلة ذلك: نون" عَنْتَر وعَنْبَر" فالظاهر أن يحكم في جميع هذه النونات وما يجري مجراها بأصليتها إلا أنّها كما قال: « مع تجويزنا أن يرد دليل على زيادة شيء منه كما ورد في "عَنْسَل وعَنْبَس"، ما قطعنا به على زيادة نونهما وهو الاشتقاق من" عَبَس وعَسَل"... فكذلك يجوز أن يرد دليل يقطع به على نون" عنبر" في الزيادة »[7].

-ونحوه أيضا:" بيْت وشيْخ" فظاهره أن يكون (فعْلا) مما عينه ياء قال ابن جنّي: « ثم لا يمنعنا أن نجيز

---

(1)-ابن جنّي، الخصائص، 58/3.

(2)- المصدر نفسه ، 59/3.

(3)- المصدر نفسه ، 59/3.

(4)- المصدر نفسه ، 59/3.

(5)- المصدر نفسه، 6/3.

(6)- المصدر نفسه، 66/3.

(7)- المصدر نفسه ، 66/3.

كونها (فَيْعَلاً) مما عينه واو كـــ :"مَيِّت وهَيِّن"، ولكن إذا وجدت في تصرفه نحو :"شُيُوخْ وأَشْيَاخ ومَشْيَخَة"، قطعت بكونه من باب :" بَيْع وكَيْل" »[1].

والحكم ليس مما ينتجه القياس بالضرورة، فقد يحكم القياس بأمر لغوي لا يسوغ به النطق في اللسان، وهذا ما تكلم عنه ابن جنّي في باب « **فيما يحكم به القياس مما لا يسوغ به النطق**»[2]، ومن أمثلته:

– التقاء الساكنين المعتلين في الحشو، وذلك كمفعول مما عينه حرف علة: نحو مَقُول ومَبِيع قال ابن جنّي: « ألا ترى أنّك لما نقلت حركة العين، من مَقْوُول ومَبْيُوع إلى الفاء، فصارت في التقدير إلى مَقْوْول ومَبْيْوع، تصورت حالا لا يمكنك النطق بها، فاضطررت حينئذ إلى حذف أحد الحرفين على اختلاف المذهبين»[3].

ومن أمثلته أيضا:

– فاعل مما اعتلت عينه نحو :" قائم وبائع"، فلما جمع بين العين وألف فاعل، لم يسغ به النطق فكان على ذلك أن حُرِّكَت العين فانقلبت همزة[4].

ومادام أن العرب تراعي قانونا صوتيا مهما وهو " **الخفة**" وتهرب ما استطاعت من الثقل أو الاستثقال، فإنّ إهمال ما أهمل في العربية أكثره للاستثقال[5]، لذلك أجازوا : يوم راحٍ، رجل خافٍ ومن ذلك :[6]

* شَاكِ السِّلاَحِ بَطَلٌ مُجَرَّب* (الرجز)

* لاَتَ به الأَشَاءُ والعِبْرِيُّ *

فهذه الألفاظ" راحٍ، خافٍ ، شاكٍ، لاتٍ" جاءت على وزن(فَعِلا) وفي الأصل على وزن (فاعل) فحذفت العين لالتقاء الساكنين[7].

---

(1)– ابن جنّي،الخصائص، 67/3.

(2)– المصدر نفسه، 493/2.

(3)– المصدر نفسه، 2/ 493.

(4)– المصدر نفسه، 2/ 493.

(5)– المصدر نفسه، 1/ 56.

(6)- وردت هذه الأبيات في الخصائص غير منسوبة ، انظر 495/2.

(7)– المصدر نفسه ، 495/2.

ومن أمثلته أيضا:

- عند حذف حرف المضارعة من يضرب ونحوه، وقعت الفاء ساكنة مبتدأة، وهذا ما لا سبيل إلى النطق به، فاحتيج إلى همزة الوصل تسببا إلى النطق به[1].

فهذه من الأمور التي ذكرها ابن جنّي في الخصائص والتي تمس علاقة الحكم بالقياس، من إثبات القياس لحكم قد يرد السماع بغيره إلى إثباته لحكم قد لا يسوغ النطق به.

وتبقى بعض المسائل الأخرى التي تتعلق بالحكم نجدها موزَّعة هنا وهناك في كتابه، يبدو فيها تأثره بالمتكلمة أحيانا وبالمتفقهين أحيانا أخرى من ذلك:

" **الحكم يقف بين الحكمين**"[2]، وهو ما يشبه" المترلة بين المترلتين" عند المعتزلة، الذي يعدّ عندهم أصلا من الأصول الخمسة في عقيدتهم والمقصود بها « عدم وصف الداعي أو مرتكب الكبيرة باللإيمان ولا بالكفر، بل هو في مترلة بينهما، ولكنه يخلد في النار»[3] .

ومن أمثلة الحكم يقف بين الحكمين ما قاله ابن جنّي: « كسرة ما قبل ياء المتكلم في نحو"غُلاَمِي وصَاحِبِي"، فهذه الحركة لا إعراب ولا بناء، أما كونها غير إعراب فلأن الاسم يكون مرفوعا و منصوبا و هي فيه نحو : "هذا غلامِي و رأيت صاحِبِي" و ليس بين الكسروبين الرفع و النصب في هذا و نحوه نسبة و لا مقاربة، أما كونها غير بناء فلأن الكلمة معربة ممتمكنة، فليست الحركة إذن في آخرها ببناء، ألا ترى أن "غلامي" في التمكن واستحقاق الإعراب كـ :"غلامِك وغلامُهم وغلامَنا»[4].

ومن الأمثلة كذلك قول منظور بن حبة:

* بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَو عَيْهَلِّ *[5] (الرجز)

فقد أثبت الشاعر الياء مع التضعيف في لفظ " عَيْهَلِّ" والتثقيل من أمارة الوقف، والياء من أمارة

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص ، 2/ 497.

(2)- المصدر نفسه ، 2/ 496.

(3)- حسن محمود الشافعي، المدخل إلى دراسة علم الكلام، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة،1991م،152.

(4)- ابن جنّي، المصدر نفسه، 496/2.

(5)- وقبله: إِنْ تَنْجَلِي يَا مَحَلُّ أَوْ تَعْتَلِي أَوْ تُصْبِحِي فِي الطَّاعِ

* نَسْلُ وَجْدِ الهَائِمِ المُغْتَلِ*.و انظر رضي الدين الإستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب، 266/4 .

الإطلاق « فظاهر هذا الجمع بين الضدين، فهو إذا منزلة بين المنزلتين»[1].

هذا على العموم ما ورد من مسائل تخص الحكم في خصائص ابن جنّي منها ما هو أصيل في أصول النحو ومنها ما هو متأثر بالعلوم الدينية وعلم الكلام.

المبحث الثالث- **الحمل عند ابن جنّي:**

1-تعريف الحمل:

ورد مصطلح " الحمل" عند النحاة القدامى، وهو من المصطلحات الأصلية في أصول النحو فالتواليف النحوية بدء من كتاب سيبويه تفيض بهذا المفهوم، أو بما استخدم من ألفاظ في معناه للدلالة عليه فقد ورد على لسان أبي عمرو بن العلاء :« أحمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات»[2].

وهذا سيبويه قد استخدم مصطلح « مَحْمُول»[3] و «حَمْل»[4] و« يُحْمَل على مثله ما يُحْمَل»[5] و« يُحمل على اسم، ويُحمل على فعل»[6].

كما استعمل سيبويه كذلك مصطلح «**الحمل على المعنى** » فقال: « ولوقلت: " هذا ضاربٌ عبدَ اللهِ زيدا" ، جاز على اضمار فعل، أي :" ضَرَبَ زَيْدًا"، وإنما جاز هذا الإضمار لأن معنى الحديث في قولك:" هذا ضاربٌ زيدٌ"،" هذا ضربَ زيدًا"، وإن كان لا يعمل عمله فحمل على المعنى»[7].

واستمرّ النحويون في استخدامهم لمصطلح « الحمل»، بعد سيبويه، ففي القرن الثالث حتى أوائل القرن الرابع الهجري وجدنا ابن السراج قد استخدم مصطلح « الحمل على المعنى»[8].

وبعد ابن السراج جاء ابن جنّي فاستعمل مصطلح الحمل فقال: « الحمل إنما يجب أن يكون على الأكثر لا على الأقل... وكما أن الحمل على الأكثر، فكذلك يجب أن يكون الحمل على الأقوى

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص ، 2/ 359

(2) – ابن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، ص15.

(3)- سيبويه، الكتاب، 71/1.

(4)- المصدر نفسه، 76/1.

(5)- المصدر نفسه، 46/1.

(6)- المصدر نفسه، 46/1.

(7) – المصدر نفسه ، 171/1.

(8)- ابن السراج، أصول النحو، 13/2 ،428 ،175/1 .

أولى من الحمل على الأدنى »[1].

ومن صور الحمل عنده كذلك:

-إعطاء كذا حكم كذا: فقد ذكر ابن جنّي أن هذا: «عادة العرب مألوفة عنهم، وسنة مسلوكة إذا أعطوا شيئا من شيء حكما ما، قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكما من أحكام صاحبه عمارة بينهما، وتتميما للشبه الجامع بينهما»[2].

- مقيس على كذا: أورد ابن جنّي حينما سأل أستاذه أبا علي الفارسي بقوله : « أفترتجل اللغة ارتجالا؟ قال: ليس بارتجال، لكنه مقيس على كلامهم فهو إذا من كلامهم، ألا ترى أنك تقول: – طاب"الخُشْكُنَانُ"– فتجعله من كلام العرب، وإن لم تكن العرب تكلمت به، هكذا قال، فبرفعك إيّاه صار لذلك محمولا على كلامها، ومنسوبا إلى لغتها»[3].

وقوله أيضا : « فإنما يحمل ما يجهل على ما يعرف، ويقاس الغائب بالشاهد"[4]، وهذا معنى قول الخليل بن أحمد وسيبويه « ما قيس على كلام العرب، فهو من كلامهم»[5].

وعلى العموم فقد اعتدّ ابن جنّي بظاهرة الحمل، واستخدمها استخداما واسعا، حرصا على بناء قواعد مطردة للغة وأنظمة مقنّنة ومحاولةً لإرجاع ما خرج عنها إلى أقرب قاعدة تناسبها.

ويشير ابن جنّي إلى دواعي الحمل عند علماء العربية القدامى وهو يعلل لإبدال الهمزة واو في "صَحْراوَات" و"عِلْبَاوَان" و"قِرَّاوَان ": «وسبب هذه الحمول و الإضافات والإلحاقات، كثرة هذه اللغة وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها والتَرَكُّح (التوسع) في أثنائها، بما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئا، وتخيّلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم»[6].

ولعلّ عدم وجود قوانين وقواعد منضبطة في شكلها النهائي للظواهر اللغوية، يبرر فكرة الحمل كوسيلة، أو أداة تحاول أن تضبط القاعدة وما خرج عنها من ظواهر، عن طريق إظهار علاقة أو

---

(1)– ابن جنّي، الخصائص ، 261/2، وانظر، أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، ص25، 26 .

(2) – المصدر نفسه ، 63/1.

(3) – المصدر نفسه، 359/1.

(4)– المازني، المنصف، 1/ 102.

(5)–المصدر نفسه، 1 /180.

(6)– ابن جنّي، الخصائص، 1/ 214، 215.

اصطناع رابطة بين الظاهرة الأم وما انعتق بها، لأن هذه اللغة واسعة والعرب تحاول التركح في أثنائها، والتصرف في كلامها على أنواعه، نثرا كان أم شعرا[1].

2- صور الحمل:

أورد السيوطي بعضا منها عند حديثه عن أقسام القياس، فذكر أن القياس في اللغة العربية على أربعة أقسام:

أ- **حمل فرع على أصل:** ومثل له بإعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد كـــ: "قِيَم ودِيَم" في:" قيمة وديمة".

ب- **حمل أصل على فرع:** وذلك كإعلال المصدر، لإعلال فعله وتصحيحه، مثل:" قُمْتُ قِيامًا" و"قاوَمْتُ، قَوَاما".

ج- **حمل نظير على نظير:** وذكرمن أمثلته: توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية، حملا لها على الناهية.

د- **حمل ضد على ضد:** ومن أمثلته النصب بـــ(لم)، حملا على الجزم بـــ (لن)، فإن الأولى لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل.[2]

وقد ذكر أبو عبد الله الجليس في كتابه (**ثمار الصناعة**) ضمن أقسام العلة، صورا شتّ وأنواعا مختلفة من الحمول منها:

- الحمل لعلّة المشابهة: مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.
- الحمل لعلّة الاستغناء: كاستغنائهم بـــ (ترك) عن (ودع) .
- الحمل لعلّة النظير : ككسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم، حملا على الجر إذا هو نظيره.
- الحمل لعلّة النقيض: نصبهم النكرة بـــ(لا) حملا على نقيضها (إنّ).
- الحمل على المعنى: مثل قوله تعالى﴿فمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ [المؤمنون:12] ،ذكر فعل

---

(1)-عبد الفتاح علي حسن البجة، ظاهرة قياس الحمل بين علماء اللغة القدامى والمحدثين،ط1 ،دار الفكر ،عمان ،1998م، ص 176.

(2)- السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص63.

الموعظة وهي مؤنثة، حملا لها على المعنى وهو الوعظ.

- الحمل لعلّة المشاكلة: مثل قوله تعالى: ﴿سَلاَسِلاً وَأَغْلاَلاً﴾ [الإنسان:04].
- الحمل لعلّة المعادلة: مثل جرهم ما لا ينصرف بالفتح، حملا على النصب ثم عادلوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.
- الحمل لعلّة المجاورة : مثل الجر بالمجاورة في قولهم :" جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ"[1].

3- صور الحمل عند ابن جنيّ:

ذكرنا سابقا أن ابن جنيّ قد علق على هذه الظاهرة بأنها عادة مألوفة عند العرب، وسنة مسلوكة، وأن سبب هذه الحمول كثرة هذه اللغة وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيهاوفي أثنائها بما يلاسبونه، ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر على السواء ولذلك فقد عقد في خصائصه أبوابا عدّة، تتناول صور الحمل وأنواعه وأساليبه، وسنحاول تفصيل كل صورة على حدة.

أ- الحمل على المعنى:

ذكر ابن جنيّ أن هذا النوع من الحمل كثير في العربية وفسيح : « فلقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا»[2].

وهذا تفصيل هذه الأساليب التي جرت عليها صورة الحمل على المعنى:

1 -تذكير المؤنث: وتذكير المؤنث واسع جدا، لأنه رد فرع إلى أصل كما ذكر ابن جنيّ[3]، إذ التذكير هو الأصل والتأنيث هو الفرع.

ومن تذكير المؤنث قول عامر بن جوين الطائي[4]:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالُهَا. (المتقارب)

- ومنه قوله عز وجل ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي ﴾ [الأنعام:78] أي هذا

---

(1)- السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 71.

(2)- ابن جنيّ، الخصائص، 415/2.

(3) – المصدر نفسه، 415/2.

(4)- عبد القادر بن عمر البغدادي،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،45/1. وانظر أبو عمرو عثمان بن الحاجب، أمالي ابن الحاجب،ت،فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل،بيروت،لبنان،1989م، 352/1.

الشخص أو هذا المرئي ونحوه، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ [المؤمنون:12]، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف: 56] ففي الأولى حمل على المعنى لأن الموعظة والوعظ واحد، وفي الثانية أراد بالرحمة: المطر[1].

- ومن تذكير المؤنث قول الشاعر[2]:

إنْ امرأً غرَّه منكن واحدةٌ بعدي وبعدكِ في الدنيا لمغرورُ (البسيط)

لما فصل بين الفعل "غرَّ" وفاعله "واحدة"، حذف علامة التأنيث وإن كان تأنيثه حقيقيا[3].

2- تأنيث المذكر: إن كان تذكير المؤنث هو رد فرع إلى أصل، فإن تأنيث المذكر أذهب في التنكير والإغراب كما يقول ابن جنّي، لأنه رد أصل إلى فرع[4]، ومن أمثلته:

- قراءة من قرأ: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ [يوسف:10] وكقولهم:" مَا جَاءَت حَاجَتُهُ" و"ذهبت بعضُ أصابعِه"، فتأنيث ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى، وبعض الأصابع أصبعا، ولما كانت (ما) هي الحاجة في المعنى[5].
- وكذلك قول الشاعر[6]:

أَتَهْجُرُ بَيْتًا بالحجازِ تَلَفَّعَت به الخوف والأعداء من كل جانبِ (الطويل)

فقد ذهب الشاعر بالخوف إلى المخافة[7].

وكقول أبي كبير الهذلي[8]:

لو كان في قلبي كقَدْرِ قُلاَمَةٍ حُبًّا لغيرك قدْ أتاها أَرْسُلِي(الكامل)

قال ابن جنّي: « فقد كسر "رسول" وهو مذكر على "أَرْسُلْ"، وهو من تكسير المؤنث، كـ: "أَتَان" و" آتُنْ" و" عِتَاق" و " أَعْتُقْ" و" عِقَاب" و"أَعْقُبْ"، لما كان الرسول هنا يراد به المرأة

---

(1)- ابن جنّي،الخصائص، 2 /412.

(2)- ورد غير منسوب في الخصائص،أنظر 414/2.

(3)- المصدر نفسه، 2/ 414.

(4)- المصدر نفسه، 2/ 415.

(5)- المصدر نفسه ،415/2.

(6)- ابن منظور، لسان العرب ،مادة(خوف)

(7)- ابن جنّي، المصدر نفسه،416/2.

(8)- ابن منظور، لسان العرب، مادة (رسل).

لأنها في غالب الأمر مما يستخدم في هذا الباب»[1].

- وكذلك قول العرب: "صَرَعَتْني بعيرٌ لي"، من قبل أن البعير قد يقع على الجمل أو الناقة [2].

3- التعبير عن الجمع بلفظ الواحد:

من ذلك كقولك:" هو أحسن الفتيان وأجملُهُ"، فأفرد الضمير، لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد، كقولك: " هو أحسن فتىً في النَّاس"

ومنه قول ذي الرِّمة[3]:

وميّة أحسنُ الثقلين وجْهًا وسالِفَةً وأَحْسَنُهُ قَذَالاَ [4] (الوافر)

فالشاعر أفرد الضمير أحسن(ه) مع قدرته على جمعه،« وهذا يدلك على قوة اعتقاداهم أحوال المواضيع، وكيف ما يقع منها، ألا ترى أن الموضع موضع جمع، وقد تقدم في الأول لفظ الجمع فترك اللفظ ومُوجَبُ الموضع إلى الأفراد، لأنه مما يؤلف في هذا المكان»[5].

أما من القرآن الكريم قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ ﴾ [الأنبياء: 82] فحمل على المعنى، وقال تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [البقرة: 112] فأفرد على لفظ ثم جمع من بعد[6].

4-التعبير عما دون الجمع بلفظ الجمع:

ومنه قول عبيد بن الأبرص[7]:

أَقْفَرَ مِنْ أَهْلِه مَلْحُوبُ فالقُطَيَّاتُ فالذَّنُوبُ (مخلّع البسيط)

وإنما" القطيبة" ماء واحد معروف، لكن الشاعر جمعها [8].

وكذلك قول جرير[1]:

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص، 416/2 ، 417 .

(2)- المصدر نفسه، 418/2.

(3)- ورد هذا البيت في شافية ابن الحاجب ، وميّة أحسن الثقلين (جيدا)بدلا من(وجها)349/1.

(4)- السالفة هي أعلى العنق، والقذال، مؤخر الرأس فوق القفا، الخصائص، 2/ 180.

(5)- المصدر نفسه، 419/2.

(6)- المصدر نفسه، 419/2.

(7) - الخطيب أبي زكرياء يحى بن علي التبريزي، شرح القصائد العشر،دار الجيل، بيروت، ص324.

(8)- ابن جنّي، المصدر نفسه، 420/2.

بَانَ الخَلِيطُ بِرَامَتَيْنِ فَوَدَّعُوا أوَ كُلَّمَا ظَعَنُوا لِبَيْنٍ تَجْزَعُ (الكامل)

وإنَّما "رامَة" أرض واحدة معروفة، لكنّ جريرا ثنّاها[2]، ومنه قول الفرزدق[3] :

فَيَا لَيْتَ دَارِي بالمدينةِ أَصْبَحَتْ بِأَجْفَارِ فَلْجٍ أوْ بِسَيْفِ الكَوَاظِمِ (الطويل)

أراد: بالجَفْرِ والكَاظِمَة[4].

فجميع هذه الشواهد جاءت معبّرة عما دون الجمع بلفظ الجمع، وأخيرا فإن ابن جنّي يقرر أن طريق الحمل على المعنى ثابت وأسلوب غير مستنكر ويدلُّكَ ذلك قوله « وأمَّا غير هذا الطريق من الحمل على المعنى وترك اللفظ،كتذكير المؤنث وتأنيث المذكر، فأمر مستقرّومذهب غير مستنكر»[5].

ب-الحمل على النظير:

حمل النظير على النظير عند النحاة، يقصدون به: « إجراؤه مجرى نظيره باعتبار جامع بينهما كحمل (ما) النافية على (ليس) في العمل، باعتبار مشابهتها لها في كونها لنفي زمان الحال»[6].

وهو أحد أركان القياس الأربعة التي ذكرها السيوطي في اقتراحه فقال:« القياس في العربية على أقسام:حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير وحمل ضدٍّ على ضد»[7].

وإذا جئنا إلى استخدام هذا المصطلح عند ابن جنّي نجده قد توّسع في إيراده واستخدامه في خصائصه، فقد وردت عنده مصطلحات مثل: « النظير »، «عدم النظير»، «يجري على النظير» «الحمل على النظير » [8].

ومن أمثلة الحمل على النظير عنده قوله:« فإن كان الشيء شاذّا في السماع، مطّردا في

---

(1)- ديوان جرير، شرح يوسف عيد، دار الجيل بيروت،1992م،ص418.

(2)- ابن جنّي، الخصائص، 420/2 .

(3)- ديوان الفرزدق، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1984م، 307/2 .

(4)- ابن جنّي، المصدر نفسه،307/2 .

(5)- المصدر نفسه237/1 .

(6)- بطرس البستاني، محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت1987م، مادة (حمل)، 495.

(7)- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، 63 .

(8)- ابن جنّي، الخصائص، 99/1 .

القياس، تحاميت ما تحامت العرب من ذلك وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من: "وَذَرَ" و"وَدَعَ" لأنهما لم يقولوهما، فلا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو: "وَزَنَ" و"وَعَدَ"، لو لم تسمعها»[1].

وكذلك جمع (حُرَّة) بالواو والنون فقالوا: (إِحرُّونَ)، لأن العين أعلّت بالإدغام، فوضعوا من ذلك الجمع بالواو والنون وله نظائره في اللغة العربية[2].

ج–الحمل على عدم النظير:

استخدم ابن جنّي مصطلح "**الحمل على عدم النظير**"، وذكر أن هذه الصورة من الحمل مذهب سيبويه: « أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير، وذلك مذهب الكتاب»[3].

وأورد عنه أنّه حكى فيما جاء على " فِعِلٍ"، "إِبِلاً" وحدها، و لم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير، ويضع ابن جنّي هنا قاعدة مؤدّاها أن:« إيجاد النظير بعد قيام الدليل، إنما هو للأنس به لا الحاجة إليه »[4].

فإن لم يقم الدليل، فإيجاد النظير يُحْتالُ إليه ومثّل لذلك بـ:" عِزْوِيت"[5] قال: « لمّا لم يقم الدليل على أن واوه وتاءه أصلان، احتجت إلى التعلُّل بالنظير، فمنعت من أن يكون (فِعْوِيلاً) لما لم تجد له نظيرا، وحملته على (فِعْلِيتْ)، لوجود النّظير وهو "عِفْريت ونِفْرِيت" »[6].

وكذلك ما أورده عن أبي عثمان المازني في الردِّ على من ادعى أن (السين) و(سوف) ترفعان الأفعال المضارعة: « و لم نر عاملا في الفعل تدخل عليه اللام، وقد قال سبحانه وتعالى ﴿ولسوف تعلمون﴾، فجعل عدم النظير ردّا على من أنكر قوله»[7].

وعدم النظير عند ابن جنّي أسلوب متّبع ومحكوم به، إن لم يكن هناك دليل على ما نقول وانعدمت نظائر للمسألة : « وإن لم يقم الدليل، و لم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير»[8].

---

(1)– ابن جنّي، الخصائص، 99/1، 197، 198.

(2)– المصدر نفسه،319/2 .

(3)– المصدر نفسه، 197/1.

(4)– المصدر نفسه، 197/1.

(5) – ابن منظور، لسان العرب، مادة (عزى)

(6)– ابن جنّي، المصدر نفسه، 197/1.

(7)– المصدر نفسه، 197/1.

(8)– ابن جنّي، الخصائص ، 198/1.

ومثّل لذلك (بالهمزة والنون) في "أَنْدَلُس"، أنهما زائدتان قال: « ووزن الكلمة بهما (أَنْفَعُلْ) وإن كان من الأمثلة التي لا نظير لها، وذلك أن (النون) لا محالة زائدة، لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على (فَعْلَلُلْ)، فتكون النون منه أصلا لوقوعها موقع العين، وإن ثبت أن النون زائدة، فقد بَرَدَكَ في يدك ثلاثة أحرف أصول، وهي (الدال واللام والسين)، وفي أول الكلمة همزة ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ، ولا تكون النون أصلا، والهمزة زائدة، لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها، إلا في الأسماء الجارية على أفعالها، نحو (مُدَحْرِجٌ) وبابها، فقد وجب إذًا أن تكون الهمزة والنون زائدتان، وأن الكلمة... على (أَنْفَعُل)، وإن كان هذا مثالا لا نظير له »[1].

أما إذا قام الدليل فلا مندوحة بك عن ذلك وهذا ما عبّر عنه قائلا: « فإن ضامَّ الدليلَ النظيرُ فلا مذهب بك عن ذلك »[2].

ومثل لذلك بنون (عَنْتَر)، فالدليل يقضي بكونها أصلا، لأنها مقابلة لعين (جعْفر)، والمثال أيضا معها وهو (فَعْلَلْ)، وهنا اجتمع الدليل والنظير سويًّا[3].

ومن أمثلة الحمل على عدم النظير:

- النسب إلى :" شَنُوءَة، شَنَئِي"، فقد عدّها ابن جنّي محمولة على عدم النظير فقال:« ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئا، وسمع ذلك الشيء عينه، فقد ثبت قدمه، وأخذ من الصّحة والقوة مأخذه... فلما قبله القياس لم يقدح فيه عدم النظير»[4].

والقاعدة في ذلك كلّه «أن إيجاد النظير وإن كان مأنوسا به، فليس في واجب النظر إيجاده»[5].

د-الحمل على النقيض:

ورد مصطلح الحمل على النقيض عند ابن جنّي وهو مضاد لمصطلح النظير فذكر باب «**الشيء يرد مع نظيره، مورده مع نقيضه**»، منها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة نحو:"رجل

---

(1)- المصدر نفسه ،198/1.

(2)- المصدر نفسه، 198/1.

(3)- المصدر نفسه ،198/1.

(4)- المصدر نفسه ، 136/1.

(5)- المصدر نفسه، 136/1.

علاّمة، وامرأة علاّمة [1].

وكما أقر ابن جنّي الحمل على النظير، فقد أقر كذلك صورة الحمل على النقيض فقال في موضع آخر: « لما كان "رَضِيت" ضد "سَخِطْت"، عُدِّيَ "رَضِيتُ" بعلى حملا للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره، وقد سلك سيبويه هذا الطريق في المصادر كثيرا »[2].

ومفهوم النقيض أو الضد عن العلماء « يأتي بمفهوم المخالف للشيء فهو عكسه »[3]،وهذا من مذهب العرب، وسلوكهم في لغتهم فالعرب قد تجرى الشيء مجرى نقيضه، كما تجريه مجرى نظيره، فكما قالوا: "جَوْعَان" قالوا:" شَبْعَانْ"[4].

وللحمل على النقيض أضرب وأساليب ذكرها ابن جنّي، منها:

1- **اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة:** وذلك نحو: « "رجل علاّمة" و"امرأة علاّمة"و"رجل نسّابة" و"امرأة نسّابة" و"رجل هُمَزَة لُمَزَة"و"امرأة هُمَزَة لُمَزَة»[5].

ويعلل ابن جنّي لاجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة: « وذلك أن الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما لحقت لإعلام المسامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة، وسواء أكان ذلك الموصوف مذكرا أم مؤنثا»[6].

فاشتراك كلا من المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة،"رجل علاّمة وامرأة علاّمة"، ليعلم به أنّها بلغت المعنى وهو مؤنث (ذروة العلم وغايته ونهايته) ومن تأنيث هذه الصفة: تصحيح العين في نحو: حِوَل وصَيِد و"اعْتَوَنُوا" و"اجْتَوَرُوا"، إيذانا بأن ذلك في معنى ما لا بد من تصحيحه وهو احْوَلَّ، اصْيَدَّ، وتَعَاوَنُوا وتَجَاوَرُوا.[7]

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص، 136/1، 137.

(2)- المصدر نفسه، 2/ 203.

(3)- عبد الفتاح حسن علي البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ص342.

(4)- ابن جنّي، المصدر نفسه ، 213/2.

(5)- المصدر نفسه، 201/2.

(6)- المصدر نفسه،201/2.

(7)- المصدرنفسه ، 201/2.

2- اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المذكّرة:

أ- ما جاء مفردا: وذلك نحو: رجل خَصْمٌ وامرأة خَصْمٌ و"رجلٌ رِضا" و" امرأة رضا"[1].

ب- ما فوق الواحد: نحو "رجلين رضا" و"رجلين عَدْلٌ" و"قوم رضا"و"قومٌ عدل" من ذلك قول زهير بن أبي سلمى[2]:

مَتَى يَشْتَجِرْ قَوْمٌ يَقُلْ سَرَوَاتُهُم هُمْ بَيْنَنَا فَهُمٌ رِضًا وهُمْ عَدْلُ (الطويل)

وسبب اجتماعها هنا في هذه الصفة يعلله ابن جنّي بقوله: « فإذا قيل"رجل عدل"، فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة، وكأنه استولى على جميع الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل و لم يترك لأحد نصيبا من الكرم والجود، وهذا ما فعله زهير حين وصف القوم بـ: "فهم رضا" "وهم عدل"، فوصف بالجنس أجمع، تمكينا لهذا الموضع وتوكيدا»[3].

ومن أمثلة الحمل على النقيض: "هو مَجْبُولٌ من الكَرَمِ" و"مَطِينٌ من الخُبْزُ" و"هي مَخْلُوقَةٌ من البُخْلِ"، قال البعيث المجاشعي[4]:

أَلاَ أَصْبَحَتْ أَسماءُ جَاذِمَةَ الحَبْلِ وَضَنَّتْ عَلَيْنَا والضَّنِينُ مِنَ البُخْلِ (الطويل)

وهذا عند ابن جنّي أوفق معنى من حمله على القلب، وأنه يريد به (والبخلُ من الضَّنين)، لأن فيه من المبالغة والإعظام ما ليس في القلب[5]. ومنه قوله تعالى ﴿ خُلِقَ الإِنْسَانُ مِن عَجَلٍ﴾ [الأنبياء:37]، وذلك لكثرة فعله إياه واعتياده له، وهذا أقوى معنى من أن يكون المراد: (خلق العجل من الإنسان)، لأن أمر قد اطّرد واتّسع « فعمله على القلب يبعده عن الصنعة ويصغر المعنى»[6].

هـ-الحمل على الظاهر:

العرب تحمل على الظاهر ما لم يمنع مانع، ويتجلّى ذلك فيما أورده ابن جنّي من « قوّة اعتقاد

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص، 202/2 .

(2)- ديوان زهير بن أبي سلمى، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت1986م، ص61.

(3)- ابن جنّي، المصدر نفسه،202/2.

(4) - هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي، أمالي بن الشجري، ت،محمودالطناحي، ط1، مكتبة الخانجي،القاهرة،1991م،107/1.وانظر ابن هشام ، المغني، الشاهدرقم514

(5)- ابن جنّي، المصدر نفسه، 203/2.

(6)- المصدر نفسه، 204/2.

العرب في الحمل على الظاهر، ما لم يمنع مانع»[1].

ومذهب ابن جنّي في التعامل مع هذه الصورة من الحمل أنك: « إذا شاهدت ظاهرا يكون مثله أصلا، أمضيت الحكم على ما شاهدته من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه»[2].

والحمل على الظاهر مما كان معمولا به عند سيبويه « ألا ترى أن سيبويه حمل (سِيدًا) على أنه مما عينه ياء، فقال في تحقيره:" سُيَيْد"،" كديك" و"دُيَيْك" و"فِيل" و"فُيَيْل"، وذلك أن عين الفعل لا ينكر أن تكون ياء وقد وجدت في" سيد" ياء، فهي في ظاهر أمرها إلى أن يردَّ ما يستنزل عن بادي حالها»[3].

وهذا ما يدلُّ على قوة الظاهر عند النحاة القدامى فعلى الرغم من أن تركيب (س ى د) لم يعرف في كلام العرب، وكان الأولى أن يحمل الكلمة على مافي الكلام مِثْلُهُ، وهو ما عينه من هذا اللفظ واو، وهو" السواد" و"السُّودَدْ "ونحو ذلك إلا أنه عمل بمضمون القاعدة التي ذكرها ابن جنّي: « ولسنا ندع حاضرا له وجه من القياس، لغائب مُجَوَّزٍ ليس عليه دليل»[4].

كما أنه ليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى اثبات حكم تقبله الأصول ولا تستنكره ،ألاّ يحكم به حتى يوجد له نظيرا وذلك أن النظير يؤنس به، فأما ألا تثبت الأحكام إلا به فلا[5].

ومن أمثلة الحمل على الظاهر:

- حمل (عَيَّنَا)، فأثبت به (فَيْعَلاً) مما عينه ياء، وكان يمكن أن يكون (فَوْعَلاً) و(فَعُولاً) من لفظ العين ومعناه، قال ابن جنّي: « ولوحمل على أحد هذين المثالين لحمل على مألوف غير منكور لأن (فوعلا) و(فعولا) لا مانع لكل واحد منهما أن يكون في المعتل، كما يكون في الصحيح، أما " فَيْعَلْ"، فعزيز، ثم لم يمنعه عزّة ذلك أن حكم به على (عَيَّنْ) و لم يحمله على المثالين السابقين، وهذا يدُّل على قوة الظاهر عندهم»[6].

---

(1) – ابن جنّي، الخصائص،255/1.

(2)– المصدر نفسه،251/1.

(3)– المصدر نفسه ، 251/1.

(4)– المصدر نفسه، 252/1.

(5)– المصدر نفسه، 1/ 252.

(6)– ابن جنّي، الخصائص ، 253/1، 254.

- أورد ابن جنّي عن محمد بن الحسن، أن "أَرْوَى" من باب "أَرْو" قال: « فقلت لأبي علي: من أين له أن اللام واو؟ وما يؤمنه أن تكون ياء، فتكون من باب" التَّقْوَى"، فجنح إلى ما نحن عليه، من الأخذ بالظاهر»[1].
- وكذلك نون "عَنْتَرْ" و"عَنْبَرْ" فقد حملها على الظاهر، وإن كان ورد عن العرب نحو "عَنْبَس"و"عَنْسَل"، قال ابن جنّي: « هاتين الكلمتين أخرجها الإشتقاق، وأما "عنتر" و"عنبر" فلابد من القُضَيّة بكون النون أصلا»[2].

و-حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم:

والمقصود بهذه الصورة من الحمل التي وردت عن ابن جنّي أن النحاة « يعطون كلمة حكم كلمة، وإن لم يوجد فيها سبب الحكم، للمشابهة بينهما»[3].

ومن أمثلته:

- النسب إلى ما فيه همزة التأنيث بالواو نحو: "حَمْرَاوِي و صَفْرَاوِي وعَشْرَاوِي"« وإنما قلبت الهمزة فيه و لم تقرّ بحالها لئلا تقع علامة التأنيث حشوا »[4].
- ثمّ حملوا على هذه الكلمات كلمات أخرى مثل : "عِلْبَاء، عِلْبَاوِي"، "حِرْبَاء، حِرْبَاوِي"فأبدلوا هذه الهمزة، وإن لم تكن للتأنيث « لكنها لما شابهت همزة "حمراء" وبابها بالزيادة، حملوا عليها همزة عِلْباء»[5].
- حمل" كِساء" و"قَضَاء" على "عِلْباء": "كِسَاوِي"، "قَضَاوِي"، « فأبدلوا الهمزة واو، حملا لها على همزة علباء»[6].
- حمل" قُرَّاء" على "كِسَاء": فقالوا: قُرَّاوِي"، فشبهوا همزة "قُرَّاء" بهمزة" كِسَاء"، من حيث كانت أصلا غير زائدة، كما أن همزة كساء غير زائدة[7].

---

(1)- المصدر نفسه ، 255/1.

(2)- المصدر نفسه، 255/1.

(3)- المصدر نفسه، 213/1.

(4)- المصدر نفسه، 1/ 213.

(5)- المصدر نفسه، 214/1.

(6)- المصدر نفسه، 214/1.

(7)-ابن جنّي، الخصائص ، 1/ 214.

ويعلّل ابن جنّي لذلك ولدواعيه فيقول: « فهذه أشباه لفظية يحمل أحدهما على ما قبله، تَشبُّهًا به وتصورا له، وإليه وإلى نحوه أومأ سيبويه بقوله: وليس شيءٌ يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون به وجها»[1].

ز-الحمل على أحسن الأقبحين:

عرف ابن جنّي هذه الصورة من الحمل بقوله: « وذلك أن تُحْضِرَكَ الحال ضرورتين، لابدّ من ارتكاب إحداهما، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربها، أو أقلّهما فحشا»[2].

ومن أمثلة الحمل على أحسن الأقبحين:

- واو (وَرَنْتَلْ) (هو الشَّرُّ والأمر العظيم) فالحال تحضرك ضرورتين:

- أحدهما: « أن تدَّعي كونها أصلا في ذوات الأربعة، غير مكررة والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلى مع التكرير، نحو:" الوَصْوَصَة والوَحْوَحَة»[3].

- ثانيهما: أنّ الواو زائدة أولا، والواو لا تزاد أوّلا، ويقرر ابن جنّي أن تحمل الواو على أنّها أصل: «فإن كان كذلك كان أن تجعلها أصلا، أولى من أن تجعلها زائدة، وذلك أن الواو قد تكون أصلا في ذوات الأربعة، على وجه من الوجوه، أعني في حال التضعيف، فأما أن تزاد أولا فإن هذا أمر لم يوجد على حال، فإن كان كذلك رفضته و لم تحمل الكلمة عليه»[4].

- ومن أمثلته أيضا :"فِيهَا قَائِمٌ رَجُلٌ"فالحال تحضر ضرورتين:

أحدهما:رفع قائما فتقدم الصفة على الموصوف ،وهذا لا يكون.

ثانيهما:نصب الحال من النكرة وهذا على قلّته جائز، فتحمل على نصب الحال فتنصب[5].

- كذلك نحو :"مَا قَامَ إِلاَّ زَيْدًا أَحَدٌ"، قال ابن جنّي : « عدلت إلى النصب لأنّك إذا رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه، وهذا وإن ليس في قوّة تأخيره عنه، فقد جاء على كل حال»[6].

---

(1)-المصدر نفسه ، 214/1.

(2)- المصدرنفسه، 212/1.

(3)- المصدر نفسه، 212/1، 213.

(4)- المصدرنفسه، 1 /213.

(5)- المصدرنفسه،1 /213.

(6)- ابن جنّي، الخصائص ، 213/1

والحمل على أحسن الأقبحين يعدُّ عند ابن جنّي «أصلا في العربية يحمل عليه غيره»[1].

ح-الحمل على الجوار:

ومن صور الحمل التي وردت عند ابن جنّي "**الحمل على الجوار**" والنحاة يعنون به: «الظاهرة الإعرابية التي تقتضي خروج الاسم المُعْرَبْ عمّا يجب له من حركة، أو تحريك، موافقة لما يجاوره من الكلمات والحروف»[2].

وذكر ابن جنّي أنّ هذه الظاهرة في كلام العرب على ضربين :

أحدهما- **تجاور الألفاظ**:وهو على أسلوبين:

أ-**المتصل** :

أي من حروف اللفظة الواحدة المتصل بعضها ببعض مثل مجاورة العين للام بحملها على حكمها، في نحو: "صوّم ،صيّم" و"جيّع" في "جوّع" قال : «لأنّهم شبهوا باب صوّم بباب عصيّ،فقبله بعضهم ومثله قولهم في جوّع ،جيّع »[3].

ومما ورد من أمثلته من كلام العرب قول الحادرة[4]:

ومُعَرَّضٍ تَغْلِي المَرَاجِلُ تَحْتَهُ بَادَرْتُ طَبْخَتَهَا لِرَهْطٍ جُيَّعِ (الكامل)

وقول آخر [5]:

لولاَ الإِلَهُ مَا سَكَّنَا خَضَّمَا ولا ظَلَلْنَا بالمَشَاءِ قُيَّمَا [6] (الرجز)

فهذه الألفاظ "جيّع ،قيّم"،قلبت فيها العين حملا على قلب اللام [7].

ومن الجوار المتصل قول جرير[8]:

لُحُبُّ المُؤْقِدَانِ إِلَيَّ مُؤْسَى وَجَعْدَة إِذ أَضَاءَهَما الوَقُودُ (الوافر)

---

(1)- المصدر نفسه ،213/1

(2)- محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 58.

(3)- ابن جنّي، المصدر نفسه، 219/3،218.

(4)- المفضل بن محمدبن يعلى الضبّي، المفضليات،ت،أحمد محمد شاكر،عبد السلام محمد هارون،ط8،دار المعارف،بيروت،ص46.

(5)- ورد هذا البيت في الخصائص غير منسرب،أنظر 219/3.

(6)- خضّم:موضع في بلاد تميم،المشاء:تناسل المال وكثرته،أنظر اللسان مادة(خضم) ومادة ( ).

(7)- ابن جنّي، الخصائص،219/3 .

(8)- ابن هشام الأنصاري، المغني ، الشاهد رقم 920.

فالشاعر تصور الضمّة في "المؤقدان "و"مؤسى" لمجاورتها الواو أنها كأنها فيها، فهمزها « والواو إذا انضمّت ضمّا لازما همزت»[1].

ومن أمثلة الحمل على الجوار المتصل في الألفاظ، إعطاء الحكم للحركة لمجاورتها الحرف،نحو: «"بَكْرٌ"و"مَرَرْتُ بِبَكْرٌ"، ألاتراها لم جاورت اللام بكونها في العين، صارت لذلك كأنّها في اللام لم تفارقها وكذلك قولهم :"شَآبَّة" و"دَآبَّة"، صار فضل الاعتماد بالمدِّ في الألف كأنه تحريك للحرف الأول المدْغم، حتى كأنّه لذلك لم يجمع بين ساكنين »[2] .

ب-الجوار المنفصل:

ويكون في التأثر الذي يطرأ على التصرف الإعرابي بين الألفاظ فيما بينها وذلك نحو:"هذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ"، وقول الحطيئة[3]:

فإيَّاكُمْ وحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيِّ[4] (الوافر)

فالشاعر جر "هَمُوز" وهي صفة للحية لمجاورتها للفظة "واد"[5] .

وذكر ابن جنّي :«ومن تجاور المنفصلين ما هو لاحق بقبيل الذي أجري مجرى المتصل في نحو قولهم: "هالله ذا"، أجروه في الإدغام مجرى" دابّة وشابّة"، ومنه قراءة بعضهم ﴿فَلاَ تَّنَاجُوا﴾ [المجادلة :09] و﴿حَتَّ إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا﴾ [الأعراف :38] بإثبات الألف في"ذَا ولاْ"»[6].

فالحرف المدغم الذي هو الدال والتاء في اداركوا وتناجوا أعطيا حكم الحركة في ذا ولا الذي هو السكون، والإدغام عبارة عن سكون وحركة فكان الحكم على جوار الحركة للحرف.

ومنه ما أنشده أبو زيد[7]:

مِنْ أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ المَوْتِ أَفِرُّ أَيَوْمَ لَمْ يَقْدِرَ أَمْ يَوْمَ قُدُرْ (الرجز)

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص، 114/3 .

(2)- المصدر نفسه، 3/ 220 .

(3)- ديوان الحطيئة،ت نعمان محمد أمين طه، ط01، مكتبة الخانجي، القاهرة،1987م، ص179 عبد القادر بن عمر البغدادي خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 86/5.

(4) - الهموز:من الهمز وهو الغمز والضغط ، أنظر اللسان مادة (همز)، السيّ:المثل، أنظر اللسان مادة(سوا).

(5)- ابن جنّي، المصدر نفسه، 220/3 .

(6)- المصدر نفسه،221/3 .

(7)- ابن هشام الأنصاري، المغني، الشاهد رقم449.

وفي هذا البيت فتح راء" يقدرَ" حملا لها على حركة الألف في" أمْ" وهي الفتح[1].

ثانيهما– **تجاور الأحوال:** وهذا النوع من المجاورة لم يعرض له أحد من النحاة قبل ابن جنّي ويدلك كذلك قوله: « وهذا التجاور الذي ذكرناه في الأحوال والأحيان، لم يعرض له أحد من أصحابنا وإنما ذكروا تجاور الألفاظ فيما مضى»[2].

وتجاور الأحوال يقع في الزمان والمكان:

أ–الزمان:

قال ابن جنّي: «... وذلك أنّه لتجاور الأزمنة ما يعمل في بعضها ظرفا، ما لم يقع من الفعل وإنّما يقع فيما يليه، نحو قولهم:" أَحْسَنْتُ إِلَيْهِ إِنْ أَعْطَانِي"، وأنت لم تحسن إليه في أول وقت الطاعة وإنما أحسنت إليه في ثاني ذلك، ألا ترى أن الإحسان مسبَّب عن الطاعة وهي كالعلة له، ولا بدّ من تقدم وقت السبب على وقت المسبِّب، كما لابد من ذلك مع العلة، لكنَّه لما تقارب الزمانان وتجاورت الحالان في الطاعة والإحسان، أو الطاعة واستحقاق الاستحسان، صارا كأنهما وقعا في زمان واحد... »[3].

ويشير ابن جنّي إلى أن العرب لما اطّرد هذا في كلامهم وكثر على ألسنتهم وفي استعمالاتهم تجاوزوا وتوسعوا فيه إلى ما تباعدت حالاه وتفاوت زماناه، ومثال ذلك كأن يقول رجل في بلد لرجل في بلد آخر: "لما ساءت حاله حسَّنْتُهَا" و"لما اختَلَّت معيشته عَمَّرْتُهَا[4].

ومن شواهده في القرآن الكريم قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: 43] قال ابن جنّي: « وذلك أن تجعل(إِذْ) بدلا من قوله (اليومَ) وإلا بقيت بلا ناصب، وجاز إبدال (إِذْ) وهو ماض في الدنيا من قوله اليوم، وهو حينئذ حاضر في الدنيا لما كان عدم الانتفاع بالاشتراك في العذاب إنما هو مسبَّب عن الظلم، وكانت أيضا الآخرة تلي الدنيا بلا وقفة ولا فصل، صار الوقتين على تباينهما وتنائيهما، كالوقتين المقترنين المتلاصقين»[5].

وكذلك قوله قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: 8]،وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ

---

(1)– ابن جنّي، الخصائص ، 3 /221.

(2)– المصدر نفسه، 227/3 .

(3)– المصدر نفسه، 222/3 .

(4)– المصدر نفسه، 223/3 .

(5)– المصدر نفسه، 3 /224.

الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان: 22]، «وإذا أنت فعلت هذا لم تخرج به من أنّ يكون "إِذْ ظَّلَمْتُم "في اللفظ معمولا لقوله "لَنْ يَنْفَعَكُم"، لما ذكرنا من الجوار وتلوّ الآخرة الأولى بلا فصل»[1].

ب – **المكان**: ومن أمثلته[2] :

وَهُمْ إِذَا الخَيْلُ جَالُوا فِي كَوَاثِبِهَا[3] (الطويل)

«وإنما يجول الراكب في صهوة الفرس لا في كاثبته، لكنهما لما تجاورا جريا مجرى الجزء الواحد»[4].

ط– حمل الأصل على الفرع:

الأساس فيما يراه النحاة أن يتبع الفرع الأصل، لأنه جزء منه ولاحق به، ولذلك فإنّهم عابوا أن يؤنث المذكر، لأنّه أذهب في التنكير والإغراب كما يقول ابن جنّي، لما فيه ردّ الأصل إلى الفرع[5].

غير أن ابن جنّي قد لحظ أن العرب: «تؤثر تشبيه الأشياء بعضها ببعض، فلذلك حملوا الأصل على الفرع، ألا تراهم يعلُّون المصدر لإعلال فعله ويصحونه لصحّته، وذلك نحو:" قُمْتُ قِيَامًا وقَاوَمْت قِوَاما"، فإذا حملوا الأصل الذي هو المصدر على الفرع الذي هو الفعل، فهذا من الدلالة على إيثارهم تشبيه الأشياء المتقاربة بعضها ببعض»[6].

وحمل الأصل على الفرع يكون في معاني العرب، كما يكون في معاني الإعراب.

1– ما جاء من حمل الأصل على الفرع في معاني العرب:

ومن أمثلته قول ذي الرّمة[7]:

وَرَمْلٍ كَأَوْرَاكِ العَذَارَى قَطَعْتُهُ إِذَا أَلْبَسَتْهُ المُظْلِمَاتُ الحَنَادِسُ (الطويل)

فالعادة والعرف في نحو هذا أن تُشبَّه أعجاز النساء بكثبان الأنْقَاء: «فقلب ذو الرّمة العادة والعرف فشبه كثبان الأنقاء بأعجاز النساء، وهذا كأنه يخرج مخرجَ المبالغة، أي قد ثبت هذا الموضع

---

(1)– ابن جنّي، الخصائص،225/3 .

(2)– ورد هذا البيت في الخصائص غير منسوب،أنظر227/3.

(3)– الكواثب:جمع كاثبة،وهي الفرس مجتمع كتفيه قدّام السرج، أنظر اللسان ، مادة (كثب).

(4)– ابن جنّي، المصدر نفسه،227/3.

(5)– المصدر نفسه، 225/2.

(6)– المصدر نفسه ،113/1.وأنظر كذلك، عبد الفتاح حسن علي البجة: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ص378.

(7) –ديوان ذي الرمة، شرح، أحمد حسن سبج، ط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1985، 146.

وهذا المعنى لأعجاز النساء وصار كأنه الأصل فيه»[1] .

وكذلك وصف الناقة بـــ"الجُمَالِيَّة"، لأنهم شبَّهوها بالجمل في شدَّتِه وعلوِّ خَلْقِه ،وهذا مـــا ورد في قول الأعشى[2]:

جُمَالِيَّةٌ تَغْتَلِي بالرِّدَافِ إِذَا كَذَبَ الآثِمَاتُ الهَجِيرَ[3] (المتقارب)

وصورة حمل الأصل على الفرع كثيرة في اللغة، فلمَّا شاع ذلك واطَّرد صار كأنه أصل في بابـــه ونظائره في هذه اللغة كثيرة[4].

2-حمل الأصل على الفرع في معاني الإعراب:

أورد ابن جنّي أن سيبويه أجاز نحو: « "هذا الحَسَنُ الوَجْهِ"، أن يكون الجر في الـــوجهين مـــن موضعين: أحدهما الإضافة، والآخر تشبيهه بـــ "الضَّارِبِ الرَّجُلِ"، الذي إنَّما أجاز فيه الجر تشبيها له بـــ "الحَسَنِ الوجهِ»[5].

ومن ذلك تشبيه الفعل المضارع بالاسم، فأعربوه وتمَّمُوا ذلك المعنى بينهما بأن شبَّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه [6] .

حمل الاسم وهو الأصل على الفعل وهو الفرع، إلى أنْ شبَّهُوهُ بما وراءه وهو الحرف، فبنوه نحو: «"أمس وأين وكيف" وكذلك" عسى"، منعت من التصرُّف حملا على" لَعَلَّ»[7] .

---

(1) – ابن جنّي، الخصائص،1 /302.

(2) -ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح مهدي محمد ناصر الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1987م ص70.

(3)– تغتلي، تسرع، اللسان ،مادة(غلى) ، الرديف: من يركب خلف الراكب، الآثمات من النوق:المبطئات، اللسان،مادة(أثم) وكذب البعير الهجير، إذا أساء السير فيه و لم يصدقه، اللسان ،مادة (كذب).

(4)– المصدر نفسه، 303/1.

(5)– المصدر نفسه، 304/1.

(6)– المصدر نفسه،304/1.

(7)– المصدر نفسه،311/1.

الفصل الثالث: دور القياس في التطور اللغوي

المبحث الأول : المستوى الصوتي

المبحث الثاني : المستوى الصرفي

المبحث الثالث: المستوى الدلالي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تنمو اللغة وتتطور مثل أي كائن حي، وذلك بما يستحدث ويولد فيها من أساليب جديدة في التعبير، وكلمات أو ألفاظ جديدة تدخل في الاستعمال اللغوي بطريقة أو بأخرى، فتغنى اللغة وتتكاثر ولعل هذا «**من القوانين المقرّرة التي لا خلاف عليها أن اللغة تتطور**»[1]، وهذا أمر قد فرغ منه المحدّثون من علماء اللغات، منذ فترة طويلة وهو يعد عندهم الآن من البديهيات[2].

وهناك أسباب كثيرة لتطور اللغات يرجع أهمها إلى ستة وظائف[3]:

- أول تلك الوظائف يعود إلى أسباب اجتماعية محضة، تتمثل في حضارة الأمّة وعاداتها وتقاليدها ونشاطها العلمي والعقلي ومناحي نزوعها ووجدانها.
- ثانيها: تأثر اللغة بلغات أخرى.
- ثالثها: عوامل أدبية، تتمثل في الإبداع الأدبي الذي تنتجه قرائح الناطقين بتلك اللغة.
- رابعها: انتقال اللغة من السلف إلى الخلف.
- خامسها: عوامل طبيعية، يدخل فيها المظهر الجغرافي والفيزيولوجي.
- وسادس تلك الوظائف يتمثل في العوامل اللغوية، التي ترجع إلى اللغة نفسها، وطبيعة أصواتها وقواعدها ومتنها، وذلك أن عناصر اللغة نفسها قد تنطوي على بعض النواحي التي تأثّر في تطورها[4].

وإذا تأملنا كتب القدامى من علماء العربية، وجدناها تفيض بفصول عدّة حول مسائل من اللغة تدور كلّها حول ظاهرة واحدة، وهي تطور اللغة في ألفاظها وأساليبها، ووسائل هذا النمو والتطوير[5].

ولعل واحدا من علماء العربية وهو ابن جنّي أكّد أن اللغة تتطور وتتجدد، وذلك حين تكلم في باب عقده في خصائصه سمّاه «**باب في هذه اللغة، أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط**» قال فيه: « قد تقدم في أول الكتاب القول على اللغة، أتواضع هي أم إلهام، وحكينا وجوّزنا فيها الآمرين جميعا، وكيف تصرفت الحال، وعلى أي الأمرين كان ابتداؤها، فإنها لابد أن يكون قد

---

(1)- عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية. ص 100.

(2)- رمضان عبد التواب، التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس. (مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة مايو 1974، ج33.ص 109).

(3)- علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، ط4، مكتبة نهضة مصر، 1983، ص 11.

(4)- المرجع نفسه، ص 11.

(5)- ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة. ص 06،07.

وقع في أوّل الأمر بعضها، ثم احتيج فيها بعد إلى **الزيادة عليه لحضور الداعي إليه، فزيد فيها شيئا فشيئا، إلاّ أنّه على قياس ما كان سبق منها في حروفه وتأليفه، وإعرابه المبيّن عن معانيه** »[1].

والذي يلتفت إليه ابن جنّي في هذا النص، ذكره سبب تطور اللغة، مركزا على ما أسماه "**بالاحتياج**" الذي يعتبره الداعي الحقيقي للزيادة في اللغة، وهو سبب لا يختلف كثيرا عما يقرّره المحدثون من علماء اللغة، من أن الحاجة الإنسانية كانت السبب في نمو اللغة وتطورها[2].

كما أنه يلمس جانبا آخر وهو الوسيلة التي يتم عبرها حدوث هذا التطور، ألا وهي "**القياس**" الذي عدّه محاكاة لكلام العرب، في أصواتها وحروفها وتأليفها ومعاني إعرابها، ولعله كان أوضح وسيلة في نمو اللغة، وأكثرها عناية ورعاية لدى القدامى من علماء العربية،كما أنه يعد أول طريقة لتوسعة اللغة[3].

وما دام أن اللغة "مادة طبيعية محسوسة " مقاسها الوحيد هو "الطبيعة والحس"، كما أشار ابن جنّي وهو يعلل لبعض الظواهر اللغوية فقال: « ولست تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحس منطو على الاعتراف به، ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع، وفزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع »[4]، فإن القياس ساير هذه الحسية، وطرد كثيرا من الأمور الطبيعية في اللغة، وهذا ما بيّنه حين قال: « وإذا كانت الحال المأخوذ بها، المصير بالقياس إليها حسية طبيعية، فناهيك بها، ولامعدل بك عنها »[5].

ويجري تطور اللغة على عدة مستويات تكوّن نظامها، ونحاول فيما يلي عرض كل مستوى على حدى:

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص، 28/2.

(2)- عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص109.

(3)- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص06،07.

(4)- ابن جنّي، المصدر نفسه، 51/1.

(5)- المصدر نفسه، 49/1.

أولاً– المستوى الصوتي:

اللغة مجموعة من الأصوات كما عبر عنها ابن جنّي، وهذا النظام الصوتي معرض للتطور، ولكنه «لا يجري تبعا للأهواء والمصادفات، أو وفقا لإرادة الأفراد، وإنما يخضع في سيره لقوانين جبرية ثابتة مطردة النتائج، واضحة المعالم، محققة الآثار، لا يد لأحد على وقف عملها أو تغيير ما تؤدي إليه »[1].

ولأن اللغة ليست إلا عادات صوتية كما أشار إبراهيم أنيس[2]، فإنه من السهل أن نتصور أن أداء تلك العادات الصوتية يتطور وفقا للقوانين الصوتية، التي ستنتج فروقا صوتية واضحة بين لغة الماضي ولغة الحاضر.

– **القوانين الصوتية والقياس:**

تعد القوانين الصوتية عاملا مباشرا في حدوث التطور الصوتي، وهي في ذلك تراعي طبيعة اللغة، بمعنى قدرة جهاز النطق على نطق الأصوات وكذا بنية الكلمة وأيضا تركيب الجملة وظواهر العلاقات الإعرابية فيها، والقياس لا يتعارض وهذه القوانين بل يواكبها ويراعيها، وكثيرا ما أدى إلى أحكام راعى فيها هذه الأمور.

أولهما– **الاستخفاف والاستثقال:**

إذا وقفنا عند ابن جنّي في خصائصه وجدناه يقيم تحليله ودراسته لطبيعة الصوت اللغوي بمقياس "**الاستثقال والاستخفاف**" على اللسان، بل عدّ ميل المتكلمين إلا ترك ما يستثقل من الكلام إلى ما هو أخف منه سببا في تطور اللغة[3].

لذلك فإن ما أهمل في هذه اللغة سببه الاستثقال ومراعاة الخفة[4]، ويجري هذا الاستخفاف على ضربين:

1. استخفاف في استعمال الحركات.
2. استخفاف في استعمال الحروف.

(1)– علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، ص77.

(2)– إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ،ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1981م، ص 230.

(3)– عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص 108.

(4)– ابن جنّي، الخصائص، 54/1.

1- **الاستخفاف في استعمال الحركات:** ومن أمثلته ما أقره القياس من رفع الفاعل ونصب المفعول وهذا ما ثبت من استقراء كلام العرب قال ابن جنّي: « إنما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا؟ قيل: الذي فعلوه أحزم، ذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول به لكثرته وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون »[1].

وتختلف الحركات فيما بينها من ناحية الخفة والثقل، ولذلك فاستعمالها أدى إلى أمرين:

أ- استثقال الحركة التي هي أقل من الحرف « حتى أفضوا في ذلك إلى أن أضعفوها واختلسوها، ثم تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها فحذفوها »[2].

ب- « أنهم ميلوا بين الحركات -أي اختاروا- فأنحوا على الضمة والكسرة لثقلهما، وأجموا الفتحة -حافظوا عليها- في غالب الأمر لخفتها »[3].

ومن ضروب الاستخفاف تقديم الأثقل من الحركات وتأخير الأخف، وذلك مراعاة لثقل الحركة ويعلل ابن جنّي لذلك بأمرين:

- أن رتبة الأقوى أبدا أسبق وأعلى.
- وأن المتكلم في أول نطقه أقوى نفسا، وأظهر نشاطا، فقدم الأثقل[4].

وعلى ذلك أعرب المبتدأ بأثقل الحركات -وهي الضمة- لتقدمه،كما رفع الفاعل أيضا لتقدمه ونصب المفعول به لتأخره ولخفة الفتحة[5]، وهذا مراعاة لقدرة جهاز النطق في أداء الكلام وهو ما يعرف عند المحدثين بـ **"نظرية السهولة"** التي نادى بها غورتيوس ويتني (Gurtius Whitney) الذي رأى أن الإنسان في نطقه لأصوات لغته يميل إلى الاقتصاد في المجهود العضلي، ويلمس أسهل السبل في الوصول إلى ما يصبوا إليه من إبراز المعاني وإيصالها إلى المتحدثين معه[6].

وهذا ما أوضحه ابن جنّي وأشار إليه إبراهيم أنيس حين قال: « وقد كان القدامى من مؤلفي اللغة العربية يشيرون إلى هذه النظرية في ثنايا كتبهم، إشارات مهمة غامضة، حين عزوا كثيرا من

(1)- ابن جنّي، الخصائص ، 49/1.

(2)- المصدر نفسه، 78/1.

(3)- المصدر نفسه، 78/1.

(4)- المصدر نفسه، 55/1.

(5)- المصدر نفسه، 55/1.

(6)- ابراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 234-235.

التطورات الصوتية في اللغة العربية إلى ماسموه بثقل الصوت أو خفته، فقد نسبوا الخفة إلى الفتحة والثقل إلى الضمة والكسرة »[1].

ومن أمثلة ذلك أيضا استثقال توالي ضمتين أو كسرتين كقولك: « في جمع [فُعْلَة] و[فِعْلَة] **فُعُلاَت** بضم العين نحو" غُرُفَات"، و**فعلاَت** بكسرها نحو: "كِسرَات"، ثم يستثقل توالي الضمتين والكسرتين فيهرب تارة عنها بالفتح "غُرَفَات و كِسَرَات"، وأخرى إلى السكون فتقول: "غُرْفَات وكِسْرَات"[2] ، فتعويض الضمة بالفتحة أو الكسرة بالسكون إنما هو استخفاف "أفلا ترى كيف سوّوا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة والكسرة إليهما»[3].

ومما حكم به القياس أيضا نصب جمع المؤنث بالكسرة، قال ابن جنّي: « ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حدّه فأعطوا الرفع في التثنية الألف، والرفع في الجمع الواو والجر فيهما الياء، وبقي النصب فلا حرف له فيماز به، جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع لتلك الأسباب المعروفة... ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضا على الجر، فقالوا: ضربت الهندات، كما قالوا مررت بالهندات »[4].

والمقصود بعبارة ابن جنّي (تلك الأسباب المعروفة) ما ذكره الأشموني في باب المعرب والمبني حين قال: « وحمل النصب على الجر فيها –يريد التثنية وجمع المذكر السالم- لمناسبة النصب للجر دون الرفع، لأن كل منهما فضلة في الكلام، ومن حيث المخرج لأن الفتح من أقصى الحلق، والكسر من وسط الفم، والفم من الشفتين »[5].

فالفتحة أقرب إلى الجر في المخرج من الضم، كما أن حركة الضم مستثقلة وهذا مادعاهم إلى الاستخفاف عنها بالجر الذي هو أقرب إلى الفم من الأمثلة التي منع القياس البناء عليها في الرباعي [فِعُلْ]: « وذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضم وكذلك امتنعوا من بنائه في الرباعي وهو [فِعْلُلْ] هو استكراههم الخروج من كسر إلى ضم و إن كان بينهما حاجز لأنه ساكن، فضعف لسكونه على الاعتداد به حاجزا »[6].

---

(1)- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ، ص 236.

(2)- ابن جنّي، الخصائص، 59/1.

(3)- المصدر نفسه، 59/1.

(4)- المصدر نفسه، 111/1.

(5)- المصدر نفسه، 111/1.

(6)- المصدر نفسه ، 68/1.

أما ما ورد من هذه الأمثلة مخالفا فقد عده ابن جنّي شاذا لا يقاس عليه مثل: زِئْبُرٌ، وإِصْبَعٌ[1].

فهذه أمثلة سقناها على استخفاف العرب في استعمالهم للحركات، وهو ما طرده القياس على ما رأينا وهو أمر فيه: «أدّل دليل على ذوقهم الحركات، واستثقالهم بعضها واستخفافهم الاخر، فهل هذا لإنعامهم النظر في هذا القدر اليسير، المحتقر من الأصوات، فكيف بما فوقه من الحروف التوامّ، بل الكلمة من جملة الكلام»[2].

2- الاستخفاف في استعمال الحروف:

ويجري هذا الأخير كالآتي:

أ- حذف الحرف:

من أمثلته حذف الهمزة في مضارع [أَفْعَلُ] قال ابن جنّي: « ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على بعض، في نحو حذفهم الهمزة في نُكْرِمُ وتكرم ويكرم، لحذفهم إياها في أُكْرِمُ لما يكون هنالك من الاستثقال، لاجتماع الهمزتين في نحو: أُؤَكْرِمُ »[3].

وكذا حذف الفاء من نحو:" وَعَدَ ووَرَدَ" في" يعد ويرد": « لما كان يلزم من وقوع الواو بين ياء وكسرة»[4]. فنقول:" يَوْعِدُ، يَوْرِدُ". وهذا فيه من الثقل وامتناع السهولة.

ثم أُجْرِيَ القياس على حذف هذه الفاء كذلك في:" أَعِدُ، وتَعِدُ ونَعِدُ"[5].

ب- قلب الحرف:

القلب يجرى في كلام العرب ويراد به التخفيف، وهذا ما دل عليه ابن جنّي حين قال: « قد قلبت العرب الحرف للتخفيف »[6]. من ذلك قلب الياء في " مُوسِر ومُوقِن " واواً لسكونها وانضمام ما قبلها « ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة، لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة، وهذا كما تراه أمر يدعوا الحس إليه، ويحدو طلب الاستخفاف عليه »[7].

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص ، 68/1.

(2)- المصدر نفسه، 75/1.

(3)- المصدر نفسه، 111/1.

(4)- المصدر نفسه، 111/1.

(5)- المصدر نفسه، 111/1.

(6)- المصدر نفسه ،93/3.

(7)- المصدر نفسه، 49/1.

– قلب الياء واوا في نحو: " ميزان وميعاد ": « فالياء انقلبت عن واو ساكنة، لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة وهذا أمر لا لبس في معرفته، ولا شك في قوة الكلفة في النطق به »[1]

ومن أمثلة قلب الحرف أيضا قلب الواو ياء في "سّيد، ميّت، وطَوَيْتُ طَيًّا شويت شيًّا "، قال ابن جنّي: « إن الواو قلبت ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها في سيّد وميّت، ووقوع الواو قبل الياء في شيًّا وطيًّا،فهذا أمر هذه سبيله، ألا ترى إلى ثقل اللفظ بسيْود و ميْوت، وطوْيا وشوْيا، وأن سيّدا وميّتا، وطيًّا وشيًّا أخف على ألسنتهم من اجتماع الياء والواو مع سكون الأول منهما »[2].

وقلب الواو ياء إنما هو تشبيه لهذه الحروف بعضها ببعض، فكأنما عملية القلب هذه إبقاء على الأصل الأول، وفي ذلك يقول ابن جنّي: « ألا ترى إلى قوة شبه الواو بالياء، وبعدها عن الألف فكأنك لما قلبت مقيم على الحرف نفسه و لم تقلبه، لأن الواو كأنها هي الياء نفسها، وليست كذلك الألف لبعدها عنها »[3].

وقريب من هذا ما يسمى بـــ (**نظرية الشيوع**)[4]، التي نادى بها (Vilelm Thomsen) وغيره من المحدثين:« وتقرر هذه النظرية أن الأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال، تكون أكثر تعرضا للتطور من غيرها »[5]، وحروف اللين (الألف والواو والياء) يكثر شيوعهاو تداولها في الاستعمال ولذلك يكثر فيها القلب والإبدال والإعلال والحذف[6].

أما ما جاء مخالفا للقياس من ألفاظ لم تقلب فيها الواو ياء مثل: "الفتوى بدلا من الفتيا والتقوى بدلا من التقيا"، فأبدلت فيها الياء واوا من غير قوة علة، وقد علل ابن جنّي لذلك بما أسماه بـــ (**التعويض**)، وذلك: «أن يعوضوا الواو من كثرة الدخول عليها، ومثل ذلك في التعويض: تَقِيٌ وتُقْوَاءٌ، ومَضَى على مُضْوَائِه»[7].

---

(1)– ابن جنّي، الخصائص، 49/1.

(2)– المصدر نفسه، 49/1.

(3)– المصدر نفسه، 93/3.

(4)– ابراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 237.

(5)– المرجع نفسه، ص 237.

(6)– المرجع نفسه، ص 238.

(7)– ابن جنّي، الخصائص، 231/1.

ومن أمثلة هذا التعويض أيضا قولهم: "عوى الكلب عَوَّةً"،وقياسه "عَيَّة" وقالوا: "حَيْوَة" وأصله "حَيَّة" فأبدلوا الياء واوا[1].

ولعل هذا التعويض مندرج ضمن ما يسمى بـــ "**القياس الخاطئ**" (Fals Analogy) وهذا ما نعرض له في حينه.

ج- **تكرر الحرف الحلقي:**

ومن أمثلته [ارْفَنْعَعَا] فالعرب امتنعت من أن تقيس على كلامها ما كان على هذا النحو من الأبنية وسبب ذلك: « إنما هو لتكرر الحرف الحلقي، مع استنكارهم ذلك ألا ترى إلى قلة التضعيف في باب (الهَهَهِ) –السير السهل– و(الرَّخَخِ) –السهولة واللين– و(البِعَاعِ) –المتاع–، و(البَحَحِ) و(الضَّغيغة) –من معانيها الروضة–»[2].

لذلك امتنعوا من بناء مثال كهذا مما لامه أحد حروف الحلق وإنما بنوا من مثله ما كانت لامه حرف فموي، وذلك نحو "اقْعَنْسَسَ، واسْحَنْكَكَ، واكْلَنْدَدَ –غلظ واشتد–" وعليه رد الخليل بن أحمد قول الأصمعي: (الرجز) * تَـــرَافَعَ العِـــزُّ بِنَا فَارْفَنْعَعَـــا*[3]

وسبب ذلك أيضا أن زيادة هذه النون الثالثة الساكنة في موضع حروف اللين (الألف والواو والياء)، لما بينها وبين هذه الحروف من القرب والمشابهات، فألحقوها في ذلك بهذه الحروف لذا يجب أن تكون قوية الشبه بها، إذا وقعت ثالثة في هذا الموضع، وهذا الشبه يتحقق لها متى كانت ذا غنّة لتضارع بها حروف المد في لينها، وبعدها حرف فموي لا حلقي نحو: "**جَحَنْفَل**" وبابه، وإنما يقوى هذا الشبه إذا كانت غناء وتكون كذلك إذا وقعت قبل حروف الفم نحو "اسْحنكك واقنعسس واحْرَنْجَمَ" وعليه فلابد أن لا يقع بعدها حرف حلقي لكي لا يكون خروجها من الفم، وهذا ما يسقط غنتها، فيزيل شبهها بحروف اللين في هذا الموضع الذي هي فيه محمولة عليه[4].

وهذا ما جعلهم لا يجيزون البناء على بعض الأمثلة التي جاءت النون فيها قبل حرف حلقي مثل: "صَرَعَ، جَبَهَ، سَنَحَ، سَلَخَ، فَرَغَ" لأن في بناء هذه الأمثلة نقول: "صَرَنْعَى، جَبَنْهَى، سَنَنْحَى،سَلَنْخَى فَرَنْغَى" فتظهر النون مع حروف الحلق[5].

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص ، 231/1.

(2)- المصدر نفسه، 362/1.

(3)- المصدر نفسه، 362/1.

(4)- المصدر نفسه، 363/1، 364، 365.

(5)- المصدر نفسه، 365/1.

د- **التقاء ساكنين معتلين:**

إذا التقى ساكنين معتلين في الكلمة يحذف أحدهما، لذلك رد القياس بعض الأمثلة التي جاءت على النحو الآتي: "مقوول، مبيووع"، قال ابن جنّي: « وذلك كمفعول مما عينه حرف علة نحو مقول ومبيع، ألا ترى أنك لمانقلت حركة العين من مقوول ومبيوع إلى الفاء فصارت في التقدير إلى [مَقُوْوْل و مَبُيْوْع] تصورت حالا لا يمكنك النطق بها، فاضطرت حينئذ إلى حذف أحد الحرفين»[1].

وعلى ذلك لو تكلف إنسان الجمع بين ألفين في كلامه لا امتنع عليه ذلك فكما قال ابن جنّي : «لو مددتها إلى العصر لا كانت إلا ألفا واحدة»[2]، ويعلل لذلك بما يسميه «مطل الصوت»: «والحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة اللينة المصوتة، وهي الألف والواو والياء»[3]، ومطل الحروف مقصود به زيادة في كمية الصوت، وهو ما يعرف عند المحدثين (La Duration)[4]، قال ابن جنّي : « إنك لو تكلفت ما هذه حاله للزمك الجمع بين الساكنين الذين هما الألفان اللتان نحن في حديثهما، أن تمطل الصوت بالأولى تطاولا إلى اللفظ به إلى الثانية ولو تجشمت ذلك لا تناهيت في مد الأولى، فإذا صارت إلى ذلك تمت ووقت»[5].

وهي إشارة مهمة تلتقي مع ما يسمى في الدرس الحديث بـ "**الوضوح السمعي**" (Sonority)[6]، فمطل المعتل الساكن الأول ينتهي إلى التطاول به ومده، وهذا ما يلزم عدم توضيح الحرف الثاني، لأنك في الأول تزيد قوة الارتكاز بالإشباع، والقصد من هذا الإشباع زيادة الضغط على المقطع، لإبرازه في السمع وهو ما يضعف المعتل الثاني فيكون عند ذلك كأنهما حرف واحد عند السمع[7]، وهذا « إفحاش للصنعة واعتداء على محتمل الطبيعة والمُنّة»[8]، كما وسمه ابن جنّي.

ومن حديث الاستثقال والاستخفاف "**التناوب بين الحركات والحروف**" وهو على ضربين: «الأول منهما: أن تحذف الحرف وتقر الحركة قبله نائبة عنه ودليلة عليه... والثاني منهما: وهو إنابة

---

(1) – ابن جنّي، الخصائص، 493/2.

(2) – المصدر نفسه، 493/2.

(3) – المصدر نفسه، 124/3.

(4) – عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص 138.

(5) – ابن جنّي، المصدر نفسه، 494/2.

(6) – عبد الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية ، ص 137.

(7) – عبد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، دار الصفاء ، عمان، 1998ص214.

(8) – ابن جنّي، الخصائص، 495/2.

الحرف عن الحركة»[1]. وهذا التناوب يعد ميلا إلى المبدأ السهولة واليسر، وذلك بالعزوف عن بعض الصور النطقية إلى أخرى سواها سعيا وراء تحقيق أخف ممارسة لغوية، عن طريق اختزال بعض الجهود المبذولة، وأدرج ابن جنّي هذا التناوب ضمن أحد أشكال القياس وهو القياس الإجرائي:

1. إجراء اللازم مجرى غير لازم، وإجراء غير اللازم مجرى اللازم[2].

2. إجراء المتصل مجرى المنفصل، وإجراء المنفصل مجرى المتصل[3].

أ- إنابة الحركة عن الحرف:

ومن أمثلته قول الشاعر[4]:

كَفَّاكَ كَفٌّ لا تُليق درهماً جوداً وأخرى تُعْطِ بالسيف الدَّمَا (الكامل)

أراد تعطي[5]: فحذف الياء وأناب عنها الكسرة ،وأجرى في ذلك كله اللازم مجرى غير اللازم بمعنى أن الشعر كان أولى به الياء ،وإنما حمل الحركة عن الحرف لمشابهتها إيّاه وللتخفيف.

ومنه كذلك قول الضبي[6]:

في فِتْيَةٍ كُلّما تَجَمَّعَت الـــ ـبيداء لم يهلعوا و لم يَخِمُوا (المنسرح)

أراد و لم يخيموا –أي يجبنوا–« فلم يحفل بضمة الميم، وأجراها مجرى غير اللازم، فلم يردد العين المحذوفة من –لم يخم– وإن شئت قلت في هذين: إنه اكتفي بالحركة عن الحرف»[7].

ويكثر هذا الموضع في القرآن الكريم، فقد وردت آيات كثيرة جاءت فيها إنابة الحركة عن الحرف، ومن أمثلته قوله عزوجل:﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: 16]، بغير ياء في (فَاتَّقُونِ) وقوله تعالى:﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ [الشورى: 24]، و﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر :6]،و﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: 18]، قال ابن جنّي: «وكتب ذلك بغير واو في اللفظ، وله نظائر، وهذا في المفتوح قليل لخفة الألف»[8].

---

(1)- ابن جنّي ، الخصائص ، 133/3.

(2)- المصدر نفسه ، 87/3.

(3)- المصدر نفسه، 93/3.

(4)- ورد هذا البيت في الخصائص غير منسوب،انظر 3/ 90.

(5)- المصدر نفسه،133/3.

(6)- انظر المصدر نفسه،90/1.

(7)- المصدر نفسه ،90/3.

(8)- المصدر نفسه ،134/3.

ومن أمثلة إنابة الحركة عن الحرف في الضم ،ما ورد في كلام العرب من قول الشاعر[1]:

إنَّ الفقيرَ بيننا قاض حَكَمْ أنْ تَرِدَ الماءَ إذا غارَ النُجُمْ (الرجز)

أراد النجوم، فحذف الواو وأناب عنها الضمة[2].

وأيضا[3]:

حتّ إذا ابْتَلَّتْ حَلاَقيمُ الحُلُقْ (الرجز)

أراد الحُلوق[4]، ومن إنابة الحركة عن الحرف في الفتح، وإن كان قليلا لخفته كما ذكر ابن جنّي قول الشاعر[5]:

ألاَ لا بارك الله في سُهيلٍ إذا ما الله بارك في الرّجالِ (الوافر)

فحذف الألف من لفظ الجلالة "الله"[6].

ومنه قول العجاج[7]:

أوألفًا مَكّةَ من وُرْقِ الحِمَى (الرجز)

يريد: الحَمَام: فحذف الالف فالتقت الميمان، فغير الثانية فراراً من التضعيف[8].

ومن قوله تعالى:﴿ يَا أَبَتِ﴾[يوسف: 04]

أراد "يَا أَبَتَا"فحذف الألف[9].

ومنه قول الشاعر أيضا[10]:

فَلَسْتُ بمدركٍ ما فات منّي بلَهْفَ ولا بليتَ ولوْ أنّى (الوافر)

---

(1)-ورد هذا البيت في الخصائص غير منسوب انظر ،134/3.وانظر أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط،دط،دن،دت،481/5.

(2)-ابن جنّي ، الخصائص،3/ 134 .

(3)-ابن منظور، اللسان مادة (حلق).

(4)-ابن جنّي، المصدر نفسه،134/3 .

(5)- وردهذا البيت في اللسان غير منسوب،أنظر اللسان مادة(أله)،وانظر عبد القادر بن عمر البغدادي ،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،355/10.

(6)-ابن جنّي، المصدر نفسه،134/3،135 .

(7)-ابن منظور، اللسان،مادة(حمم)،وقبله، *وَرَبُّ هَذَا الحَرَمِ المُحَرَّمِ* وانظر ابن الحاجب ،الأمالي،300/1.

(8)-ابن جنّي ، المصدر نفسه ، ،135/3 .

(9)-المصدر نفسه ،135/3 .

(10)-عبد القادر بن عمر البغدادي ،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،131/1.

يريد: بلهفي[1].

ب- **إنابة الحرف عن الحركة :**

ذكرنا فيما مضى أن العرب تحمل الحرف على الحركة والعكس أيضا، لما تؤثره من التجانس والتشابه، ولذلك أعطوا الحروف موضع الإعراب، في بعض الأحاد وجمع التثنية وكثير من الجمع.

- فالأحاد: نحو أبوك، أخوك، حماك، فاك، وهنيك، وذي مال "فالألف والياء والواو في جميع هذه الأسماء الستة دواخل على الفتح والكسر والضم، ألا تراها تفيد من الإعراب ما تفيده الحركات الضمة والفتحة والكسرة"[2].

- والتثنية: نحو الزيدان والرجلين.

- والجمع: نحو الزيدون والمسلمين[3].

وذكر ابن جنّي أنهم: « أعربوا بالنون أيضا، فرفعوا بها في الفعل: يقومان ويقومون وتقومين فالنون في هذه نائبة عن الضمة في يفعل، وكما أن ألف التثنية وواو الجمع نائبتان عن الضمة والياء فهما نائبتان عن الكسرة والفتحة، إنما الموضع في الإعراب للحركات، فأما الحروف فدواخل عليها»[4].

هذا ما يمكن التكلم عنه في ما يختص بمقياسي" الاستخفاف والاستثقال" وبروزهما كأحد عوامل التطور الصوتي، ذات الأثر البين فيه، لما فيهما من ميل إلى السهولة في أداء الكلام، والنطق بصور صوتية ذات خفّة على اللسان.

ثانيهما- **تجاور الأصوات:**

لاحظنا فيما مضى كيف ساير القياس عامل الخفة وعامل الثقل، على لسان المتكلم لمحاولة اجتناب التحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها «ولهذا نجد بعض اللغويين ينظرون إلى التطور اللغوي على أنه نتيجة للصراع المستمر، بين حاجات الإنسان الاتصالية، وميله إلى تخفيض نشاطه العضلي والعقلي، ويتجاذب المرء حينئذ عاملان هما: عامل الحد الأدنى من الجهد (Least of Effort) وعامل الحد الأدنى من التمييز (Maximal Differentiation)»[5].

(1) - ابن جنّي ،الخصائص ،135/3.

(2) - المصدر نفسه،3/ 135.

(3) - المصدر نفسه،135/3.

(4) - المصدر نفسه،135/3.

(5) -أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي،عالم الكتب، القاهرة،1991م،ص386.

فيمكن إدراج المقياسين السابقين ضمن الحد الأدنى من الجهد، ويبقى العامل الثاني –الحد الأدنى من التمييز– الذي يعمل على تعديل الفونيمات في السلسلة الكلامية وتكييفها حتى تتحقق أكبر مخالفة في الأصوات لإحداث التمييز المرجوّ في عملية الكلام، بمعنى إذا حدث أن أصبح الفونيم غير مخالف جدا في نظام الأصوات المجاورة له بقدر ما يسمع هذا النظام، فإننا نتوقع تعديل الفونيم المعين حتى تتحقق المخالفة الكبيرة[1].

ويترتب عن هذه المجاورة أمران: المماثلة (Assimilation)، أو المخالفة (Dissimilation)[2] فأما تعريف الأولى فهي: « التعديلات التكييفية للصوت بسبب مجاورته –ولا نقول ملاصقته– لأصوات أخرى »[3] أما المخالفة (Dissimilation)، أو (Différentiation)، فهي عكس المماثلة لأنها « تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور له، ولكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الاختلاف بين الصوتين»[4].

أ-المماثلة: (Assimilation):

تتأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض في الكلام المتصل، وسبب حدوث ذلك يرجع إلى تجاور الأصوات وهي « في تأثرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها، ليزداد مع مجاورتها قربها في الصفات أو المخارج، ويمكن أن يسمى هذا التأثر بالانسجام الصوتي بين أصوات اللغة»[5].

وفي باب عقده ابن جنّي سماه "**باب في الجوار**"[6]، عرض فيه إلى أصناف صوتية كثيرة برّرها بأنها محمولة على الجوار ومن أمثلة ذلك:

– مجاورة العين للام بحملها على حكمها « وذلك قولهم في صُوَّم: صُيِّم، ألا تراه قال–يقصد سيبويه– إنهم شبهوا باب صوّم بباب عَصِيّ، فقبله بعضهم ومثله قولهم في جُوَّع جُيِّع»[7] فكأن الضم

---

(1) -أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي ،ص386.

(2) - إبراهيم أنيس،الأصوات اللغوية،ص251.

(3) - أحمد مختار عمر،المرجع نفسه،ص378.

(4) - المرجع نفسه،ص384.

(5) - إبراهيم أنيس،الأصوات اللغوية،ص178.

(6) - ابن جنّي ،الخصائص،218/3.

(7) -المصدر نفسه،218/3،219.

الذي وليته الواو المضعّفة أحدث نوعا من الصعوبة في أداء الكلمة صوتيا، فقلبت هذه الواو ياء لخفتها ولتحقيق أكبر انسجام صوتي ، وقد جاء في كلام العرب هذا القلب من ذلك قول الحادرة[1]:

ومعرض تغلي المَراجِلَ تحته بَادَرْتُ طَبْخَتَهَا لرهط جُيَّعِ (الكامل)

وقول آخر[2]:

لولا الإله ما سكنَّا خضّمَا ولا ظَلِلْنَا بالمَشاءِ قُيَّمَا (الرجز)

ومن هذه المجاورة إعطاء حرف حركة حرف قبله وذلك ما سماه ابن جنّي: « **الجوار في المنفصل**»[3]

ومن أمثلته قول الحطيئة[4]:

فإيَّاكم وحيةَ بطنِ وادٍ هَمُوزِ النَّابِ ليسَ لَكُمْ بِسِيِّ (الوافر)

فجر الشاعر" هموز" وهي صفة للحية[5] وكان الأولى نصب الصفة لتتابع الموصوف ولكنه آثر جرها لإحداث مماثلة صوتية.

ومنه قول العجاج[6]:

كأنَّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ(الرجز)

وإنما صوابه أن يقول: المُرْمَلاَ[7]، فحمل كسر اللام على حركة التاء في العنكبوت لتحقيق المماثلة.

ومن الحمول على الجوار قول الشاعر[8]:

مِنْ أَيِّ يوميَّ من الموت أفرُّ أيَوْمَ لم يَقدَرَ أَمْ يَومَ قُدِرْ*(الرجز)

---

(1) -المفضل بن محمدبن يعلى الضبّي، المفضليات، ص46

(2) -ورد هذا البيت في الخصائص غير منسوب،أنظرج219/3

(3) -المصدر نفسه،219/3.

(4) -ديوان الحطيئة،ص179.

(5) - ابن جنّي ، المصدر نفسه ،221/3،220.

(6) -عبد القادربن عمر البغدادي،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،327/2.

(7) -ابن جنّي ، المصدر نفسه،221/3

(8) -ابن هشام الأنصاري ، المغني، الشاهد رقم 449.

ففتح راء يقدر[1] وعلل ابن جنّي ذلك بقوله: «والقول فيه عندي أنه أراد: أيوم لم يقدرْ أم يوم قُدِرْ ثم خفف همزة "أم" فحذفها وألقى حركتها على راء يقدر فصار تقديره، أيوم لم يقدرَمْ ،ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره أيوم لم يَقدِرَامْ، فحرّك الألف للالتقاء الساكنين فانقلبت همزة فصار تقديره يقدرَأم ،واختار الفتحة اتباعا لخفّة الراء ونحو هذا التخفيف»[2].

ومما ينتج عن تجاور الأصوات ما يسمى بالإدغام أو«المماثلة الكاملة» (Complete Assimilation)[3]، وهو عند ابن جنّي على ضربين قال: «قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت وهو في الكلام على ضربين: أحدهما أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عليها الإدغام، فيدغم الأول في الآخر»[4].وهذا يسمى عنده **"بالإدغام الأكبر"**[5] ومن أمثلته:

وَدٌّ: في اللغة التميمية وأصلها وَتَدْ، وامَّحَى، وامَّازَ، واصَّبَرَ، واثَّاقَلَ عنه، والمعنى الجامع لهذا كلّه تقريب الصوت من الصوت[6].

أما النوع الثاني الذي أشار إليه فهو **"الإدغام الأصغر"** قال: « وأما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف، وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك »[7].

ويعلّل ابن جنّي سبب تسميته لهذا النوع بهذا الاسم فيقول: «وإنما احتطنا له بهذه السّمة التي هي الإدغام الصغير لأن في هذا إيذانا بأن التقريب شامل للموضعين، ولأنه هو المراد المبغي في كلتا الجهتين»[8].

ولعل هذا النوع قريب من التسمية الحديثة (Assimilation) التي هي التعديلات التكييفية للصوت، بسبب مجاورته لأصوات أخرى[9].

ومن الأمثلة التي جاءت في الخصائص:

---

(1) - ابن جنّي ،الخصائص ،291/3.

(2) - المصدر نفسه،94/3.

(3) - أحمد مختار عمر،دراسة الصوت اللغوي،ص387.

(4) - ابن جنّي ، المصدر نفسه ،139/2.

(5) - المصدر نفسه،141/2.

(6) - المصدر نفسه،140/2.

(7) - المصدر نفسه،2/ 141.

(8) - المصدر نفسه ،2/ 145.

(9) - أحمد مختار عمر،دراسة الصوت اللغوي،ص278.

- الإمالة: «وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت»[1]. نحو" سَعَى وقَضَى"[2].
- وقوع فاء (افْتَعَلَ) صادا، أو ضادا، أو طاء، أو ظاء، فتقلب لها تاؤه طاء، نحو:" اصْطَبَرَ، اضْطَرَبَ واطّرَدَ"[3].
- وقوع فاء (افْتَعَلَ) زايا، أو ذالا، فتقلب لها تاؤه دالا نحو: "ازْدَانَ وادَّعَى"[4].
- ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعلي، فتقرب منه بقلبها صادا نحو:" سُقْتُ، صُقْتُ"[5].
- ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق، نحو:" شعيرٍ، بعيرٍ ورغيف"[6].

-قولهم (فَعَلَ، يَفْعَلُ) مما عينه أو لامه أحد حروف الحرف نحو:" سَأَلَ يَسْأَلُ، قَرَأَ يَقْرَأُ" «ذلك أنهم ضارعوا فتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق، لما كان موضع منه مخرج الألف التي منها الفتحة»[7]

- إضعاف الحركة لتقريبها بذلك من السكون نحو:" حَيِ، أُحْيِيَ وأعيَ"[8].
- ومن التقريب قولهم:" الحمدُ لُلّه والحمد للّه" [9].
- تقريب الحرف من الحرف نحو قولهم:" مَصْدَر ومَزْدَر"[10].

وذكر ابن جنّي أن هذه المماثلة قد دعتهم إلى الإخلال بالإعراب حين قال: «وقد دعاهم قرب الصوت إلى أن أخلوا بالإعراب فقال بعضهم:

وقال اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إِمِّكَ هَابِلِ (الطويل)

وهذا نحو من الحمدُ لُله والحمدِ لله»[11].

---

(1) - ابن جنّي ،الخصائص ،141/2

(2) - المصدر نفسه،141/2

(3) -المصدر نفسه،2/ 141

(4) -المصدر نفسه،142/2

(5) - المصدر نفسه،142/2

(6) -المصدر نفسه،143/2

(7) - المصدر نفسه،143/2

(8) -المصدر نفسه،144/2

(9) - المصدر نفسه ،144/2

(10) -المصدر نفسه،145/2

(11)- المصدر نفسه ،145/2 .

هذا ما يمكن ذكره في هذا المجال وقد جاء القياس يعاضد جميع هذه المماثلات، سواء بحملها على الجوار، أو بقياسها على كلام العرب ولهجاتهم.

أ- المخالفة (Dissimilation):

تسعى المخالفة إلى إحداث نوع من التمييز بين الأصوات اللغوية ومثال ذلك: «أن الكلمة قد تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة فيقلب أحدهما إلى صوت آخر، لتتم المخالفة بين الصوتين المتماثلين»[1]، ولذلك فإن توالي الأمثال في العربية مستثقل مكروه، ومن الأمثلة عليه:

- حذف الهمزة في" نُكْرِمُ وتُكرِم ويُكرِم"، لحذفهم إياها في" أُكرِمُ". قال ابن جنّي: «لما كان يكون هناك من الاستثقال، لاجتماع الهمزتين في نحو أُؤَكْرِمُ»[2].

- اجتماع الهمزتين والإبدال حينئذ نحو: "آسَيْتُ الرَّجلَ فأنا أُواسِيه وآخَيْتُهُ فأنا أوَاخِيه" «وكذلك نقول، فيقول لك: فما علته في التغيير؟ فتقول: اجتمعت الهمزتان، فقلبت الثانية واوا لانضمام ما قبلها»[3].

- استثقال المثلين وقلب أحدهما في نحو:" أَمْلَيْتُ" وأصلها" أَمْلَلْتُ، وذلك للتخفيف[4]

- ومن استثقالهم المثلين حذف أحد الحرفين، ونحو ذلك ما جاء من المضاعف مشبها بالمعتل قال في خصائصه: «وهو قولهم في ظَلَلْتُ، ظَلْتُ وفي مَسِسْتُ، مِسْتُ وفي أَحْسَسْتُ، أَحَسْتُ»[5].

ومنه قول أبو زيد الطائي[6]:

خَلاَ أنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا أَحَسْنَ به فهنَّ إليه شُوسُ[7]. (الوافر)

وهذا كما ذكر ابن جنّي مشبه « بخِفْتُ وأَرَدْتُ» ولعل هذا شكل من أشكال القياس الخاطئ الذي حملت فيه هذه الألفاظ:" ظَلَلتُ، مسست، وضننت ، خفت وأردت"، ومنع ابن جنّي القياس

---

(1) -إبراهيم أنيس،الأصوات اللغوية،ص210

(2) -ابن جنّي ، الخصائص،111/1

(3) -المصدر نفسه،181/1

(4) -المصدر نفسه،231/2

(5) -المصدر نفسه438/2

(6) - ورد البيت في أمالي ابن الشجري،2/1،172/146.

(7) - الشوس بالتحريك: النظر بمؤخر العين، تكبرا وتغيظا،انظر ابن منظور اللسان، مادة (شوس).

على مثل هذا فقال: «وهذا كله لا يقاس عليه، لا تقول في شَمَمْتُ، شَمْتُ ولا شِمْتُ، ولا في أَقْضَضْتُ، أَقَضْتُ»[1].

- قلب الواو همزة عند انضمامها أو انكسارها قال ابن جنّي: «ومما سئل عنه في هذا الباب كثرة الواو فاء، وقلة الياء هناك وذلك نحو: وَعَدَ ووزن وورد ووقع ووفد، على قلة باب يَمُنُ ويَسُرُ. وذلك أن سبب كثرة الواو هناك أنك قادر متى انضمت أو انكسرت، وذلك نحو: أَعِدُ وأُجُوهٍ وأَرَقَة وأَصَلَة وإِسَادَة وإِفَادَة»[2].

فالمخالفة تهدف إلى نوع من الاقتصاد في الجهد العضلي، وقد حدَّدَ إبراهيم أنيس الغرض من هذا التطور الصوتي الذي تنتجه المخالفة بين الأصوات قائلا: «وهذا التطور هو إحدى نتائج نظرية السهولة، التي نادى بها كثير من المحدثين، والتي تشير إلى أن الإنسان في نطقه يميل إلى تلمس الأصوات السهلة التي لا تحتاج إلى جهد عضلي، فيبدل مع الأيام بالأصوات الصعبة في لغته نظائرها السهلة»[3].

ولعل ابن جنّي فطن لذلك عندما علل لكثرة الواو في تأليف الألفاظ السابقة الذكر وقلة الياء فيها،لما فيه من السهولة في إحداث المخالفة لغرض السهولة في النُطق ولملاينة الواو لهذه المخالفة ومسايرتها لها .

إشارة ابن جنّي للمخالفة:

لعل ابن جنّي أوفر حظا من غيره من علماء العربية القدماء، فدراسته للغة تقترب دائما من الدرس الحديث ولعله في ذلك يمثل اكتمال ونضج الدرس العربي اللغوي، وربما أعتقد أنه أشار إلى قانون المخالفة (Dissimilation) في نص أورده تحت باب **"باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف"**[4]، حين قال: « اعلم هذا موضع يدفع ظاهره إلى أن يعرف غوره وحقيقته، وذلك أنه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريرها. فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان، فيخفا على اللسان »[5].

(1) - ابن جنّي، الخصائص،2 /439.

(2) - المصدر نفسه،182/2.

(3) - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص211.

(4) - ابن جنّي ،المصدر نفسه ، ،18/3.

(5) - المصدر نفسه ،18/3 .

فأشار في نصه هذا إلى كراهة توالي الأمثال على اللسان. ومن ثم يلجأ إلى المخالفة بين هذين الصوتين المتماثلين، ويبيّن أخيرا الغرض من هذه المخالفة الصوتية التي تتمثل في الخفة، وهذا ما يعني الميل إلى السهولة واقتصاد الجهد وإحداث عامل التوازن بين الأصوات في السلسلة الكلامية .

ومن الأمثلة على ما قلناه:

- إبدال الياء واوا في لفظ الحيوان و«أصله حَيَيَان، فلما ثقل عدلوا عن الياء إلى الواو وهذا مع إحاطة العلم بأن الواو أثقل من الياء ،لكنه لما اختلف الحرفان ساغ ذلك »[1].

-كراهة التضعيف في: "دِوَّانْ"– ديوان–« فأبدلوا ليختلف الحرفان»[2] ،أبدلوا الواو الثانية ياء.

- إبدال الياء همزة : « وذلك قولهم في الإضافة إلى آية وراية، آئِيٌّ ورائِيٌّ، وأصلها آيِيٌّ ورايِيٌّ، إلا أن بعضهم كره ذلك، فأبدل الياء همزة لتختلف الحروف ولا تجتمع ثلاث ياءات ...وعلى ذلك أيضا قال بعضهم فيهما: رَاوِيٌّ وآوِيٌّ فأبدلها واوا » [3].

- إجازتهم في (فَعَاليل) من "رَمَيْتُ" ،" رَماوِيٌّ ورَمائِيٌّ"،« فأبدلوا الياء من رمايِيٌّ تارة واوا ،وأخرى همزة لتختلف الحروف »[4].

وقد يحدث أن يحذف الحرف للمخالفة الصوتية ،غير أن ذلك عند ابن جنّي فحش في الصنعة قال : « وإن كانوا قد هربوا من التضعيف إلى الحذف نحو، ظلت ومست وأحست، وظنت ذاك أي ظننت، كان الإبدال أحسن وأسوء لأنه أقل فحشا من الحذف وأقرب»[5].

- ومن هذا الحذف قولهم في تحقير: « أَحْوَى أُحَيٌّ فحذفوا من الياءات الثلاثة واحدة »[6].

- ووقع الحذف أيضا في الثنتين –أي ياءين – في نحو : هيِّن ولَيِّن وسيِّد ومَيِّت [7].

وعلى هذه الأمثلة يجري القياس في الميل إلى هذه الخفة، التي تحدثها هذه المخالفة بين الأصوات، وهذا ما دل عليه ابن جنّي حين قال: « وهذا واضح فاعرف وقس» [8].

---

(1) - ابن جنّي، الخصائص ،18/3 .

(2) - المصدر نفسه ،19/3 .

(3) - المصدر نفسه،19/3 .

(4) - المصدر نفسه،19/3 .

(5) - المصدر نفسه،19/3 .

(6) - المصدر نفسه،20/3 .

(7) - المصدر نفسه،20/3 .

(8) - المصدر نفسه، 20/3.

ولعل هذه المخالفة لا تكون إلا في حروف اللين وما يطرأ عنها من الإبدال و الحذف، بل أعمق من ذلك ما ذهب إليه ابن جنّي من أن حدوث المخالفة الصوتية يتم أيضا باستعمال حرف مكان آخر بالنظر إلى مخرجه « ومن ذلك قولهم: "عَمْبَر" أبدلوا النون ميما في اللفظ، وإن كان الميم أثقل من النون فخففت الكلمة، ولو قيل(عَنْبَر) بتصحيح النون لكان أثقل»[1] فالميم التي هي حرف فموي، أقرب في المخرج من النون التي هي مخرجها من الخيشوم، فالجهد في النطق كان سببا وراء هذا الإبدال والميل إلى الصورة النطقية الثانية (عَمْبَر) أسهل .

هذا ما يمكن التحدث عنه في المماثلة والمخالفة، وما ورد من أمثلة عنهما في الخصائص الذي تميّز بذكر خصائص العربية الصوتية، وهو ما يقترب كثيرا من الدرس الصوتي الحديث كما رأينا ومن ثم أكد ابن جنّي أن اللغة حسيّة طبيعية ،وأوضح أن القياس يساير هذين المقياسين حين قال : «وهذا أمر يدعو الحس إليه، ويحدو طلب الاستخفاف عليه، وإذا كانت الحال المأخوذ بها، المصير بالقياس إليها، حسيّة طبيعية، فناهيك بها ولا معدل بك عنها» [2].

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص،20/3 .

(2) -المصدر نفسه ،49/1 .

ثانيا- **المستوى الصرفي:**

من غير الممكن أن نتصور أن اللغة تظل ثابتة في ألفاظها وصيغها، دون أن يطرأ على ذلك من التغيير والتجديد ما من شأنه أن يكسر هذا الثبات الذي يوحي بالجمود، فتظهر –بشكل إرادي أو لا إرادي– للوجود مفردات جديدة « لأن أصحاب اللغة يحتاجون دائما إلى صياغة كلمات تسد الحاجة التعبيرية المتجددة، وهم في هذه الصياغة الدائمة إنما ينظرون إلى طرائق اللغة في بناء الألفاظ»[1].

كما يراعون كذلك طبيعة اللغة، لذلك أقرّ ابن جنّي أن الأمور الصرفية يرجع فيها إلى الحس والطبيعة، حين قال : « وذلك أن هذا موضع إنما يتحاكم فيه إلى النفس والحس، ولا يرجع فيه إلى إجماع، ولا إلى سابق سنة، ولا قديم ملّة، ألا ترى أن إجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة، لأن كل واحد منهم إنما يردك ويرجع بك فيه إلى التأمل والطبع، لا إلى التبعية والشرع »[2].

فكثير ما تشيع مفردات لغوية على ألسنة الناس فيها خرق للقاعدة النحوية ،ومخالفة لما جرى في القياس على أمثالها، أو تخرج على القوانين الصرفية التي حددها النحاة فيردّ ذلك كلّه إلى أمور تتعلق بالتأمل والطبع، وتخرّج هذه الشواذ اللغوية وفقا لما ألف عند صاحب تلك اللغة في بناء الألفاظ.

ومن العوامل المساعدة على تطوير اللغة في صيغها وألفاظها :

- نشوء أخطاء لغوية سببها الأول ما يسمى بالقياس الخاطئ .
- تركّب اللغات فيما بينها وتداخلها.
- الوزن الشعري، ودوره في نشوء صيغ جديدة في العربية.

أ- الأخطاء اللغوية ودورها في تطوير اللغة:

أشار ابن جنّي إلى الأخطاء اللغوية، وذلك في باب عقده سماه "**باب أغلاط العرب**"[3]، أورد فيه بعض الظواهر اللغوية التي شذّت عن النموذج العام، أو القاعدة التي أقرها القياس اللغوي من استقراء كلام العرب« ومن الأسباب المعروفة في تطور اللغات، ما يقرره اللغويون من نشأة أخطاء لغوية تظل دون تصحيح لظروف معينة، إلى أن تصبح مستوى لغويا مقررا بعد ذلك »[4].

(1) - عبده الراجحي،فقه اللغة في الكتب العربية،ص153 .

(2) - ابن جنّي،الخصائص،326/2 .

(3) - المصدر نفسه،373/3 .

(4) - عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص109 .

وهذا الغلط هو ما يسمى الدرس الحديث "**القياس الخاطئ**"[1]، فيرى إبراهيم أنيس، أن ما نسمّيه بالقياس الخاطئ، هو الذي يشير إليه اللغويون القدامى في ثنايا كتبهم بقولهم "**على توهم كذا**" أو "**توهم كيت**" محاولين بذلك تفسير ما شذّ عن القواعد التي وضعوها، أو ما سمع مخالفا عن العرب القدامى لأقيستهم[2].

وفي نفس السياق يقول ابن جنّي: «وكان أبو علي- رحمه الله- يرى وجه ذلك ويقول: إنما دخل هذا النحو في كلامهم، لأنهم ليس لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تَهْجُم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استواهم الشئ فزاغوا به عن القصد »[3].

فالوقوع في الغلط يوجد في اللغة، لوجود عوامل لا تتعدى أن تكون داخلة في طبيعة اللغة في حد ذاتها، ومن ثم غلبتها على النطق بالكلام، أو بمعنى آخر القياس بشكل فطري، مما يوقع في الإنحراف عن القصد وإلى هذا أشار ابن جنّي حين رد سبب هذا الغلط بما سماه "**الحمل على الغلط**"[4].

ويعرف القياس الخاطئ على « أنه عملية منطقية تهدف في غالب صورها إلى جعل الظواهر اللغوية أكثر اطرادا وانسجاما »[5]، فالطفل مثلا في تأنيثه لبعض المفردات مثل: أحمر ،أخضر وأصفر يقول: أحمرة، أخضرة وأصفرة، فيرتكب هذا النوع من القياس، وهو بذلك إنما يخضع هذه الصفات التي مؤنثها القياسي (فعلاء) إلى ما تخضع له الكثرة الغالبة من صفات اللغة التي تؤنث بالياء مثل: جميل وجميلة، لطيف ولطيفة[6].

وعلى هذا يكون القياس الخاطئ سلاحا ذو حدين:

1- ابتعاد الكلمة في مدلولها أو صيغتها عن المألوف الشائع في البيئة اللغوية.

2-استخراج ألفاظ جديدة وصيغ أخرى، يعمل في ذات الوقت على إضفاء نوعا من الاطراد والانسجام بين كثير من أمور اللغة[7].

---

(1)- إبراهيم أنيس،من أسرار اللغة،ص43 .

(2)- المرجع نفسه،ص44 .

(3)- ابن جنّي،الخصائص،273/3 .

(4)- المصدر نفسه،280/3، 279 .

(5)- إبراهيم أنيس ،المرجع نفسه،43،44.

(6)- المرجع نفسه،43.

(7)-إبراهيم أنيس،من أسرار اللغة ،ص44.

وذكرعبد الصبور شاهين[1] أن ظاهرة القياس الخاطئ ترجمة لعبارة (False Analogy) بالإنجليزية أو (la fausse Analogie) بالفرنسية، وقد تكلم عن هذه الظاهرة اللغوية العالم السويسري دي سوسير (De Saussure) في كتابه" محاضرات في الألسنية العامة" (Cours de Linguistique Générale)، قبل أن يتحدّث غيره عنها « وحديث دي سوسير عن هذه الظاهرة القياسية لا يوحي بأنه يعتبرها من باب الخطأ، بل هو يستنكر أن ينظر إليها على أنها خطأ يقول في كتابه: "ولم يفهم اللغويون القدامى طبيعة ظاهرة القياس الذي أطلقوا عليه (la fausse Analogie) فقد كانوا يعتقدون أن اللاتينية حين تخترع كلمة (Honor) -الشرف- قد أخطأت في حق النموذج (Honôs)، ويرون أن كل ما يبتعد عن النظام المقرر شذوذ ،ونقض لصيغة مثالية لقد كانوا يرون في الحالة الأصلية للغة ملامح الامتياز والكمال، دون أن يتساءلوا عما إذا كانت الحالة قد سبقت بحالة أخرى، ولذلك كانت كل حرية في نطاقها معدودة من قبيل الخروج على القياس »[2].

أو بمعنى آخر وجود :"المقيس عليه"، وهو ما يمثّل النموذج المنقول أو الشرعي أو الموروث(Forme Transmise) ووجود" مقيس" منافس أو مزاحم للأول (forme nouvelle) لعلّة مشتركة ناشئة بتأثير الصيغ التي خلفت هذا المزاحم [3].

ولتوضيح ذلك نورد أمثلة تطبيقية:

- من ذلك بناء "مَالِك" من "مَلَك الموت"، قال ابن جنّي: « وذلك أنهم لما استمر استعمالهم (المَلَكَ)بتخفيف الهمزة ،صار كأنه مَلَكًا على "فَعَلَ" فلما صار اللفظ بهم إلى هذا بنى الشاعر على ظاهر أمره (فَاعِلاً)، منه فقال[4] حين ماتت نساؤهن بعضهم اثر بعض:

غَدَا مَالِكٌ يرمِي نسائي كأنما نسائي لسِهْمَيْ مالك غَرَضَان (الطويل)

يعني مَلَكَ المَوت ألا تراه يقول بعد هذا:

فَيَا رَبُّ فاتْرُك لي جهيْنَةَ أعْصُرًا فَمَالِكُ موتٍ بالقضاء دهاني » [5]

---

(1) -عبد الصبور شاهين، دراسات لغوية- القياس في الفصحى، الدخيل في العامية- ، ط02، مؤسسة الرسالة، 1986م،ص37

وانظر، عبد الصبور شاهين، دراسات لغوية،38ص

(2)- de Saussure، cours de linguistique générale، p 195

(3)- De Saussure ،cours de linguistique générale، p 195

انظر،المرجع نفسه ،39

(4) -ابن منظور، اللسان،مادة(ألك)

(5) -ابن جنّي،الخصائص،3/2،273/79

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المنقلبة، لأن الألف هنا في الأسماء لا تكون أصلا، فلما كان ذلك شبهت ألف (زاي) لفظا ،بألف باب ودار...فلما كان ذلك انجذب حكم زاي إلى حكم راءة »[1].

ومن أمثلته أيضا :جمع مَنَارَة على مَنَائِر، ومَزَادَة على مَزَائِد [2]،وصوابهما أن نقول مَزَاوِد، مَنَاوِر لأن الألف عين وليست زائدة[3]، وقولهم في:"صِبْيَة وصِبْيَان"بقلب الواو من" صِبْوَان وصِبْوَة" لإنكسار الصاد قبلها ثم قولهم بعد ذلك "صُبْوَان ،صُبْيَة"، قال ابن جنّي: « فلما ألف هذا واستمر، تدرجوا منه إلى أن أقروا قلب الواو ياء بحاله وإن زالت الكسرة،وذلك قولهم أيضا:"صُبْوَان وصُبْيَة قدكان يجب لما زالت الكسرة،أن تعود الياء إلىأصلها لكنهم أقروا الياء بحالها لإعتبارهم إياها حتى صارت كأنها أصلا»[4].

– ومن ذلك همزة "مَعَائِش"[5] وهذه قراءة أهل المدينة[6].

ومن ظاهرة القياس الخاطئ ما ذكره ابن جنّي في باب **"سقطات العلماء** قال: « من ذلك إنكار أبي حاتم على عمارة بن عقيل جمعه الريح على أَرْيَاح، فقال : فقلت له فيه :إنما هي أَرْوَاح فقال :قد قال الله عزوجل ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: 22] ،وإنما الأَرْوَاح جمع رُوح »[7].

– قولهم "زَوْجَة" في تأنيث" زَوْج"، وإنما لا تؤنث قال تعالى﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب :37] وقد جاءت هذه المفردة في كلام العرب مؤنثة قال ذو الرُّمة[8] :

أَذُو زَوْجَةٍ في المِصْرِ أم ذو خُصُومَةٍ أَرَاكَ لها بالبَصْرَةِ العام ثَاوِيَا (الطويل)

وقد أنكر الأصمعي ذلك[9].

ومن الأمثلة أيضا :قولهم" البِنَى" ، بدلا من "البُنَا" أورد ابن جنّي عن الأصمعي قال: « دخلت على حماد بن سلمة وأنا حَدَثٌ فقال لي :كيف تنشد قول الحطيئة: أولئك قوم إذا بنوا أحسنوا ماذا فقلت:

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص ،278/3 .

(2) - المصدر نفسه،278/3 .

(3) - المصدر نفسه،144/3،145 .

(4) - المصدر نفسه،349/1

(5) – الآية: (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ) الحجر 20.

(6) - المصدر نفسه،144/3 .

(7)- المصدر نفسه،295/3 .

(8)-ديوان شعر ذي الرمة، عيلان بن عقبة العدوي، مراجعة،زهير فتح الله،دار صادر،بيروت، 1995،ص539 .

(9) - ابن جنّي، المصدر نفسه،295/3 .

أولئك قوم إذا بَنُوا أحسنوا البِنَى وإن عاهدوا أوْفَوْا وإن عقدوا شدّوا (الطويل)

فقال :يابني أحسنوا البُنَى يقال: بَنَى، يَبْني ،بِنَاءً في العمران،وبَنَا يَبْنُو في الشرف»[1].

ومما عده ابن جنّي من باب الحمل على الغلط، إضافة الهمزة في بعض الصيغ من ذلك قولهم: «حَلَأْتُ السَوِيق،ورَثَأْتُ زوجي بأبيات،واسْتَلأَمْت الحجر،ولَبَّأْتُ بالحج»[2] فأصل هذه الألفاظ "حَلَيْتُ واسْتَلَمْت ولَبَيْت"، قال : «فوزن استلأم على ماترى :افْتَعْأَلَ، وهو مثال مبدع غريب»[3].

وزيادة الهمزة في هذه الصيغ من شأنه أن يبدع صيغ أخرى كما رأينا، وهذا له دوره في تطوير صيغ اللغة.

ونحو ذلك قول الشاعر[4]:

إذا ضِفْتَهُمْ أو سَآيَلْتَهُمْ وجدْتَ بهم علّة حَاضِرة (المتقارب)

«يريد :سَاءَلْتَهم، فإما زاد الياء وغير الصورة فصار مثاله:فَعَايَلْتَهم وإما أراد:ساءلتهم كالأول، إلا أنه زاد الهمزة الأولى فصار تقديره:سَاءَلْتَهم بوزن فَعَاءَلْتَهُم، فجفا عليه إلتقاء الهمزتين هكذا... فأبدل الثانية ياء»[5].

ومن هذه الزيادة ما ورد في بعض القراءات القرآنية كقراءة ابن كثير: ﴿وَكَشَفَتْ عَن سَأَقَيْهَا﴾ [النحل :44] ،وقيل في جمعه :سُؤْق،مهموزا على فُعْل"[6]وكذلك قراءة أيوب السختياني : ﴿غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّأَلِّينَ﴾[7][الفاتحة :07] ،وكذلك قراءة عمرو بن عبيد: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَأَنٌّ﴾ [الرحمان: 39].

والأمثلة تكثر في هذا الباب « وهذا باب في غاية السعة، وتقصيه يذهب بنا كل مذهب،وإنما ذكرت طريقه وسمته، لتأتمّ بذلك وتتحقق سعة طرقات القوم في القول»[8] فيكون القياس الخاطئ على

---

(1)-ابن جنّي،الخصائص ،299/3

(2)-المصدر نفسه،3/ 146،279

(3)-المصدر نفسه146/3

(4)-ورد البيت في الخصائص غير منسوب انظر ،146/3.وانظر أبي حيان ،البحر المحيط،235/1.

(5)-المصدر نفسه ،299/3

(6)-المصدر نفسه،145/3

(7)-المصدر نفسه،147/3

(8)-ابن جنّي ،الخصائص ،282/3 .

هذا النحو الإبداعي المحض، يحتل مكان متفوق في نظرية التطور اللغوي ،وهو كما رأينا يقف وراء جل هذه الأخطاء اللغوية التي ذكرناها في هذا المجال .

ب- تركّب اللغات:

لعل من العوامل المساهمة هي الأخرى في تطور اللغة وثرائها في صيغها، ما سماه ابن جنيّ"**تركب اللغات**"[1]و المقصود بذلك تداخل اللغات فيما بينها فينشأ عن ذلك لغة أخرى مخالفة لها والسبب في هذا التداخل عند ابن جنيّ ما قاله : «فاستضاف هذا بعض لغة هذا وهذا بعض لغة هذا فتركبت لغة ثالثة»[2].

وأشار إلى أنه« أقواما ضَعُفَ نظرهم وخفّت إلى تلقّي هذه اللغة أفهامهم، أن جمعوا أشياء على وجه الشذوذ عندهم وادعوا أنها موضوعة في أصل اللغة، على ما سمعوه بآخرة من أصحابها وأنسوا ماكان ينبغي أن يذكروه...ألا تراهم كيف ذكروا على وجه الشذوذ ماجاء على "فَعِلَ، يَفْعُلُ" نحو: نَعِمَ، يَنْعُمُ، ودِمْتَ ،تَدُومُ،ومِتَّ تَمُوتُ،وقالوا أيضا فيما من: "فَعَلَ ،يَفْعَلُ"،وليس عينه ولا لامه حرفا حلقيا ، نحو قَلَى يَقْلَى وسلى،يسلى ،وحيِيَ،يحيى،وركن ،يَرْكَنُ،وقَنَطَ يَقْنَطُ...واعلم أن أكثر ذلك وعامّته إنما هو لغات تداخلت فتركّبت»[3].

ويخرِّج ابن جنيّ هذا التداخل فيقول: «حال قولهم قَنَط، يَقنَط، إنما هو لغتان تداخلتا وذلك أن:قَنَطَ ،يَقْنِطُ لغة،وقَنِطَ يَقْنَطُ أخرى ، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة فقال من قال :قَنَطَ ،يَقْنَطُ و لم يقولوا:قَنِطَ، يَقْنِط، لأن أخذا إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها إلى لغته دون البعض »[4].

ومن هذا التداخل أيضا قولهم : « "مِتّ" تَمُوت" و"دِمْتَ" تَدُوم"، "وإنما تدوم وتموت ،على من قال: مُتُّ، دُمْتُ، وأما مِتُّ ودِمْتُ فمضارعهما تَمَات وتَدَام»[5] .

فمن ذلك قول الشاعر[6] :

ياميَّ لاغَرْوَ و لا مَلاما في الحُبِّ إن الحُبَّ لن يَداما (الرجز)

---

(1) - ابن جنيّ ،الخصائص ،374/1 .

(2) - المصدر نفسه،381/1 .

(3) - المصدر نفسه،375/1 ،374 .

(4) - المصدر نفسه،380/1 .

(5) - المصدر نفسه،380/1 .

(6) -ابن منظور، لسان العرب، مادة(دوم).

وقول الآخر[1]:

بُنيّ ياسيدة البنات عيشي ولايُؤْمِنُ أن تَمَاتي (الرجز)

وهذين البيتين ورد فيهما مضارع مِتّ، دِمت "يدام ،يمات" « ثم تلاقى صاحب اللغتين فاستضاف هذا لغة هذا، فتركبت لغة ثالثة »[2] .

ومن الأمثلة التي وردت في هذا الباب قولهم: « حَسِب،يَحْسِب ويَئِس، يَئْس،ويَبِس، يَبْس وهذا مشبه بباب كَرُم يَكْرِم»[3]وكذلك من قال : «شَعُر فهو شَاعِر وحَمُض وحَمَضَ وشَعُر وشَعَر وطَهُرَ وطَهَر»[4]

وتداخل اللغات مختلف بين العرب على ثلاثة أحوال :

01- منهم من يخفّ ويُسرع في قبول مايسمعه.

02- ومنهم من يستعصهم، فيقيم على لغته البتّة.

03- ومنهم من إذا طال تكرر لغة غيره عليه لصقت به، ووجدت في كلامه[5].

ففي الأولى والثالثة يحدث التداخل بين اللغات، وتبقى الثانية على أصلها وهذا ما يثري اللغة ويضفي نوعا من التطور في الرصيد اللغوي، وما رواه ابن جنّي يؤيد ذلك ،قال : «اختلف رجلان في الصَقْرِ فقال أحدهما: الصقر (بالصاد) وقال الآخر: الصقر (بالسين)، فتراضيا بأوّل وارد عليهما، فحكيا له ماهما فيه فقال : لا أقول كما قلتما إنما هو الزَقْرُ ، أفلا ترى إلى كل واحد من الثلاثة كيف أفاد من هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معهما ،و هكذا تتداخل اللغات»[6].

ج- أثر الوزن الشعري في ظهور صيغ جديدة :

للوزن الشعري أثر في الصيغ الصرفية من شأنه تطوير هذه الصيغ وخلق أخرى جديدة، تشيع فيما بعد على ألسنة الناس في هذا الثوب الجديد ،«وقد روى النحويون القدامى بعض الصيغ العربية التي وردت على غير المألوف فيها ، والقياس الجاري في أمثالها ،ووقفوا أمامها حيارى وتكلفوا لها التأويل والتخريج وفاتهم في كل ذلك أن السبب في مخالفتها المألوف،هو استخدامها في الشعر،ذلك

---

(1) -ابن منظور، اللسان،مادة(موت)،وانظر رضي الدين الأستراباذي،شرح شافية ابن الحاجب،57/4.فقد وردت(بنيّق)بدلامن(بنيّ).

(2) -ابن جنّي، الخصائص،380/1

(3) - المصدر نفسه،380/1

(4) -المصدر نفسه،381/1

(5) -المصدر نفسه،383/1

(6) -المصدر نفسه،374/1

الاستخدام الذي حولها عن أصلها ، لتنسجم مع الوزن الشعري، ثم خرجت من الشعر إلى النثر وشاعت على الألسنة في صورتها الجديدة»[1].

وقد أورد ابن جنّي في الخصائص بعض الأمثلة على ذلك في باب سماه "**هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولا** ".[2]قال: « فمن ذلك استنكارهم همز مصائب ،وقالو مَنَارة ومَنَائر ومَزَادَة ومَزائد، فهمزوا ذلك في الشعر وغيره»[3].

وعليه قال الطُرَّماح[4]:

مزائدُ خرقاءِ اليدين مُسيفة يُحبُّ بها مُسْتَحْلَفٍ غير آئِنِ[5] (الطويل)

ومن ذلك قول قيس بن زهير العبسي[6]:

ألم يَأْتِيكَ والأنباء تُنْمِي بما لاقت لَبُون بني زياد (الوافر)

علقّ ابن جنّي على ذلك قائلا: « ألم يَأْتِكَ و الأنباء تنمي ،لكان أقوى قياسا على مارتبه أبو عثمان ،ألا ترى أن الجزء كان يصير منقوصا لأنه يرجع إلى مفاعيل:ألم يأت مفاعيل» [7].

ومنه كذلك بيت الأخطل[8]:

كلمْعِ أيدي مَثَاكِيلٍ مُسَلَّبَةٍ يَنْدُبْنَ ضِرْسَ بنات الدهر و الخُطُبِ[9] (البسيط)

قال ابن جني : « أقوى القياسين على مامضى أن يُنْشد"مثاكيلَ" غير مصروف، لأنه يصير الجزء فيه من مستفعلن إلى مُفْتَعِلُنّ وهو مطويّ ،و الذي روى"مثاكيلٍ" بالصرف،وكذلك بقية هذا».[10]

ومن ذلك أيضا قول أميّة بن الصلت:[11]

---

(1)-فصول فقه اللغة العربية، ط3. مكتبة الخانجي، القاهرة .1987م ،ص224،225.

(2) -ابن جنّي، الخصائص،323/1.

(3) -المصدر نفسه،328/1.

(4) - المصدر نفسه،328/1.

(5) -مسيفة:من أسفت الخرز أي خرمته،اللسان مادة (أسف)،الخبّ:الفساد، اللسان مادة(خبب)

(6) -عبد القادر بن عمر البغدادي ،خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب،631/8.

(7) - ابن جنّي، المصدر نفسه،333/1

(8) -ابن منظور، لسان العرب، مادة(ثكل)

(9) -مثاكيل:من الثكول وهي التي فقدت ولدها،اللسان مادة(ثكل)،مسلبة: سلّبت المرأة إذا لبست الثياب السودللحداد ، اللسان مادة(سلب).

(10)- ابن جنّي، الخصائص،333/1.

(11) -ابن منظور، اللسان، مادة (سمو)، عبد القادربن عمر البغدادي،خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،245/1.

له ما رَأَتْ عين البصير وفَوْقَه سماءُ الإله فوق سبعِ سمائيَا (الطويل)

وإنما أراد جمع سماء فقال سمائيا، ونفسه قول النابغة الجعدي :[1]

مَوَالي حِلْفٍ لاموالي قَرابَةٍ ولكنّ قطينًا يحلبون الأَتَاوِيَا[2] (الطويل)

قال ابن جنّي: « ووجه ذلك أن الذي قال(الأتاويا) إنما أراد جمع إِتَاوَة ،وكان قياسه أن يقول: أَتَاوَى، كقوله في عِلاَوَة وهِرَاوَة : عَلاَوَى وهَرَاوَى »[3].

ومن الصيغ التي أوجدها الوزن الشعري "زوجة " على أنها مؤنث "زوج" وكان الأصمعي ينكر زوجة ويقول إنما هي زوج ،ويحتج بقوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ 37 الأحزاب[4]،قال عَبْدَة بن الطيب من قصيدة مفضلية[5] :

فبكي بناتي شَجْوَهُنَّ وزوجتي والطامعون إليَّ ثم تَصَدَّعُوا (الكامل)

وقد كان يعاب على ذو الرّمة قوله[6]:

حتى إذا دَوّمَتْ في الأرض رَاجِعُه كَبْرٌ، ولو شاء نجّى نفسَه الهربُ (البسيط)

فقيل: « إنما يقال: دوّى في الأرض ودوّم في السماء »[7].

وكذلك قوله :[8]

و المقلتَيْنِ وبياضُ الجيدِ والكَشْحُ من أُدْمَانَة عَنُودِ[9] (الرجز)

«فقيل إنما يقال :أَدَمَاءُ وآدَام .والأُدْمان جمع ،كأحمر وحُمْرَان»[10].

ومنه قول الربيع بن زياد[11] :

قد كنّ يَخْبَأْن الوجوه تَسَتُّرًا فالآن حين بَدَأْنَ للنُظَّارِ (الكامل)

---

(1) - ابن منظور، اللسان ،مادة (أتوا).

(2) - الأتاويا:من الإتاوة،وهي الرشوة والخراج،أنظر اللسان مادة (أتوا).

(3) - ابن جنّي،الخصائص،209/1.

(4) - المصدر نفسه،295/3.

(5) - أبو العباس المفضل بن محمد الضبي،ديوان المفضليات،ص 301 ،وانظر أبي زيد الأنصاري،النوادر،ص193.

(6) -ديوان شعر ذي الرمة،ص72.

(7) - ابن جنّي،الخصائص،296/3.

(8) - ديوان شعر ذي الرمة،ص168.

(9) -الأدمانة:من الأدمة،وهي البياض الواضح،أنظر اللسان،مادة(أدم)

(10) -ابن جنّي ، الخصائص ،296/3.

(11) - المصدر نفسه،300/3.

«إنما هو بَدَوْنَ ،أي ظَهَرْنَ»[1]،ولوقال "بدون" لما اختل الوزن،ولكن العرب كما قال ابن جنيّ : «قد تلزم الضرورة في حال السعة ،أنسًا بها واعتيادا لها وإعدادا لها لذلك، عند وقت الحاجة إليها»[2].

وذكر هذه الأمثلة كافٍ لبيان أثر الوزن الشعري في تغيير الصيغ عما كانت عليه في حال الأصل ومادام أن الشعر كان يلقى عناية كبيرة من طرف العرب، فمن اليسير أن تتصور شيوع تلك المفردات الجديدة على ألسنة الناس ، إلى أن تصبح مستوى لغويًا بعد ذلك فتصبح كأنها أصلا لغويا جديدا.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

---

(1) - ابن جنيّ ، الخصائص ،300/3.

(2) - المصدر نفسه ،303/3.

ثالثا- **المستوى الدلالي:**

بدافع الحاجة والإستعمال تتعرض اللغة لما يمكن أن يسمى بـــ"**الخلق الدلالي** "[1] الذي يمسّ حياة اللغة في جميع مراحلها وأطوارها التاريخية ،و عملية الخلق هذه أو التطوير الدلالي ظاهرة شائعة في كل اللغات وقد يعدُّها البعض بمثابة الخطر الذي يتهدد اللغة ، في حين أن من يؤمن بحياة اللغة ومسايرتها للزمن و الواقع اللغوي ينظر إلى هذا التطور على أنه ظاهرة طبيعية ،دعت إليها الضرورة الملحة.[2]

وصور بيرجيرو (Pierre Guiraud) ذلك فقال : «يحدث هذا -يعني التطور الدلالي-كما لوكنا في بستان،إننا نختار الأنواع ونفرزُ الحبوب كما أننا نزرع وقد نطعّم الأشجار ونشَبِّك الأغصان، أو نقلعها إلى أخره...أما الزروع فبعضها يعيش وبعضها يفنى، كما،أن بعضها الآخر يذوي أو يموت اختناقا بسبب وجود زراعة قوية جدا،وقد يحدث تهجين طبيعي، واللغةهذه حالها،فقديوجدخلق إرادي وتطور تلقائي فيها »[3] .

القياس وعوامل التطور الدلالي:

هذا التطور كغيره من التطورات الأخرى التي تحدث على مستوى اللغة، لايتم بطريقة اعتباطية كما لاينبغي أن نتصور أنه يتمّ من تلقاء نفسه، وإنما يخضع في ذلك لما يمكن أن نسمّيه "**عوامل التطور الدلالي**".

وقد تكلم الباحثون عن هذه العوامل وحاولوا تحديدها وبينوا حدوثها في اللغة وما يَعْرُضُ عن ذلك من زيادة في الألفاظ، حين نحتاج لتوليد صيغة، أواشتقاق كلمة جديدة، أو نجري على مايتمّ استعاره من لغة أخرى من مفردات مجَرَى أصول اللغة الأم في كلامها، أو نضطرّ للنحت اللغوي من كلمتين أو جملة[4].

---

(1)- بيير جيرو،علم الدلالة،ت منذر عياشي،ط1،طلاس للدراساتو الترجمة و النشر ،1988م،ص64

(2)- إبراهيم أنيس،الأصوات اللغوية،ص122

(3)- بيير جيرو،المرجع نفسه،ص64

(4)- إبراهيم أنيس،من أسرار اللغة،ص06،07،وكذلك كتابه، دلالة الألفاظ،ط6،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1991م،ص،وأنظر ،علي عبد الواحد وافي ،اللغة والمجتمع،ص11وأنظر ،رمضان عبدالتواب،فصول في فقة اللغة،290،301،308،336،358

ونحن في ذلك كله نراعي قانونا أساسيا وقاعدة كلية تكون بمثابة الضابط، الذي يمنع من الخروج على نظام اللغة ،وهو ما يسمى **بالقياس**«إذ لابد للجوء إلى القياس على مافعله العرب، سواء في التعريب، أم في النحت، أم في الإشتقاق، أم في غير ذلك من وسائل إستخدام ألفاظ جديدة»[1].

وهذا ماسنلاحظه من خلال تقديمنا لتلك العمليات التطورية وكيفيّة مراعاتها للقياس، وذلك بماأورده ابن جنّي في خصائصه.

أ- الاشتقـــاق:

من النتائج التطبيقية الهامة لأنماط التطور الدلالي، بروز أهمية الاشتقاق في تكوين مفردات وصيغ جديدة في اللغة، « ذلك أن الاشتقاق هو عملية استخراج لفظ من لفظ، أو صيغة من أخرى»[2]، وهذا ما يثري اللغة ويضفي عليها طابع الحيوية في تقبل مثل هذه العمليات التطويرية .

وحيث أن الاشتقاق لا يتم بطريقة عشوائية، وإنما يتبع في ذلك طريقة قياسية مطّردة، فإنه من السهل أن نتصور العلاقة الوطيدة بينه وبين القياس، إذ ليس القياس سوى القاعدة التي يتمّ وفقها الاشتقاق، والمبرر الذي تستند عليه هذه العملية كي يصبح المشتق مقبولاً، معترفًا به بين علماء اللغة.[3]

فيكون بهذه الصورة إحدى الوسائل المقنّنة لعملية التطوير الدلالي للغة، والتي تزيد من نمو واتساع دائرة الألفاظ، وإثراء البنك اللغوي، فنتمكّن من التعبير عن الجديد من الأفكار والمستحدث من وسائل الحياة.

والاشتقاق على نوعين كما ذكر ابن جنّي: « وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين، كبير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلا فتتقرّاه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كتركيب " سَلِمَ" فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو سَلَمَ، يَسْلَم وسَالم وسَلْمان وسُلَمَيٌّ والسلامة والسليم » [4].

وهذا الضرب من الاشتقاق يسمى كذلك بـــ" **الاشتقاق العام**" [5]، وهو في أصله اشتقاق كلمة من أخرى مع الاحتفاظ بترتيب الحروف الأصلية: فتشتق إسم الفاعل والمفعول، والصيغة المشبهة بالفعل في أوقاته الثلاثة الماضي والمضارع والأمر، لأن الحاجة اللغوية تقتضي ذلك قال بن جنّي:« ألا

---

(1) - سميح أبو مغلي، في فقه اللغة وقضايا اللغة العربية.ط1، دار مجد لاوي. عمان.الأردن.1987 ص 166.

(2) - إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة.ص 62.

(3) - سميح أبو مغلي ،المرجع نفسه ،ص 168.

(4) - ابن جنّي ، الخصائص ، 2 / 133،134.

(5) - إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 63.

أنك لم تسمح أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت قام زيْدٌ، أجزت: ظَرُفَ بِشْرٌ، وكَرُمَ خَالدٌ » [1].

فليس من الضروري أن يكون لكل فعل اسم فاعل ،أو اسم مفعول، مرويين في نصوص اللغة كما ذكر إبراهيم أنيس، « فقد لا يحتاج المتكلم أو الكاتب إلى كليهما من فعل من الأفعال، فالمشتقات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها، وقد يسبق بعضها بعضا في الوجود، ولهذا يجدر بنا ألا نتصور أن الأفعال أو المصادر حين عرفت في نشأتها عرفت معها مشتقاتها، فقد تظل اللغة قرونا ليس بها إلا الفعل وحده ،أو المصدر وحده، حتى تدعو الحاجة إلى ما يشتق منها » [2].

وإلى مثل هذا السياق أشار أبو الفتح : « ومع هذا أنك لو سمعت، ظَرُفَ و لم تسمع يَظْرُفُ، هل كنت تتوقف عن أن تقول: يَظْرُفُ ، راكبا له، غير مستحي منه. وكذلك لو سمعت، سَلِمَ و لم تسمع مضارعه، أكنت تَرِعُ (تكف) أو ترتدع أن تقول يَسْلَمُ، قياسا أقوى من كثير من سماع غيره ونظائر ذلك فاشية كثيرة »[3].

فمنفعة هذا الاشتقاق توسيع دائرة الألفاظ ونموها تلبية لحاجة المتكلم، « وحكى الكسائي أنه سأل بعض العرب عن أحد مطايب الجُزُورُ (خيار لحمه وأطيبه) فقال : مَطِيبٌ ... فهذا ضرب من القياس ركبه الأعرابي.... وذكر أبو بكر أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع اللفظة فيشك فيها فإن رأى الاشتقاق قابلا، لها أنس بها، فزال استيحاشه منها، فهل هذا إلااعتماد في تثبيت اللغة على القياس »[4].

أما الضرب الثاني فهو ما سماه " الاشتقاق الأكبر " ويبين ابن جنّي المراد منه: « فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية.فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستّة معنى واحدا،تجتمع التراكيب الستة، وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل اليه » [5].

فهو إذاً اشتقاق لفظة من أخرى، بتقليب الحروف الأصلية، مع وجود معنى عام مشترك بينها

---

(1)- ابن جنّي، الخصائص، 1/ 357.

(2)- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص63.

(3)- ابن جنّي، المصدر نفسه، 1/ 369.

(4)- المصدر نفسه، 369/1.

(5)- المصدر نفسه ، 1/ 134.

جميعا، وقد سبق الخليل إلى هذا النوع من الاشتقاق[1]، يقول إبراهيم أنيس: «بيدوا أن أصحاب الاشتقاق-يعني الاشتقاق الأكبر-قد اقتبسوا فكرة تقلبات الأصول من معجم العين وأمثاله، فقد سلك صاحب العين وصاحب الجمهرة وغيرها، مسلكا عجيبا في ترتيب الكلمات،فكما أن كل واحد منهم يعرض شرح كلمة من الكلمات يذكر معها تقلباتها، ويذكر معنى كل صورة من صورها دون التعرض للربط بين دلالات تلك الصور »[2].

أما ابن جنيّ فما تميز به أن ربط بين الأصوات والمدلولات « فقد كان ممن يؤمنون إيمانا قويا بوجود الرابطة العقلية المنطقية بين الأصوات والمدلولات، أو ما يسميه بعض المحدثين **بالرمزية الصوتية**» [3].

ولعل هذا النوع من الاشتقاق مرتبط الصلة بالدراسات المعجمية ،بما فيه من محاولة الوصول إلى الاحتمالات اللغوية من لفظة واحدة، لتحديد المهمل والمستعمل.[4]

وأورد ابن جنيّ بعض التراكيب للتمثيل لهذا التقليب، من ذلك تقليب (جَبَرَ) « فهي أين وقعت تدل على الشدة والقوة»[5].

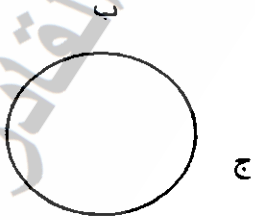

منها (جَبَرْتُ) العظم أو الفقير: إذا قويتهما وشدَدْتُ منهما.

- **و(الجَبْرُ) : الملك لقوته وتقويته لغيره.**
- **ومنها رجل (مُجَرِّب) : إذا جرسته الأمور ونجّذَته: فقويت منته واشتدت شكيمته.**
- ومنها (الجِرَابُ) : لأنه يحفظ ما فيه: وإذا حفظ الشيء وروعي اشتد وقوى وإذا أغفل وأهمل تساقط ورَذِيَ.
- ومنها (الأبْجَرُ والبُجْرَةُ): وهو القوي السُرَّة.

---

(1) - إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص 66 وانظر : عبد الراجحي، فقه اللغة .ص 165.

(2) - ابراهيم أنيس ، المرجع نفسه،ص 66،67.

(3) - المرجع نفسه ،ص66،67.

(4) - عبد الراجحي، فقه اللغة .ص 164.

(5) - ابن جنيّ، الخصائص ،135/2.

- ومنها (البُرْجْ): لقوته في نفسه وقوة ما يليه به.
- وكذلك (البَرَجَ) : لنقاء بياض العين، وصفاء سوادها، هو قوة أمرها.
- ومنها (رجَّبْتُ) الرَّجل: إذا عظمته وقوَّيتَ أمره.
- ومنه(رَجَبْ) لتعظيمهم إياه في القتال فيه، وإذا كرمت النخلة على أهلها، فمالت دعومها (بالرُّجْبَةِ) وهي شيء يستند إليه، لتقوى به، و(الرَّاجِبَة) أحد فصوص الأصابع، وهي مقوِّيَة لها.[1]

ومن الأمثلة الأخرى التي تدل على ارتباط الأصوات ببعض المعاني تركيب (سَ مَ لَ)، فنجد أن تقليب هذه الأصوات الثلاثة يدل على معنى جامع لها، مشتمل عليها وهو « الإصحاب والملانية »[2]

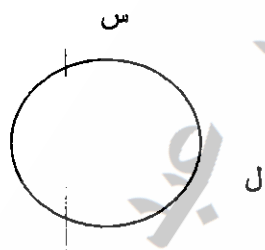

«ومنها الثوب (السَمَلُ) وهو الخلق، وذلك لأنه ليس عليه من الوبر والزِّئْبَرِ ما على الجديد، فاليد إذا مرت عليه للمس، لم يستوقفها عنه جدة المنسج، ولا خشنة الملمس، و(السَمْلُ)، الماء القليل، كأنه شيء قد أخْلَقُ وضعف عن قوة المضطرب، وقمة المرتكض، ومنه (السَّلامة) وذلك أن السليم ليس فيه عيب تقف عليه، ولا يعترض عليها بها، ومنها (المَسْمَلُ) المَسَلُ والمَسِيلُ كلّها واحد ، ومنها (الأَمْلَس والمَلْسَاء)... ومنه(المُلاَمَسَة): ﴿أو لامستم النساء﴾ [آية 6 سورة المائدة] : أي جامعتم، ..فأما (لَ سَ م) فمهمل»[3].

والاشتقاق الكبير أو ما يسمى (**بالقلب الموضعي**) [4]، ليس مستمرا في جميع اللغة، قال ابن جنّي: «واعلم أنّا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة ،كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة »[5].

(1)- ابن جنّي، الخصائص، 2/ 135،136.

(2)- المصدر نفسه، 137/2.

(3)- المصدر نفسه، 138/2،137.

(4)- حامد صادق قنيبي، الاشتقاق وتنمية الألفاظ. (مجلة اللسان العربي، ع34- 1410. 1990. ص82).

(5)- ابن جنّي، المصدر نفسه، 138/2.

وبيّن ابن جنيّ الغرض من هذا الاشتقاق، وذلك إذ يجعل الحاجة هي الدافع إلى مثل هذا النوع من الاشتقاق،« وقد رسمت لك منه رسما فاحتده وتقيّله تحظ به، وتكثر إعظام هذه اللغة الكريمة من أجله، وتسترفده من بعض الحاجة إليه، فيعينك ويأخذ بيديك »[1].

ولعلّ تأكيد ابن جنيّ على وجود علاقة بين الألفاظ ومعانيها أو الصوت والمعنى، أو ما يسمى في الدرس الحديث بـــ " الرمزية الصوتية"، هو ما دفعه إلى أن يعقد أبوابا أخرى يتحدث فيها عن هذا الرأي ويمكّن له[2].

وينبغي ألا نخلط هنا بين الاشتقاق الأكبر، وطريقة التقليبات التي عرفت عن الخليل في معجم"**العين**"، فكما قال الدكتور رمضان التواب:« التقليبات هناك – يعني معجم العين– طريقة للإحصاء، ولم يحاول الخليل ولا غيره من أصحاب المعاجم، أن يرجعوا تقاليب المادة المختلفة إلى معنى واحد، كما فعل ابن جنيّ، ولكن لعل فكرة كتاب " العين" هي التي أوحت إلى ابن جنيّ، بموضوع الاشتقاق الأكبر» [3].

وما أورده ابن جنيّ في خصائصه، يؤكد فيه اختراعه لهذا النوع يكاد يغنينا إذا نحن استنفذنا قراءة ما تفرّد به في باب الاشتقاق قال:« هذا موضع لم يسمِّه أحد من أصحابنا غير أن أبا علي – رحمه الله– كان يستعين به، ويخلد اليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يسمِّه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلّل به، وإنما هذا التقليب لنا نحن، وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن »[4].

فلو كان ابن جنيّ قد تأثر بالخليل أو غيره لأشار إلى ذلك ولم يمنعه مانع، ففي جميع القضايا اللغوية إلى يوردها في كتاب الخصائص، يشير إلى من تكلّموا فيها سواء بصريين كانوا أو كوفيين، أما ما يخترعه ويخالفه فيه فإنه يذكره ويدل عليه.

ب. المعرب:

لا تكاد تخلو لغة من العناصر الأجنبية فيها، بل من المتعذر أن تظل لغة ما بمأمن من الاحتكاك بلغة أخرى: «كما أن تطور اللغة المستمر في معزل عن أي تأثير خارجي، يعد أمر مثاليا، لا يكاد يتحقق

(1) – ابن جنيّ، الخصائص، 139/2.

(2) – من ذلك ما عقده تحت باب " تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني " " باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني" أنظر الخصائص 152/2،145.

(3) – رمضان عبد التواب،ص297.

(4) – ابن جنيّ: المصدر نفسه ،133/2.

في أي لغة بل على العكس من ذلك، فإن الأثر الذي يقع على لغة ما من لغات مجاورة لها، كثيرا ما يلعب دورا هاما في التطور اللغوي، ذلك لأن احتكاك اللغات ضرورة تاريخية» [1] .

ويطلق على مثل هذه العناصر أو الألفاظ المستعارة أو الوافدة، من هذه اللغات المجاورة اسم "الكلمات المعربة " ، كما يطلق على عملية الأخذ هذه اسم " التعريب"[2] .

ومظهر التأثر هذا بين اللغات، أو هذا النشاط التبادلي الذي يقع على مستوى الألفاظ، لا يفسد اللغة، بل على العكس تماما، فحياة اللغة تمكن في هضم هذا الدخيل، لأن مقدرة لغة ما على تمثّل الكلام الأجنبي تعد مزيّة وخصيصة لها[3].

ويعامل اللفظ المعرب معاملة العربي في الاشتقاق منه، فيجري عليه من الأحكام ما يجري على تلك، سواء بتوارد علامات الإعراب عليه، أو تثنيه، أو جمه، أو تذكيره، أو تأنيثه، وفوق ذلك كله، تصرف أهل اللغة في هذه الكلمة المعربة.

فابن جنيّ الذي تناول المعرب، في خصائصه من باب أسماه " **ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب**" أشار إلى أن العرب قد أجرته مجرى أصول كلامها[4].

ثم ذكر أن « هذا موضع شريف، وأكثر الناس يَضْعُفُ عن احتماله لغموضه ولطفه، والمنفعة به عامة، والتساند إليه مقوٍ مجدٍ، وقد نص أبو عثمان عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب »[5].

وهذا النص متضمن لدلالات متعددة:

أ- دلّ ابن جنيّ على أن هناك من ينكر تأثر العربية بباقي اللغات. كابن فارس (ت369هـ) الذي يقول بالتوقيف في نشأة اللغة، ومن ثم ينكر تطور اللغة بتأثرها بلغات أخرى[6]. أما ابن جنيّ فإنه يقر هذا التأثر ويشير إلى انتقال الكلمات الأعجمية إلى العربية، وكيفية انتقالها، من ذلك ما أعرب من

---

(1) - على عبد الواحد وافي: علم اللغة،ص67.

(2)- رمضان عبد التواب: فصول فقه اللغة العربية،ص359

(3)- المرجع نفسه. ص359.

(4)- ابن جنيّ: الخصائص، 357/1.

(5)- المصدر نفسه ، 357/1.

(6)- أبو الحسين احمد بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، الصاحبي في فقه اللغة،ط1،مكتبة المعارف،بيروت،1993،ص32.

أجناس الأعجمية، فقد أجرت العرب مجرى كلامها ،« قال أبو علي: إذا قلت " طاب الخُشْكُنَان" فهذا من كلام العرب، لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب»[1].

ومما يؤكد أن العرب تعامل هذا الدخيل معاملة ألفاظها قول ابن جنّ:« ويؤكد هذا عندك، أن ما أعرب من أجناس الأعجمية، قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها، ألا تراهم يصرفون في العلم نحو: آجُرّ، وإبْرَيْسَمْ وفِرِنْدٍ وفَيْرُوزَجٍ وجميع ما تدخله لام التعريف، وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو الدِّيباج، والفِرِنْد، والسُّهْرِيز (ضرب من التمر) والأجرّ، أشبه أصول كلام العرب، أعني النكرات فجرى في الصرف ومنعه مجراها»[2].

ومن هذه التأكيدات على أنه يعامل معاملة المفردات العربية أن العرب تشتق منه قال ابن جنّ: «ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرة، كما تشتق من أصول كلامها»[3].

ومما اشتقته العرب من كلام العجم قول رؤبة[4]:

هل يُنْجِيَنِّي حِلْفُ سِخْتِيتٍ أو فضّةٍ أو ذهبٍ كبريت (الرجز)

فالسّختيت من السَّخْت (أي الشديد)، " كزِحْلِيل " من الزَّحَل وهوالسريع[5].

كما جاء أيضا في الاشتقاق من الإسم الأعجمي: دَرْهَمْتُ الخُبّازَي أي صارت كالدراهم، فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي، ويقال كذلك : رجل مُدَرْهَم، أي كثير الدراهم[6].

وكذلك قول الراجز[7]:

هل تعرف الدار لأمِّ الخَزْرَجِ منها فَظَلْت اليوم كالمُزَرَّجِ (الرجز)

أي الذي شرب الزَرَجُون، وهي الخمر، فاشتق المزرَّج من الزرجون[8].

وفوق هذا كله يشير ابن جنّ إلى تصرف أهل العربية في هذا المعرب وذلك بما أسماه " **بالتخليط** " فالعرب إذا اشتقت من الأعجمي خلطت فيه[9].

---

(1)- ابن جنّ،الخصائص، 1/ 357.

(2)- المصدر نفسه، 357/1.

(3)- المصدر نفسه، 358/1.

(4)-مجموع أشعار العرب، ت وليم بن الورد، 1903،ص25.

(5)- ابن جنّ ، المصدر نفسه، 1/ 358.

(6)- المصدر نفسه، 358/1.

(7)- ورد هذا البيت في الخصائص غير منسوب،359/1

(8)- ابن جنّ،الخصائص ، 1/ 359.

(9)- المصدر نفسه، 1/ 359.

فلفظة " الزَّرَجُون" كان قياسها "المُزَرْجَن"، من حيث كانت النون في " زرجون" قياسها أن تكون أصلا، إذا كانت بمنزلة السين في" قَرَبُوس"، وأورد ابن جنّي أن الصحيح في نحو هذا الاشتقاق قول رؤبة[1]:

* في خِدْرِ مَيَّاسِ الدُّمَى مُعَرْجَنِ*(الرجز)

فدل بيت رؤبة أن الصحيح " المُعَرْجَن"، وأن أصله رباعي قريب من لفظ الثلاثي، "كسِبْطِرٍ"، من "سبَطٍ"، و"دِمْثِرٍ" من" دَمِثٍ"، وليس من الأفعال ما على وزن " فَعْلَنْ" وإنما يكون هذا المثال في الأسماء نحو : "عَلْجَنْ "(ناقة مكتنزة اللحم) و"خَلْبَنْ" (الخرقاء)، وهو ما يؤكد أن نون زرجون زائدة.[2]

وفي حديث ابن جنّي على أنه ليس من الأفعال ما على وزن " فَعْلَنْ " فإنه يشير إلى العلامات الدّالة على عجمة الكلمة، وقد تحدث اللغويون، عن تلك العلامات التي ترشد إلى عجمة الألفاظ،و"استنتجوا أغلب تلك الملاحظات عند مقارنتهم طريقة تركيب الألفاظ العربية، بالألفاظ المعربة "[3]

ومن هذه الملاحظات:

خروج اللفظة على أوزان الأسماء العربية نحو(إبْرَيْسَم)، فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء، في اللسان العربي، وليس في كلامهم وزن (فُعَالاَن) كـ (خُرَسَان) أعجمية، ولا (فَاعيل) لذا قيل (آمين) عبراني، ولا (فِعْلَلْ) بكسر الفاء وفتح اللام إلا درهم وهِبْلَعْ بِلْعَمْ وضفدع.[4]

ولمزيد من الإطلاع على هذه العلامات المميزة لعجمة الكلمة، عن نظيرتها العربية، الرجوع إلى السيوطي في مزهره، وشهاب الدين الخفاجي في كتابه " شفاء الغليل" فقد ذكر الوجوه الأخرى التي يمكن من خلالها معرفة عجمة الإسم من عربيته.[5]

---

(1)- الشرط الأول:* أو ذكر ذات الرَبَذِ المُعَهَّنِ*- أنظر : مجموع أشعار العرب،ص 161.

(2)- ابن جنّي ، الخصائص، 1/ 359.

(3)- مناف مهدي الموسوي: المعرب والدخيل في اللغة العربية. (اللسان العربي،العدد34،1990م) ص 115.

(4)- المرجع نفسه، ص 155.

(5) - ينظر السيوطي: المزهر في العربية وأنواعها، 270/1، 271،272، وكذلك شهاب الدين الخفاجي: شفاء الغليل.ط1. الميزية القاهرة.1952م.ص28،274.

ج- النحت:

يعد النحت من العوامل المهمة في التطور الدلالي " وهو جنس من الاختصار" [1] لكلمتين أو ثلاث في كلمة واحدة بمعنى« أن تعمد إلى كلمتين أو جملة فتنتزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فذّة، تدل على ما كانت عليه الجملة نفسها »[2].

والحاجة إلى النحت في اللغة يعود لكثرة دوران تلك العبارات في كلام العرب، مما يستدعي طلب الاستخفاف بالميل إلى اختزالها، والاكتفاء بأقل قدر من الإشارة إليها في صورة مفردة واحدة فعلا أو مصدرا، يشيع تداوله في الاستعمال على هذه الصورة الجديدة[3].

و يعلل رمضان عبد التواب سبب النحت في اللغة بعد أن عدّه من ضروب الاشتقاق قال: «ولعل السبب في نشوء بعض المنحوتات في اللغة، أن المتكلم قد يعسر عليه أن يفصل بين كلمتين وردتا إلى ذهنه دفعة واحدة، وربما تتداخل الكلمتان فيما بينهما، تداخلا تاماو النتيجة الطبيعية لمثل هذه الزلةوجودهي خليط من عناصر مختلفة، أو صيرورة الكلمتين كلمة واحدة عن طريق النحت (Contamination) »[4].

وإذا تصفحنا كتاب الخصائص نجد أن ابن جنّي أشار إلى هذه العملية في ثنايا الأبواب التي لم تعقد للنحت كمبحث مستقل وإنما في معرض حديثه عن قضايا لغوية أخرى، ولعل ما سماه " **الاشتقاق الصوتي** "[5] هو شكل من أشكال النحت قال: « وقد كثر اشتقاق الأفعال من الأصوات

---

(1) - أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.ص253.

(2) - رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص 301.

(3) - ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة ،ص86.

(4) - رمضان عبد التواب، المرجع نفسه،ص301.

(5) - ابن جنّي، الخصائص، 1/ 275.

الجارية مجرى الحروف، نحو : هَاهَيْتَ[1] و حاحيت[2] و عاعيت[3] و جأجأت[4] وحأحأت[5] وسأسأت[6] وشأشأت و دعدعت[7] وجهجهت[8] ».

ومن أمثلة هذا الاشتقاق " قَرْقَرِير" لقرقرة الحمام[9].

ومن أمثلة النحت من كلمتين :" كَلْبَصَفْراء ورأيت كلبصفرراء ومررت بكلبصفراء "،وهي مكونة من كلمتين : كلب و صفراء،ثم أصبحت كلمة واحدة [10].

وَيْلُمِّه: قال ابن جنيّ عن أصل هذه الكلمة "« وهو اسم ائْتِ وتعال، قال الخليل: هي مركبة وأصلها عنده (ها) للتنبيه، ثم قال: " لُمَّ" أي: لُمَّ بِنا، ثم كثر استعمالها فحذفت الألف تخفيفا، ولأن اللام بعدها وإن كانت متحركة فإنها في حكم السكون ألا ترى أن الأصل وأقوى اللغتين .وهي الحجازية- (أن نقول فيها: أَلْمُمْ بنا) ، فلما كانت لام (هلُمَّ) في تقدير السكون حذف لها ألف (ها) كما تحذف لالقاء الساكنين، فصارت (هَلُمَّ)، وقال الفراء: أصلها (هَلْ) زجر وحثّ، دخلت على أم كأنها كانت (هَلْ أُمِّ)، أي أعجل »[11].

وقد وردت " **وَيْلُمِّه** " في كلام العرب ، قال عبد الله بن عنمة الضبي[12]:

لأمِّ الأرضِ ويْلٌ ما أَجَنَّتْ غُدَاةَ أُضَرَّ بالحسنِ السَّبِيلُ (الوافر)

ومن أمثلة النحت كلمة " **السَّوْتَنْتَه**" ويراد بها «أفي السوءة **أنْتَه**» [13]

حَيَّهَلْ: قال لبيد[14]

---

(1) – أي حزرت الإبل قائلا: هاها.انظر ابن جنّي، الخصائص. 40/2.

(2) – وهو زجر أيضا: انظر المصدر نفسه، 40/2.

(3) – يقال: عاعى بالغنم زجرها. انظر كذلك : المصدر نفسه،2/ 40.

(4) – أي زجرت الإبل قائلا : جؤجؤ انظر المصدر نفسه، 40/2.

(5) – حأحأ بالكبش: زجره، انظر المصدر نفسه ، 2/ 40.

(6) – يقال في جزر الحمار،انظر المصدر نفسه. 2 /40.

(7) – هو أيضا جزر للحمار،انظر المصدر نفسه. 2 /40.

(8) – قال ابن جنّي: " دعدعت بالغنم إذا قلت لها: داع داع " المصدر نفسه. 3 /231.

(9) – وقال أيضا: " وجهجهت بالإبل إذا قلت لها جاه جاه" المصدر نفسه. 3/ 231.

(10) – المصدر نفسه. 3/ 341.

(11) – المصدر نفسه. 341/3.

(12) – ابن منظور ،لسان العرب،مادة (ضرر).

(13) – وهذه العبارة من قول امرأة لبناتها وقد خلا أعرابي بهن، فقالت:" أخي السوتنته. تريد أفي الالسواة أنته" انظر. المصدر نفسه. 3/ 150.

(14) – ديوان لبيد بن ربيعة العامري ،دار صادر ،بيروت،لبنان ص 142.

يَتَمارَى في الذي قلت له ولقد يسمعُ قولي حَيَّهَل (الرمل)

وهي مركبة من كلمةوحرف:حيّ،على [1].

وأهم من هذا كله إشارة ابن جني إلى المراحل التي يتم وفقها النحت،فهو عنده يمر على ثلاثة مراحل: 1- اقتران الاسمين -2 – التركيب منها -3-صياغة كلمة واحدة[2].

قال: «ومن التدريج قوله: هذا "حَضْرُ مَوْتٍ" بالإضافة ،على منهاج اقتران الاسمين أحدهما بصاحبه ،ثم تدرجوا من هذا إلى التركيب فقالوا :هذا" حَضْرَ مُوتٍ" ،ثم تدرجوا من هذا إلى أن صاغوها جميعا صياغة المفرد فقالوا :هذا حَضْرَ مُوتٍ ،فجرى لذلك مجرى عَضْرَفُوطٍ و يَسْتَعُورُ»[3].

فهذه ثلاث مستويات يتم وفقها حدوث النحت في اللغة،وابن جنّي نراه يستخدم كلمة "التركيب"بدلا من "النحت" وليس هذا الأخير في حقيقة الأمر سوى تركيب الكلمات فيما بينها ثم صياغة مفردة جديدة والسبب في ذلك كله اقتران الألفاظ بعضها ببعض .

كما أنه يركز كثيرا على النحت من صوتين كلمة واحدة، ويسمى ذلك "الاشتقاق الصوتي".فقال: « وأما دِحِنْدِحْ فانه صوتان :الأول منون :دِحٍ،و الآخر غير منون :دِحْ »[4] .

ولا يقف الأمر عند النحت،بل إن العرب تشتق من المنحوتات الأفعال والأسماء والصفات قال ابن جنّي: " وقالوا: «رجل وَيْلِمَّةٌ و ويْلِمٌ للداهية »[5].

ومن ذلك قولهم : « هَلْمَمْتُ إذا قلت هَلُمَّ فهلممت الآن كصَعْرَرْتُ وشَمْلَلْتُ ،وأصله قبل غير هذا ،إنما هو أول (ها) للتنبيه ،لحقت مثال الأمر للمواجه توكيدا ، وأصلها "هالُمَّ"، فكثر استعمالها وخلطت (ها)، بـــ (لُمَّ)»[6].

ويذكر سبب هذا الاشتقاق فيقول: «ثم زال هذا كله بقولهم (هلممت) فصارت كأنها فَعْلَلت من لفظ (الهِلْمَام)، وتنوسيت حال التركيب »[7].

(1)- أبو منصور الثعالبي،في فقة اللغة وأسرار العربية،ص253

(2) - ابن جنّي ،الخصائص،355/1

(3) - المصدر نفسه،55/1

(4) - المصدر نفسه،198/3

(5)- المصدر نفسه214/3

(6)- المصدر نفسه،278/1

(7) -المصدر نفسه،278/1

فالأمر لا يتعدى شيوع اللفظ المنحوت وكثرة استعماله حتى صار كأنه في الأصل لفظ واحد،مما دعى إلى الاشتقاق منه.

هذا ما ورد عن هذه العملية في الخصائص، وهي تلعب دورين مهمين في زيادة وتنمية الالفاظ.

أولهما :النحت من الكلمات

وثانيهما : الاشتقاق من هذا المنحوت

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمة:

نصل في خاتمة بحثنا هذا إلى عدة نتائج ، منها ما يدخل تحت النتائج التي تخص مذهب البصريين في التعامل مع القياس ،ومنها ما يمثل الآراء الشخصية التي تفرّد بها ابن جني، والتي تعد إضافات مهمّة لمدرسته البصرية التي جرى على أصولها و مذهبها في التعامل مع اللغة والنحو.

أول تلك النتائج تتعلّق بالقياس الغوي الذي عدّمتأثرا بالعلوم الأخرى -أعني المنطق اليوناني و العلوم الدينية - ، ولعلّ المتتبع لهذا المصطلح في سياقه التاريخي يجد أنه أصيل في الدرس في الدرس النحوي، على الأقل في تلك المرحلة المبكرة التي شهدت نحاة قياسين مثل:أبي الأسود الدؤلي و ابن أبي إسحاق الحضرمي و أبي عمروبن العلاء،فقد ذكر الرواة ولوع هؤلاءبالقياس،واستخدامه في ضبط اللغة ووضع القواعد.

أما فكرة التأثر فقد جاءت في المراحل المتأخّرة، أي بعد القرن الثاني للهجرة،حيث شهد القياس اللغوي تفريعات وتقسيمات عدّة وفدت عليه من المنطق اليوناني كما ذكر الباحثون ،إلاّ أن هذه المسألة لم تتأكد بعد ، وذلك لعدم رجوع الباحثين إلى المظان الأصلية لهذا المنطق ، والفصل في هذه المسألة بشكل واضح ومقنع بعيدا عن التعميم . و لعلنا نرجح أن القياس متأثر بالعلوم الدينية، فقد عدّ غلم أصول الفقه أشدّ العلوم الدينية أثرا فيه ،وقد ثبت أن النحاة استعانوا كثيرا بمصطلحاته ومنهجه، ولعلّ أول من صرّح بذلك ابن جنّي حين قال: إنه وضع علم أول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، وهي إشارة صريحة منه لهذا التأثر الذي طبعه ذلك التفاعل الأنطولوجي في تلك البيئة بين العلوم الدينية والعلوم اللغوية.

ولرفع هذا العناء يجب أن ينظر إلى المسألة من زاوية التملك appropriation، أي مدى الا ستفادة من القياس في ضبط اللغة بعيدا عن فكرة تقليده العلوم الأخرى.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ونلاحظ بشكل عام أن آراءه كثيرا ما تتوافق والدرس اللسان الحديث، وذلك فهويحتاج إلى مزيد من الدراسة و البحث.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهارس العامة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهـــــرس الآيـــــــات القرآنيـــــة

الآيـــــــــة	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾	النجم	9	2
﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ﴾	الأعراف	10	7
﴿مَثَلاً مَا بَعُوضَةً﴾	البقرة	26	29
﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾	الضحى	3	55
﴿ آلآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾	يونس	91	71
﴿فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ﴾	المؤمنون	12	78،79
﴿سَلاَسِلاً وَأَغْلاَلاً﴾	الإنسان	04	78
﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾	الأنعام	78	79
﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾	الأعراف	56	79
﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾	يوسف	10	79
﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ ﴾	الأنبياء	82	80
﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	البقرة	112	80
﴿ خُلِقَ الإِنْسَانُ مِن عَجَلٍ﴾	الأنبياء	37	85
﴿ فَلاَ تَنَاجُوا﴾	المجادلة	09	90
﴿حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا﴾	الأعراف	38	91

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

﴿ ولَن يَنفعَكُمُ الْيَومَ إذ ظَلمتُمْ أنّكُمْ فِي الْعَذابِ مُشْتَرِكُونَ﴾	الزخرف	43	92
﴿ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾	هود	8	92
﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾	الفرقان	22	92
﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾	الزمر	16	106
﴿ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾	الشورى	24	106
﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾	القمر	6	106
﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾	العلق	18	106
﴿يَا أَبَتِ﴾	يوسف	04	106
﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾	الحجر	22	120
﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾	الأحزاب	37	120،125
﴿ وَكَشَفَتْ عَن سَأْقَيْهَا﴾	النحل	44	121
﴿غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ﴾	الفاتحة	07	121
﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾	الرحمان	39	121
﴿أَوْ لاَمَسْتُمْ النِّسَاءَ ﴾	المائدة	6	131

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأبيات الشعرية

البيـــت	وزنـــه	قائلـــه	الصفحة
فإنّ أصبح بلا نسبٍ فعلمي في الورَى نَسَبي	مجزوء الوافر	ابن جنّي	
على أنّي أؤُولُ إلى قُرُومٍ سادة نُجُـــــبِ			34
قياصرة إذا نَطَقُـــوا أَرَمَّ الدّهرُ ذو الخُطُـــبِ			
أولاكَ دعا النّبيُّ لهم كَفَى شَرَفًا دُعَاءُ نَبـــي			
حتى إذا دَوّمَتْ في الأرض رَاجِعُه كِبْرٌ، ولو شاء نجّى نفسَه الهربُ	البسيط	ذو الرّمة	125
إلى غير مَوْثُوقٍ من الأرْضِ تَذْهَبُ	الطويل	بشر بن أبي خازم	49
أتَهْجُرُ بَيْتًا بالحجازِ تَلَفّعَت به الخوف والأعداء من كلِ جانبِ.	الطويل	مجهول	79
أقْفَرَ مِنْ أهْلِه مَلْحُوبُ فالقُطَيّاتُ فالذّنُوبُ	مجزوء البسيط	عبيد بن الأبرص	81
كلمْعِ أيدي مَثَاكِيلٍ مُسَلّبَةٍ يَنْدُبْنَ ضِرْسَ بنات الدهر و الخُطُبِ	البسيط	الأخطل	124
إذا ضِفْتَهُمْ أو سَايَلْتَهُمْ وجدْتَ بهم علّة حَاضِرة	للتقارب	مجهول	121
بُنيّ ياسيدة البنات عيشي ولاتُؤْمِنُ أن تَمَاتي	الرجز	مجهول	123
هل يُنْجِيَنّي حِلْفُ سِخْتِيتٍ أو فضّةٍ أو ذهبٍ كبريت	الرجز	رؤبة بن العجاج	134
هَلْ تَعْرِفُ الدّارَ لِأُمِّ الخَزْرَجِ مِنْهَا فَظَلْتَ اليَوْمَ كَالمُزَرَّجِ	الرجز	مجهول	134، 63
أقائلُنّ أحْضِروا الشُّهودا	الرجز	مجهول	52
عَدَاني أنْ أزُورَكِ أُمَّ عَمْرٍو دَيَاوِينُ تُشَقّقُ بِالمِدَادِ	الوافر	خلف الأحمر	70
لِحُبُّ المُؤْقِدَانِ إِلَيّ مُؤْسَى وَجَعْدَةَ إذ أَضَاءَهَما الوَقُودُ	الوافر	جرير	90
أولئك قوم إذا بَنُوا أحسنوا البِنَى وإن عاهدوا أوْفَوْا وإن عقدوا شدّوا	الطويل	الحطيئة	121
ألم يَأْتِيكَ والأنباء تُنْمِي بما لاقت لَبُون بني زياد	الوافر	قيس بن زهير العبسي	124
و المقلتَيْنِ وبياضُ الجِيدِ والكَشْحُ من أُدْمَانَةٍ عَنُودِ	الرجز	ذو الرّمة	125
مُسْتَقْبِلِينَ شَمَالَ الشّامِ تَضْرِبُنَا بِحَاصِبٍ كَنَدِيفِ القُطْنِ مَنْثُورِ	الطويل	الفرزدق	27
عَلَى عَمَائِمِنَا يُلْقَى وَأَرْحُلِنَا عَلَى زَوَاحِفَ تُزْجِي مُخّهَا رِيرِ			
فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ،وإذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرُ	البسيط	الفرزدق	46

إنْ امرأً غرَّه منكن واحدةٌ بعدي وبعدكِ في الدنيا لمغرور	البسيط	مجهول	79
مِنْ أيِّ يَوْمَيَّ مِنَ المَوْتِ أفِرُّ أيَوْمَ لَمْ يَقْدِرِ أمْ يَوْمَ قُدُرْ	الرجز	مجهول	91، 110
جُمَالِيَّةٌ تَغْتَلِي بالرِّدَافِ إذَا كَذَبَ الآثِمَاتُ الهَجِيرَ	المتقارب	الأعشى	93
قد كنّ يَخْبَأْن الوجوه تَسَتُّرًا فالآن حين بَدَأْنَ للنُظَّار	الكامل	الربيع بن زياد	126
اضْرِبْ عنك الهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ	للنسرح	طرفة بن العبد	56
تَقَاعَسَ العِزُّ بِنَا فَاقْعَنْسَسَا	الرجز	العجاج	62
وَرَمْلٍ كَأَوْرَاكِ العَذَارَى قَطَعْتُهُ إذَا أَلْبَسَتْهُ المُظْلِمَاتُ الحَنَادِسُ	الطويل	ذو الرمّة	93
خَلاَ أنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا أَحَسْنَ به فهنَّ إليه شُوسُ	الوافر	أبو زيد الطائي	113
فبتُّ كأنْ ساوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ في أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ	(البسيط)	النابغة الذبياني	28
إنَّمَا النَحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ وبِهِ كُلُّ أَمْرٍ يُنْتَفَعْ	مجزوء الوافر	علي بن حمزة الكسائي	2
تَرَافَعَ العِزُّ بِنَا فَارْفَنْعَعَا	الرجز	مجهول	62
بَانَ الخَلِيطُ بِرَامَتَيْنِ فَوَدَّعُوا أَوَ كُلَّمَا ظَعَنُوا لِبَيْنٍ تَجْزَعُ	لكامل	جرير	81
ومُعَرَّضٍ تَعْلِي المَرَاجِلُ تَحْتَهُ بَادَرْتُ طَبْخَتَهَا لِرَهْطٍ جُيَّعِ	الكامل	الحادرة	89، 109
فبكي بناتي شَجْوَهُنَّ وزوجتي والطامعون إليَّ ثم تَصَدَّعُوا	الكامل	عبدة بن الطيب	125
حِمًى لاَ يَحِلُّ الدَّهْرُ إلاَّ بِإِذْنِنَا ولا نَسْأَلُ الأَقْوَامَ عَقْدَ المَيَاثِقِ	الطويل	عياض بن أمّ دُرَّة الطائي	69
حتّى إذا ابْتَلَّتْ حَلاَقِيمُ الحُلُقّ	الرجز	مجهول	106
اسْمَعْ حَدِيثًا كمَا يَومًا تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهْرِ غَيبٍ إذَا مَا سائِلٌ سَأَلاَ	البسيط	عديّ بن زيد العبّادي	47
كَبِيرُ أُنَاسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ	الطويل	امرئ القيس	48
أعَاشَنِي بَعْدَكَ وَادٌ مُبْقِلٌ آكُلُ مِنْ حَوْذَانِهِ وَ أَنْسِلُ	المتدارك	ابن دواد	54
* بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أو عَيْهَلٍ	الرجز	منظور بن حبة	75
لو كان في قلبي كقَدْرِ قُلاَمَةٍ حُبًّا لغيرِكِ قدْ أتاها أَرْسُلِي	الكامل	أبو كبير الهذلي	80
وميّة أحسنُ الثقلين وجْهًا وسالِفَةً وأَحْسَنُهُ قَذَالاَ	الوافر	ذو الرمّة	80
مَتَى يَشْتَجِرْ قَوْمٌ يَقُلْ سَرَوَاتُهُم هُمْ بَيْنَنَا فَهُمْ رِضًا وهُمْ عَدْلُ.	الطويل	زهير بن أبي	85

ألاَ أَصْبَحَتْ أسماءُ جَاذِمَةَ الحَبْلِ وَضَنَّتْ عَلَيْنَا والضَّنِينُ منَ البُخْلِ.	سلمى	الطويل	
ألاَ لا بارك الله في سُهيلٍ إذا ما الله بارك في الرّجالِ.	البعيث المجاشعي	الوافر	85
كأنّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ	مجهول	الرجز	108
وقال اضْرِبِ السَّاقَيْنِ إمّكَ هَابِلِ	العجاج	الطويل	109
لأمِّ الأرضِ ويْلٌ ما أَجَنَّتْ غَدَاةَ أضَرَّ بالحسنِ السَّبِيلُ	مجهول	الوافر	112
يَتَمارى في الذي قلت له ولقد يسمعُ قولي حَيَهلَ	عبد الله بن عنمة الضبي	الرمل	137
أو مُذْهَبُ جُدُدٌ عَلى أَلْوَاحِهِ النَّاطِقُ المَرْوزُ و المَختُوم	لبيد	الكامل	137
صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُدُودَا وقَلَّمَا وِصالٌ على طول الصدودِ يدومُ	لبيد بن ربيعة	الطويل	49
فإنّهُ أَهْلٌ لأنْ يُؤَكْرَمَا	عمر بن أبي ربيعة	الرجز	53
فَيَا لَيْتَ دَارِي بالمدينةِ أَصْبَحَتْ بِأَجْفَارِ فَلْجٍ أوْ بِسَيْفِ الكَوَاظِمِ.	مجهول	الطويل	53
لولاَ الإلَهُ مَا سَكَنَّا خَضَّمَا ولا ظَلِلْنَا بالمَشَاءِ قُيَّمَا	الفرزدق	الرجز	81
كَفَّاكَ كَفٌّ لا تُليق درهماً جوداً وأخرى تُعْطِ بالسيف الدَّمَا	مجهول	الكامل	109، 90
في فِتْيَةٍ كُلّما تَجَمَّعَت الـ بيداء لم يهلعوا و لم يَخِمُوا	مجهول	المنسرح	105
إنّ الفقيرَ بيننا قاضٍ حَكَمْ أنْ تَرِدَ الماءَ إذا غارَ النُجُمْ	الضبي	الرجز	105
أوألفًا مَكّةَ من وُرْقِ الحِمَى	مجهول	الرجز	106
يامَيَّ لاغَرْوَ و لا مَلاما في الحُبِّ إن الحُبَّ لن يَداما	العجاج	الرجز	106
فَلَسْتُ بمدركٍ ما فات منّي بلَهْفَ ولا بليتَ ولوْ أتَى	مجهول	الرجز	123
غَدَا مَالكٌ يرمي نسائي كأنما نسائي لسهْمَيْ مالك غَرَضَان	مجهول	الوافر	107
فَيَا رَبُّ فاتْرُك لي جهيْنَةَ أعْصُرًا فَمَالكُ موت بالقضاء دهاني	مجهول	الطويل	118
مزائدُ خرقاءِ اليدين مُسيفةٍ يُحبُّ بها مُستَخْلَفٍ غير آئِنِ	الطرّماح	الطويل	124
* في خِدْرِ مَيَّاسِ الدُّمَى مُعَرْجَنِ*	رؤبة بن العجاج	الرجز	135
فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ولاَ أرْضٌ أبْقَلَ إبْقَالُهَا	عامر بن جوين الطائي	المتقارب	79

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وَهُمْ إِذَا الخَيْلُ جَالُوا فِي كَوَاثِبِهَا	الطويل	مجهول	92
* شَاكِ السِّلَاحِ بَطَلٌ مُجَرَّب*	الرجز	مجهول	74
* لاَتَ به الأَشَاءُ والعِبْرِيُّ *			
فإيَّاكُمْ وحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيِّ	الوافر	الحطيئة	90، 109
أَذُو زَوْجَةٍ فِي المِصْرِ أم ذو خُصُومَةٍ أَرَاكَ لها بالبَصْرَةِ العام ثَاوِيَا	الطويل	ذو الرمّة	120
له ما رَأَتْ عين البصير وفَوْقَه سماءُ الإله فوق سبعٍ سمائيَا	الطويل	أمية بن أبي الصلت	125
مَوَالِي حِلْفٍ لاموالي قَرَابَةٍ ولكنّ قطينًا يحلبون الأثَاوِيَا	الطويل	النابغة الجعدي	125

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثبت المصطلحات الأجنبية الواردة في البحث

الصفحة

المصطلحات الإنجليزية

- التملك..... Appropriation 19
- كمية الصوت ..... Duration 104
- الوضوح السمعي..... Sonority 104
- الحد الأدنى من الجهد..... Least of Effort 108
- الحد الأدنى من التمييز..... Maximal Differentiation 108
- المماثلة الكاملة..... Complete Assimilation: 110
- المماثلة..... Assimilation 111
- المخالفة..... Dissimilation 112،113
- القياس الخاطئ ..... Fals Analogy 118

المصطلحات الفرنسية:

- تنظيم..... Systématisation 15
- اللغة ..... Langue: 15
- المجهول..... Inconnu 18
- التعبير ..... Langage 18
- القياس الخاطئ..... fausse Analogie: 118
- محاضرات..... Cours 118
- الألسنية ..... Linguistique 118
- العامة..... Générale: 118
- النموذج المنقول..... Forme Transmise 118

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- النموذج الجديد.....forme nouvelle: 118
- النحت.....Contamination: 136
- المخالفة.....Différentiation 108

المصطلحات اللاتينية:

- الشرف.....Honor 118
- الشرف.....Honôs 118

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

قائمة المصادر و المراجع:

1- إبراهيم، أنيس ،دلالة الألفاظ، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1991م.

2- **إبراهيم**، أنيس، من أسرار اللغة، ط7، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1994م.

3- **إبراهيم**، أنيس،الأصوات اللغوية، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة،1981م.

4- **إبراهيم**، بيومي مدكور، النحو العربي ومنطق آرسطو، مجلة مجمع اللغة العربية، مطبعة وزارة المعارف العمومية، 1953م.

5- **ابن الأنباري**: كمال الدين عبد الرحمان محمد ، لمع الأدلة في أصول النحو، ت، عامر عطية بيروت، 1963م.

6- **ابن الأنباري**، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، دط، دار الفكر، دت.

7- **ابن الحاجب**، أبو عمرو عثمان ، أمالي ابن الحاجب،ت،فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل،بيروت،لبنان،1989م.

8- **ابن السراج** : محمد بن سهل ، الأصول في النحو، ت، عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م.

9- **ابن النديم**: محمد بن إسحاق ، الفهرست ، دط، مكتبة الرحمانية ،مصر، د ت.

10- **ابن جنى**، أبو الفتح عثمان ، الخصائص،ت،محمد علي النجّا ر.

11- **ابن جني**، أبي الفتح عثمان ، سر صناعة الإعراب، ت،حسن هنداوي ،ط2،دار القلم،دمشق،1993م.

12- ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ت، إحسان عباس،دار صادر، بيروت 1977م.

13- **ابن فارس**، أحمد ، معجم مقاييس اللغة،ت، عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي مصر، 1981م.

14- **ابن مضاء القرطبي**،أحمد بن عبد الرحمان اللخمي، الردّ على النحاة، ت، شوقي ضيف ط3، دار المعارف، القاهرة، 1986م.

15- **ابن منظور**، جلال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب، ت: عبد الله على الكبير، محمد أحمد حسب الله هاشم ،محمد الشاذلي، دط، دار المعارف، القاهرة.

16- أبي حيان الأندلسي، البحر المحيط،دط،دن،دت.

17- **أحمد**، بن مصطفى ،مفتاح السعادة ومصباح السيادة،دار الكتب العلمية ،بيروت ،لبنان ،ط1 1985م.

18- **أحمد**، تيمور باشا، السماع والقياس، ط1، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2001م.

19- **أحمد**،سليمان ياقوت ،دراسات لغوية في خصائص بن جني.

20- **إسماعيل**، أحمدعمايرة، تطبيقات في المناهج اللغوية،ط1،دار وائل للنشر،عمان ،2000م.

21- **الأستراباذي**: رضى الدين ،شرح شافية ابن الحاجب،ت،محمد نور الحسن،محمد الزفزاف محمد محي الدين عبد الحميد،دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان،1982م.

22- **الأنصاري** : أبي زيد ،النوادر في اللغة،ت،محمد عبد القادر أحمد،ط1، دار الشروق بيروت،1981م.

23- **الأنصاري** ،بن هشام ،المغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ت،محي الدين عبد الحميد،1991.

24- **البغدادي**، عبد القادر بن عمر ، خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب،ت،عبد السلام محمدهارون،ط1،مكتبة الخانجي،1986م.

25- التبريزي، الخطيب أبي زكرياء يحى بن علي ،شرح القصائد العشر،دار الجيل،بيروت.

26- **الثعالبي**، أبو منصور ، فقه اللغة وأسرار العربية، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

27- **الجمحي**، ابن سلام أبو عبد الله محمد ، طبقات فحول الشعراء،ت،محمود محمد شاكر،مطبعة المدني،القاهرة،1980م.

28- **الحموي**، ياقوت بن عبد الله الرومي، معجم الأدباء، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1991م.

29- **الرماني** ،علي بن عيسى ، الحدود في النحو، ت، إبراهيم السامرائي، ط1، دار الفكر ،عمان 1984م.

30- **الزجاجي**، عبد الرحمان بن إسحاق ، الإيضاح في علل النحو، ت، مازن المبارك، ط5، دار النفائس، بيروت، 1986م.

31- **السيوطي** ، جلال الدين عبد الرحمان ، شرح شواهد المغني، دار مكتبة الحياة ،بيروت،لبنان.

32- **السيوطي**: جلال الدين عبد الرحمان ، الاقتراح في أصول النحو، ت: محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.

33- **السيوطي**، جلال الدين ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ت، محمد جاد المولى بك محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، دط، المكتبة العلمية، صيدا، بيروت 1987م.

34- **السيوطي**،جلال الدين عبد الرحمان، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، ت، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، سوريا 1979م.

35- **الشافعي**، محمد بن إدريس ،الرسالة، ت، **أحمد محمد شاكر**،دار الفكر ،بيروت، دت.

36- **الضبّي**، المفضل بن محمدبن يعلى ، المفضليات،ت،**أحمد محمد شاكر**،عبد السلام محمد هارون،ط8،دار المعارف،بيروت.

37- **العلوي** ،هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني ،**أمالي بن الشجري**،ت **محمود الطناحي**، ط1،مكتبة الخانجي،القاهرة،1991م.

38- **القفطي**، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف ، **إنباه الرواة على أنباء النحاة**، ت،محمد **أبو الفضل إبراهيم**،دار الفكر العربي ، القاهرة، ،1986م.

39- **المازني**، أبو عثمان ، المنصف في كتاب التصريف، شرح **أبو الفتح عثمان** بن جني ت **إبراهيم مصطفى** عبد الله أمين، ط1، **إدارة إحياء التراث، القاهرة، 1968م.**

40- **المبرد**، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، ت، محمد عبد الخالق عضيمة، دط عالم الكتب بيروت، دت.

41- **المبرّد**، أبو العباس محمد بن يزيد ، الكامل في اللغة والأدب، دط، مؤسسة المعارف، بيروت دت.

42- **النابغة**، الذبياني، الديوان،المكتبة الثقافية،بيروت.

43-**باقوت الحموي**، معجم البلدان، ت مزيد عبد العزيز الجندي،ط1، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1990م.

44- **بطرس**، البستاني: محيط المحيط، مكتبة لبنان، بيروت1987م.

45- **بكري**، عبد الكريم، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو، دط، د م ج، الجزائر، 1982م.

46- **بن سيدة** ،أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي،المخصص ،دار الفكر، بيروت ،1978م.

47- بيير جيرو،علم الدلالة،ت منذر عياشي،ط1،طلاس للدراسات و الترجمة و النشر 1988م.

48- **تمام**، حسان، الأصول- دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دط، عالم الكتب القاهرة، 2000م.

49- **جيرار**، تروبو، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية، الأردني.
50- **حامد**، صادق قنيبي: الاشتقاق وتنمية الألفاظ. (مجلة اللسان العربي ، 1990م).
51- **حسام**، النعيمي ،الدراسات الصوتية و اللهجية عند ابن جني ،دار الرشيد، العراق، 1980م.
52- **حسن**، محمود الشافعي، المدخل إلى دراسة علم الكلام،ط2،مكتبة وهبة،القاهرة،1991م.
53- **حلمي**، خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995م.
54- **خديجة**، الحدثي، الشاهد وأصول النحو من كتاب سيبويه،جامعة الكويت، الكويت.
55- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس،شرح مهدي محمد ناصر الدين، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،1987م.
56- ديوان شعر ذي الرمة،عيلان بن عقبة العدوي،مراجعة،زهير فتح الله،دار صادر 1995م.
57- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ،دار صادر ،بيروت،لبنان.
58- **رمضان**، عبد التواب: فصول فقه اللغة العربية، ط3. مكتبة الخانجي، القاهرة .1987م.
59- **سميح**، أبو مغلي: في فقه اللغة وقضايا اللغة العربية.ط1، دار مجد لاوي. عمان.الأردن.1987م.
60- **سيبويه** ، عمرو بن عثمان ، الكتاب،ت،عبد السلام محمد هارون ،ط1،دار الجيل،1991م.
61- **شوقي**، ضيف، المدارس النحوية، ط5، دار المعارف، القاهرة، دت.
62- **عباس**، حسن ، رأي في بعض الأصول النحوية، دط، مطبعة العالم العربي، القاهرة،1951م.
63-**عبد الرحمن**، حاج صالح: محاضرات في اللسانيات، محاضرات ألقيت على طلبة الماجيستير 1995/1996م، جامعة الجزائر.
64- **عبد السلام**، المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، دط، الدار العربية للكتاب، ليبيا 1981م.
65- **عبد الصبور**، شاهين، دراسات لغوية- القياس في الفصحى، الدخيل في العامية- ، ط2 مؤسسة الرسالة، 1986م.
66- **عبد الفتاح**،علي حسن البجة، ظاهرة قياس الحمل بين علماء اللغة القدامى والمحدثين،ط1 دار الفكر ،عمان ،1998م.
67- **عبد القادر**، المهيري ، كتاب العلل لابن الورّاق، حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المطبعة الرسمية التونسية.

68- **عبده**، الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية بيروت، 1986م.

69- **عبده**، الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د

70- **لطفي**، عبد البديع ، التركيب اللغوي للأدب،الشركة المصرية العالمية،القاهرة،1997م.

71- **مازن**، المبارك، النحو العربي، العلّة النحوية نشأتها وتطورها، ط3، دار الفكر، بيروت 1981م.

72- **محمد**، الخضر حسين الجزائري، القياس في اللغة العربية، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986م.

73- **محمد**، الخضر حسين الجزائري، دراسات في اللغة العربية وتاريخها، ط2، مكتبة دار الفتح دمشق، 1960م.

74- **محمد**، الخضري بك،أصول الفقه.ط7،دار إحياء التراث العربي ،بيروت ،لبنان.

75- **محمد**، خير الحلواني، المفصل في تاريخ النحو، ط1، مؤسسة الرسالة، سوريا 1979م.

76- **محمد**، سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط2، مؤسسة الرسالة بيروت، 1987م.

77- **محمد**، عاشور السويح: القياس بين مدرستي البصرة والكوفة، ط1، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا، 1986م.

78- **محمد**، وجيه التركيتي، القياس عند الاستراباذي وقيمته،(الفيصل، الرياض،1154س،10 1985م)

79- **محمود**، أحمد، نخلة، أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2002م.

80- **محمود**، قاسم، المنطق الحديث، ومناهج البحث، ط3، الأنجلو، القاهرة، دت.

81- **مصطفى**، جمال الدين، رأي في أصول النحو وتأثره بأصول الفقه،مجلة كلية الفقه ،الجامعة المستنصرية، بغداد، 1979م.

82- **مناف**، مهدي الموسوي: المعرب والدخيل في اللغة العربية،(اللسان العربي،العدد34 1990م).

83- **منى**، إلياس ، القياس في النحو، ط1، دار الفكر، دمشق، 1985م.

84- **مهدى**، المخزومي، الخليل بن أحمد أعماله ومنهجه،ط2، دار الرائد العربي بيروت، 1986م.

85- مهدي، المخزومي، في النحو العربي –نقد وتوجيه–، ط2، دار الرائد العربي، بيروت لب ـ 1986م.

86- **مهدي**، المخزومي،الدرس النحوي في بغداد،ط2،دار الرائد العربي،بيروت ، 1987 م.

87- **نادية**، رمضان، قضايا في الدرس اللغوي، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000م.

88- الخفاجي، شهاب الدين: شفاء الغليل.ط1. المينرية القاهرة.1952م.

89- **محمود**، محمود غالي ،أئممة النحو في التاريخ ،ط1، دار الشروق،جدّة ، 1976م.

90- **إيليا**، الحاوي ،شرح ديوان الفرزدق،ط1، دار الكتاب اللبناني ،بيروت،1983م.

91- **جلال الدين**، عبد الرحمان، غاية الوصول إلى دقائق علم الأصول.دط،دن،1992م.

92- **علي**، أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، الجامعة الليبية، ليبيا، 1973م.

93- ديوان الحطيئة،ت نعمان محمد أمين طه، ط1، مكتبة الخانجي،القاهرة،1987م.

94- **سعيد**، الأفغاني ، في أصول النحو،ط3،مطبعة جامعة دمشق ،دمشق 1964م.

95- **فاضل**، السامرائي، بن جني النحوي، دار النذير، بغداد،1969م.

96- **علي**، أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي،دار الثقافة،بيروت ،1975م.

97- **محمد**، عيد، المستوى اللغوي، دط، عالم الكتب، 1981م.

98- **علي** عبد الواحد وافي ،اللغة والمجتمع، ط4، عكاظ،جدة،1983م.

99- ديوان الفرزدق، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1984م.

100- **أحمد**، حمد، الإجماع بين النظرية و التطبيق،ط1،دار القلم الكويت،1986م.

101- ديوان زهير بن أبي سلمى ،دار بيروت للطباعة والنشر ،بيروت،1986م.

102- **مصطفى**، شلبي ،أصول الفقه الإسلامي.دط،دار النهضة العربية،بيروت،1986م.

103- ديوان إمرأ القيس ،ت حنّا الفاخوري،ط1،دار الجبل،بيروت،1989م.

104- **محمد**، عيد، أصول النحو العربي، ط4، عالم الكتب، القاهرة، 1989م.

~~105- أحمد، مختار عمر،دراسة الصوت اللغوي،علم الكتب،القاهرة،1991م.~~

106- ديوان جرير ،شرح يوسف عيد،دار الجيل بيروت،1992م.

107- **عبد القادر**، عبد الجليل، الأصوات اللغوية، دار الصفاء ، عمان،1998م.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

108- **محمد**، خان ، مدخل إلى أصول النحو، دط، دار الهدى، عين مليلة، 1998م.

109- عمر،سليمان الأشقر،نظرات في أصول الفقه،ط1،دار النفائس، الأردن،1999م.

110- أشرف، ماهر النّواجي ،مصطلحات علم أصول النحو،دار غريب،القاهرة،2001م.

قائمة المراجع الأجنبية:

111- Julia kristeva :Le langage cet inconnu, une initiation à la linguistique, édition du seuil.

112- De Saussure ،**cours de linguistique générale**.editions talantakit.

المواقع الإلكترونية:

113- summerh@uaeu.ac.ae

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات

المقدمة
الفصل الأول: القياس اللغوي عند البصريين.....1-32
تعريف القياس.....2
أركانه.....5
أ- المقيس عليه (الأصل).....6
ب- المقيس (الفرع).....8
ج- الحكم.....9
د-العلّـــــة.....10
أنواع القياس.....15
القياس و علاقته العلوم الأخرى.....17
القياس والمنطق الأرسطي.....17
القياس والعلوم الدينية.....23
القياس اللغوي عند نحاة البصرة.....26
الفصل الثاني: القياس اللغوي عند ابن جني.....34-94
ابن جنّي وأصول النحو.....34
ترجمة بن جني.....34
كتاب الخصائص.....39
عمل ابن جني في أصول النحو.....42
أ- الإجماع.....44
ب- الاستحسان.....51
ابن جني وأركان القياس.....54
1-المقيس عليه.....54

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

2- المقيس 60
3- العلّة 64
4- الحكم.....69
الحمل عند ابن جني.....75
1-تعريف الحمل.....75
2- صور الحمل.....77
3-صور الحمل عند ابن جني.....78
أ- الحمل على المعنى.....78
ب-الحمل على النظير.....81
ج-الحمل على عدم النظير.....82
د-الحمل على النقيض.....84
هـ-الحمل على الظاهر.....86
و-حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم.....87
ز-الحمل على أحسن الأقبحين.....88
ح-الحمل على الجوار.....89
ط- حمل الأصل على الفرع.....92
الفصل الثالث دور القياس في التطور اللغوي.....95-139
المستوى الصوتي.....98
القوانين الصوتية والقياس.....98
الإستخفاف والاستثقال.....98
تجاور الأصوات.....108
المستوى الصرفي 116
أ- الأخطاء اللغوية ودورها في تطوير اللغة.....116
~~ب- تركّب اللغات.....122~~
ج- أثر الوزن الشعري في ظهور صيغ جديدة.....124

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المستوى الدلالي.....127
أ- الاشتقـــاق.....128
ب- المعرب.....133
ج- النحت.....136

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية